

# مصرُ المعاصرة

السنة التاسعة والستون - العدد ٢٧٤ - أكتوبر ١٩٧٨

رئيس التحرير : المستشار محمود حافظ غانم



مطابع الاهرام التجارية

الثمن ٥٠ قرشا

## اعضاء الجمعية

اعضاء الجمعية اربع فئات : الاعضاء العاملون الذين يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا سنويا والاعضاء المشتركون ( بنوك ومؤسسات وهيئات عامة وغيرها ) من الاشخاص الاعتبارية الذين يدفعون اشتراكا سنويا لا يقل عن مائة جنيه والاعضاء الفخريون الذين ادوا خدمات جليلة للجمعية او للعلوم الاقتصادية او الاجتماعية او القانونية والاعضاء المراسلون وهم اعضاء يقيمون في الخارج يساهمون في اعمال الجمعية ونشراتها المختلفة .

يتلقى جميع الاعضاء مجلة مصر المعاصرة بدون مقابل .

## الاشتراك في المجلة

رسم الاشتراك السنوي في المجلة مائة وخمسون قرشا في جمهورية مصر العربية ( ١٠٠ شلن انجليزي او اثنا عشر دولارا امريكيا ) للبلاد الأخرى المنضمة الى اتحاد البريد المالى .

ولا يحق للعضو او المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به قبل ظهور العدد اللاحق ، ان يتلقى العدد المتأخر الا مقابل أداء ثمنه .

ثمن العدد لغير الاعضاء المشتركين خمسون قرشا في جمهورية مصر العربية ( اثنان وثلاثون شلنا انجليزيا او اربعة دولارات ) في البلاد الأخرى المنضمة الى اتحاد البريد المالى .

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » . ولا يباح نقل أو ترجمة شيء مما ينشر في هذه المجلة بغير اذن سابق من الجمعية .

وكل ما يرسل إلى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعية .

ترسل طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى سكرتيرة الجمعية صندوق بريد رقم ٧٢٢ .

مقر الجمعية — ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة ت : ٧٥٠٧٩٧

## فهرس

### مقالات باللغة العربية

صفحة

- د. يحيى أحمد نصر : النظام الاقتصادي الدولي الجديد ماهيته وامكان تحقيقه ٤٣١
- د. كمال المنوفى : الثقافة السياسية في الفقه السياسي المعاصر . . . ٤٥١
- د. ابراهيم صبحى على : دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية لتجارة مصر الخارجية في المنتجات الحيوانية الغذائية . . . . ٤٨٩
- د. عبد الرحمن يسرى احمد : نفاع عن قضية المشروع الخاص في البلدان النامية . . . ٥٠١
- د. محمد محمود ربيع : الايديولوجية السياسية ماهيتها . دورها . علاقتها بالحقائق والقيم . . . . ٥٣٣
- د. عبد الله سيد هدية : التقدم التقنى والديمقراطية الليبرالية . . . . ٥٤٩

### مقالات باللغات الأجنبية

- د. فؤاد هاشم عوض : العلاقات الاقتصادية اليابانية العربية . . . . ٢٣٧
- د. أحمد رفعت خفاجى : الجانب العلمى لموضوع الرقابة على النقد . . . . ٢٦٧
- د. عبد اللطيف ابو العلاء : نموذج استجابة عشوائية لاجتمع غير متجانس . . . . ٣٠١
- دكتور د.ك. بشىاى : نحو النقل الفعلى لتكنولوجيا الدولية . . . . ٣١٧

← beállítás

SA - 1

SA

---

وهكذا ينصرف مفهوم الطابع القومي ، أساسا ، إلى الملامح السلوكية الشائعة في مجتمع ما أيا كانت طبيعتها : اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية . كما يرتبط الطابع القومي بالمواطنين العاديين ، وبالتالي يستبعد من نطاقه تلك النخب والمجموعات الاجتماعية التي قد تعكس تفردا في خصائصها السلوكية . كذلك يفترض مفهوم الطابع القومي قدرا من الثبات والابات الحديث عن طابع قومي لأي شعب نوعا من النغو بالقول .

بيد أن دراسات الطابع القومي قد تعرضت للكثير من أوجه النقد (١) أولها أنها تربط ، دون تدليل كاف ومقنع ، بين أسلوب تربية الأطفال وبين الصفات السلوكية لشعب معين . ومثال ذلك أن « جوفري جورير » يرجع ظاهرة عبادة الشعب الروسي للسلطة إلى طريقة تربية الأطفال الروس ، حيث يتعرض معظمهم للقماط فترة طويلة أثناء مرحلة الطفولة . وثانيها أنها تحاول تفسير السلوك اعتمادا على ميكانزمات نفسية تفترض وجودها لدى معظم ، أن لم يكن كل أفراد المجتمع . فقد قيل أثناء الحرب العالمية الثانية أن السلوك القومي الألماني يتميز بنوع من جنون الاضطهاد نظرا لتوافر ميكانزمات هذا الجنون في الشعب الألماني . أما النقد الثالث فهو أنها تنحو إلى اغفال الانماط السلوكية الخاصة لجماعات بعينها داخل المجتمع السياسي .

ومن ثم كف علماء السياسة في الأعوام الأخيرة عن استخدام مفهوم الطابع القومي ، وراحوا يستخدمون بدلا منه مفهوم الثقافة السياسية ، خاصة وأن هذا المفهوم الآخر يتميز على مفهوم الطابع القومي بما يلي :

( أ ) أن نطاق اهتمام الثقافة السياسية أكثر شمولاً وتخصيصاً من نطاق اهتمام الطابع القومي ، فمن حيث الشمول لا تقف الثقافة السياسية عند مجرد الاهتمام بالصفات السلوكية ، كما هو شأن الطابع القومي ، وإنما تعنى أيضا وأساسا بالقيم والمعتقدات التي تفرز هذه الصفات السلوكية . ومن حيث التحديد لا تهتم الثقافة السياسية بالخصائص السلوكية العامة أيا كانت طبيعتها ، كما يفعل الطابع القومي ، بل يعنىها فقط تلك الخصائص السلوكية ذات الطبيعة السياسية .

( ب ) أن مفهوم الثقافة السياسية - وبخلاف مفهوم الطابع القومي - يفترض التغيير ، إذ ليس من الضروري أن تدوم الثقافة السياسية لأي مجتمع . ومن ثم يمكن أن تبين أبحاث الثقافة السياسية - وهو أمر تعجز عنه أبحاث الطابع القومي - وما يطرأ من تغيير - في غضون فترة معينة - على القيم السياسية للأفراد .

( ج ) يفترض مسلك الثقافة السياسية - وعلى نقيض مسلك الطابع القومي - قدرا من عدم التجانس الثقافي ، وهو بهذا يفسح المجال لمعرفة ما يوجد في أي مجتمع من ثقافات سياسية فرعية .

George A. De Vas, National Character, in : International Encyclopedia of the Social Sciences", 1968, Vol. 11, p. 17. (1)

## ٢ - بين النمط الاجتماعي للشخصية والثقافة السياسية :

يشير النمط الاجتماعي للشخصية (١) الى السمات الغالبة في شخصيات الافراد او مجموعة القيم والاتجاهات ونماذج السلوك التي يسعى اليها اعضاء المجتمع (٢) .

وبهذا المعنى ، يقال ان الشخصية الهندسية شخصية سلبية من ابرز ملامحها الاحساس بالنقص وغياب الشعور بالالتزام يتمثل في عدم القدرة على اتمام مهمة معينة او الوفاء الكامل بالوعود او التحمس للأهداف الجماعية . ويؤدي غياب هذا الشعور ، على الصعيد السياسي ، الى الاعتماد المطلق على الحكومة مع الشك المطلق فيها (٣) .

كذلك حاول اكثر من دارس تحديد النمط الاجتماعي للشخصية المصرية . ومن ابرز هؤلاء د. حامد عمار الذي ذهب الى وصف الشخص المصري بالفهلوى ، وذكر ان سماته تنحصر في التكيف السريع لمختلف المواقف ، والنكته المواتية ، والمبالغة في تأكيد الذات ، والميل الى القاء المسؤولية على الغير ، واثير العمل الفردي على العمل الجماعي ، والنظرة الرومانسية الى المساواة ، واعتماد اقصر الطرق للوصول الى الهدف (٤)

واضح مما سبق ان النمط الاجتماعي للشخصية والثقافة السياسية ليسا شيئا واحدا . غير ان دراسة هذا النمط في مجتمع ما تلقى الضوء على مكونات ثقافته السياسية . اذ يمكن ان تساعد في تفسير السلوك الماضي والاتجاهات الحاضرة ، فضلا عن التنبؤ بردود افعال الافراد في المستقبل (٥) .

## ٣ - بين الايديولوجية والثقافة السياسية :

يقصد بالايديولوجية بناء فكري متكامل ومتبلور يتضمن مثلا معتقدات معينة . ويعلن عن غاية نهائية محددة ، ويعين اساليب الوصول اليها (٦) .

(١) النمط الاجتماعي للشخصية تعريف للمصطلح الانجليزي  
Modal personality  
Basic personality يستخدم كمرادف لمصطلح الشخصية القاعدية او الاساسية

(٢) د. حامد عمار ، في بناء البشر ، القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٨ ، ص ٨٠ - ٨١

(٣) Dhirendra Nardin, Hindu Character, Bombay, University of Bombay, 1957.

(٤) د. حامد عمار ، مرجع سابق ، ص ٨٩ - ٩٨ .

(٥) Peter Merkle, op. cit., p. 210.

(٦) Charles Andrain, Political life and Social Change : An Introduction to Political Science, California, Wadsworth Pub. Com., Inc. 1974, pp. 81 - 82.

وهي ، بوصفها كذلك ، يمكن ان تعمل كمنطلق لتصرفات الفرد حاكما أو محكوما . من ثم ينبغى الامام بايديولوجية المجتمع اذا ما اريد فهم السلوك السياسى لأعضائه .

يقول احد الدارسين « لاشك أن قدرا من المعرفة بالمعتقدات الأساسية للسوفيت ضرورى لتفسير تصرفاتهم في عالم الواقع . . » (١) .

وتؤدى الايديولوجية وظيفتين أساسيتين احدهما على مستوى الميكرو والأخرى على مستوى الماكرو (٢) . وتتمثل الوظيفة الأولى في كون الايديولوجية اطارا حالة يساعد المرء على تحديد هويته داخل الاطار الاجتماعى والسياسى القائم ، اى تحديد موقعه التاريخى والاجتماعى ، ودوره الملائم فى الحياة ، وطبيعة وغاية وجوده ، ولهذا فان انشباب - فى بحثهم عن الهوية - أكثر من غيرهم عرضة لتأثير الايديولوجيات .

أما الوظيفة الثانية فتدور حول تحقيق التضامن الاجتماعى . ولقد كان كارل ماركس أول من أوضح هذه الوظيفة . فعنده ان التغير فى ظروف الحياة المادية يؤدى الى تعميق الصراع الطبقي من جانب ، وانشقاق ايديولوجيات تساند الأوضاع الطبقيّة من جانب آخر . ثم جاء المفكر الفرنسى المشهور « جورج سوريل » وتابع ماركس فى الحديث عن الوظيفة التضامنية للايديولوجية ولكن بلغة مختلفة . فهو يجعل من الأسطورة - أى الايديولوجية - أداة ربط انفراد بالمجتمع والمزج بين ما هو فردى وما هو جماعى . ومن ثم فان أسطورة أو ايديولوجية الاضراب البروليتارىتى العالمى هى التى تنشط الصراع الطبقي وتدفعه الى الامام ، وبدونها ، يمكن ان تقتشل ثورة البروليتاريا ضد الراسمالية .

وهكذا أوضح ماركس وسوريل - وهذا ما يعيننا بالدرجة الأولى - ان للايديولوجية دورا تضامنيا . اذ هى تكفل تماسك الجماعة التى تقبلها . حيث تزود اعضاؤها بنظام عقيدى يلتفون حوله ويجدون فيه مثلا أعلى ينشدون بلوغه .

وفى ضوء هذه المعالجة لمفهوم الايديولوجية ، يمكن ان نحدد أوجه التمييز بين الايديولوجية والثقافة السياسية على النحو التالى :

( ١ ) ان الثقافة السياسية اعم وأشمل من الايديولوجية حيث تشتمل ، بجانب الاطار الفكرى الرسمى الذى يحكم حركة النظام السياسى ، على القيم والاتجاهات وانماط السلوك السياسى السائدة فى المجتمع بكافة

(١) Alex Inkeles, Public Opinion in Soviet Russia : A Study in Mass Persuasion, Cambridge, Mass., Harvard U.P. 1950, p. 21.

(٢) انظر : David Apter, ed., (Ideology) and Discontent London, The Free Press of Glencoe, 1964, pp. 18, 21.

وانظر ايضا : Edward Shills, Ideology, in : International Encyclopedia of the Social Sciences, 1968, Vol. 7, pp. 72 - 73.

فئاته . فعلى سبيل المثال ، تتكون الثقافة السياسية السوفيتية من نمطين ثقافيين : اولهما الثقافة الرسمية للنظام السوفيتى المتمثلة فى الماركسية - اللينينية كما يصوغها ويفسرها الحزب فى اى وقت . ويلقن المواطن هذه الثقافة عن طريق الحزب الشيوعى ومعاهد التعليم وأدوات الاعلام . اما النمط الثانى فيشير الى الثقافة غير الرسمية التى تتمحور فى الاتجاهات التقليدية التى ترجع الى العهد القيصرى والاتجاهات المصلحية التى ولدتها التحولات الاجتماعية التى شهدتها المجتمع منذ ثورة ١٩١٧ وحتى الآن . وتسود الاتجاهات السياسية والدينية التقليدية بين الفلاحين والعمال غير المهرة . هذا بينما تسود الاتجاهات المصلحية لدى العمال المهرة والبيروقراط والتكنوقراط والعلماء والمهندسين . وتؤثر تلك الاتجاهات على مخرجات ( سياسات وقرارات ) النظام السياسى (١) .

( ب ) حقا ان الايديولوجية عادة ما تتخذ موقف الرفض من نسق القيم السائدة فى المجتمع حال الأخذ بها حيث تطرح من جانب النخبة الحاكمة كبديل لهذا النسق . غير أنها قد تستوعب فى نسيجها بعض عناصره وذلك فى محاولة اضاء الشرعية عليها وكسب رضاء الجماهير عنها . هذه لحقيقة تفسر لنا مثلا استحالة فهم الشيوعية الصينية بمنأى عن المثاليات الكونفوشوسية ، والاشتراكية العربية بعيدا عن القيم الاسلامية .

( ج ) ليس من الضرورى ان يوجد تناغم بين الافكار المذهبية التى يرددها المرء وبين معتقداته وانماط سلوكه الفعلية . اذ قد ينضم الفرد الى حزب ما ليس استجابة لتفضيل ايديولوجى معين ولكن بدافع الكسب الشخصى ، او تحت تاثير الأسرة او الأصدقاء او زملاء العمل . ففى مصر ، افتقر كثير من قادة واعضاء الاتحاد الاشتراكى الى عنصر الالتزام الايديولوجى حيث كان دافعهم الى العضوية مصلحيا بالدرجة الاولى . لا عجب ان كانت قيمهم وتصرفاتهم على طرفى نقيض مع المبادئ الاشتراكية التى طالما دارت فى افواههم .

وهكذا يساعد اقتراب الثقافة السياسية ، وبخلاف الايديولوجية فى التعرف على حقيقة ما يؤمن به الفرد والدوافع الفعلية لسلوكه السياسى .

## المبحث الثانى

### بيان الثقافة السياسية

ان الثقافة السياسية ليست نمطا قيميا فرديا ولكنها نظام من القيم والمعتقدات يرتبط بأفراد مجتمع معين يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة الى حد ما . ولهذا فمن المتوقع دائما ان تنطوى الثقافة السياسية لاي مجتمع

(١) انظر عرضا سريما ومركزا للثقافة السياسية السوفيتية فى :

G. Almond & B. Powell, Comparative Politics, A. Developmental Approach, Boston, Little Brown & Comp., 1966, p. 277.

على قدر من عدم التجانس ، وهو ما يترد الى تباين الانتماءات الجبلية أو الاقليمية أو اللغوية أو الدينية أو الطبقية أو المهنية (١) .

وترتبطا على ذلك ، تشتمل أية ثقافة سياسية على عدد من الثقافات الفرعية Sub-cultures أهمها : ثقافة الصفوة وثقافة الجماهير ، ثقافة الكبار وثقافة الشباب ، ثم ثقافة الريفيين وثقافة الحضريين .

### ١ - بين ثقافة الصفوة وثقافة الجماهير :

تعرف كافة المجتمعات تفرقة أساسية بين ثقافة الصفوة Elite-culture وثقافة الجماهير Mass-culture ويختلف مدى التجانس بين هاتين الثقافتين من مجتمع الى آخر . ففي المجتمعات المتقدمة كالمجتمع البريطاني والمجتمع الأمريكي يوجد تجانس شبه تام . إذ يتلقى الأفراد ثقافة الجماهير قبل تجنيدهم في الأدوار السياسية ، ولهذا تظل الصفوة ، رغم مهارتها المتخصصة ومعارف السياسة الواسعة ، تقدر القيم الأساسية للمجتمع ككل (٢) . وعلى خلاف ذلك تعاني المجتمعات المتخلفة من فجوة هائلة بين قيم الصفوة وقيم الجماهير حيث تنفصل قنوات تنشئة الصفوة عن قنوات تنشئة الجماهير (٣) .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، قد لا يتميز ايا من الثقافتين بالتجانس الكامل ، ففي داخل ثقافة النخبة ، يمكن ان يوجد تباين - ولو محدود - بين قيم صفوة وقيم صفوة أخرى (٤) ، ونفس الأمر

Eric Row, op. cit., p. 13.

(١)

Dennis Kavanagh, Political Culture, London, The MacMillan Press, Ltd., 1972, pp. 20-21.

(٢)

Lucian Pye, Political Culture, op. cit., pp. 220-221.

(٣) يعكس المجتمع الهندي هذه التجزئة الثقافية بدرجة ملحوظة ، فقد خلص « ميرون فاينر » من دراسة الثقافة السياسية لهذا المجتمع الى أن هناك تباينا جذريا بين ثقافة الصفوة وثقافة الجماهير . فالاولى تسود في نيودلهي وتصبح أقل وضوحا مع التحرك الى عواصم الولايات وتكاد تختفي في الريف . وتتميز بأنها حديثة وعلمانية وقومية . بينما تنتشر الثانية في القرى والمدن الصغيرة وتتصف بأنها تقليدية وعاطفية ومحلية .

ولاحظ فاينر ان كلا من الثقافتين ترتبط بنمط تنشئة متميزة ، إذ تنشئ أسر الصفوة ابناءها على القيم الحديثة ، كما تحرص على الحاقهم بالمدارس الأجنبية لتعلم أساليب الحياة العصرية ، هذا بينما يلقت ابناء الجماهير القيم التقليدية داخل الأسرة والقرية راجع :

Myron Winer, India : Two Political Cultures in :

Lucian Pye & Sidney Verba, eds., op. cit., pp. 199-245.

(٤) انتهى لوسيان باي الى تأكيد هذه الملاحظة من دراسته لثقافة الصفوة في المجتمع البرمي . إذ رصد اختلافا في القيم والاتجاهات بين الإداريين والسياسيين . وقد حالت هذه التجزئة في الثقافة السياسية النخبوية دون وصول الفريقين الى فهم متبادل لحقيقة دوريهما فبدلا من الاضطلاع بأدوار متخصصة ولكن متكاملة ، أخذ كل فريق يدعى أحقيته في الاحتكار التام للعملية السياسية ، كما عرقل هذا التباين في النظرات وتنمية شعور مستقر بالهوية البرمية .

انظر Lucian Pye, Politics, Personality and Nation-Building, Burma's :

Search for Identity. N.Y. Yale U.P., 1962, pp. 163-166 &

Chapters 15, 17.

بالنسبة لثقافة الجماهير ، اذ عادة ما توجد اختلافات جوهرية بين الشريحة التي تتصف بالاهتمام السياسى وتلك التي تظهر نوعاً من اللامبالاة ازاء العملية السياسية ، كذلك فان الاختلافات الطبقيّة والعرفية والدينية واللغوية قد يصاحبها ، في بعض الاحيان ، قدر يعتد به من التنوع الثقافى (١) .

## ٢ - بين ثقافة الشباب وثقافة الكبار :

غالباً ما يقترن التغير الاجتماعى بظهور فجوات ثقافية بين الاجيال ، فالجيل القديم يظل محافظاً على القيم القديمة ، بينما يجد الجيل الجديد نفسه واقفاً تحت تأثير قوى وعوامل اجتماعية جديدة . فيقاوم القيم التقليدية ويجنح الى تقبل القيم الحديثة . ويقضى ذلك بطبيعة الحال ، الى نشوء اختلاف ثقافى بين الكبار والشباب .

وتعرف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء - ولكن بدرجات متفاوتة - ظاهرة الاختلاف القيمى بين الاجيال . ففي الولايات المتحدة يتسم رفض الابناء لقيم الاباء بالضعف النسبى ، بل ويغلفه نوع من التعاطف ، حيث لا يجد الشباب ما يستدعى تمرداً عليه . وتجد هذه الظاهرة تاويلها في طبيعة نمط التنشئة داخل الأسرة ، اذ يحرص الوالدان على ان يزرعا في نفوس الابناء شعوراً بالاستقلال والذاتية . وهما لهذا يضيقان من نطاق الرقابة عليهم ، بل ويجنح الأب الى معاملتهم كاخوة وأصدقاء (٢) .

وفي المجتمع السوفيتى ، يبدو التباين واضحاً بين قيم الكبار وقيم الشباب وذلك وفق تحليل يعتمد على مصادر مكتبية قدمه احد الباحثين الأمريكين اذ يعمد النظام السياسى الى تلقين النشء قيماً سياسية مغايرة لتلك التي اكتسبها الكبار تدور اجمالاً حول كيفية بناء السلطان السياسى في العالم ، ومفاهيم التقدم وطبيعة ووجهة التطور التاريخى ، ودور الاتحاد

(١) يعبر المجتمع الهندى عن هذه الظاهرة بجلاء . اذ يعانى من تباين عرقى بين الدرافيديين ( وهم من جنس اسود ويتركزون في الجنوب ) والهندو - آريين ( وهم من جنس ابيض ويقطنون في الشمال ) . كما يعرف على الاقل أربعة عشر مجموعة لغوية وسبع مجموعات دينية . كذلك ما يزال التدرج الاجتماعى هنالك محكوماً الى حد لا يستهان به بنظام الطبقة المغلقة الذى يقضى بتصنيف الناس وراثياً الى عدد لا حصر له من الطبقات المغلقة والطبقات الفرعية التى يصعب الحراك الاجتماعى فيما بينها .

ومما لا شك فيه ان هذا التنوع الاثنى واللغوى والدينى والطبقي للمفلق يزامله قدر من الاختلاف في القيم والاتجاهات انظر عموماً .

Beatrice Lamb, India : A World in Transition, N.Y., Frederick A.

Praeger, 1963, pp. 131 - 132, 141, 142, 224 - 225, 327.

- كمال المنوف ، النظام السياسى الهندى في عهد نهرو ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والمعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مارس ١٩٧٤ ، ص ٥٧ - ٥٨ ، ١١٣ - ١٢٨

(٢) انظر بصفة عامة :

Robert Lané, Political life, Why people get involved in Politics, N.Y. The Free Press of Glencoe, Inc., 1961, pp. 204 - 207.

السوفيتى فى الشئون الدولية ، ثم دور الحزب الشيوعى السوفيتى على الصعيدين الداخلى والخارجى (١) .

وتعانى غالبية الدول حديثة الاستقلال من انقطاع ثقافى حاد بين الاجيال . فمنذ الاستقلال ، شهدت هذه الدول تحولا اجتماعيا ومحاولات ترمى الى احلال ثقافة سياسية جديدة محل الثقافة التقليدية . وفى العادة ، يميل كبار السن الى رفض القيم الجديدة لتعارضها مع القيم المتأصلة فى نفوسهم . أما العناصر الشابفة فغالبا ما تكون أكثر استجابة للقيم الجديدة التى ترى فيها سبيلا الى الاقتكك من آثار قيم الكبار وحلا لازمة هويتهم التى يخلقها التعارض بين عالم الأفكار والقيم القديمة وعالم المفاهيم والقيم الحديثة . ولعل هذا أن يفسر اقبال تلك العناصر على الايديولوجيات التى تناوىء الوضع القائم (٢) .

هذه الفجوة الثقافية بين الاجيال كشفت عنها دراسة امبيريقية اجريناها مؤخرا على عينة جبلية من الفلاحين فى احدى القرى المصرية الواقعة فى ادلتا . اذ اتضح أن الثقافة السياسية للغالبية العظمى من كبار السن ما تزال تقليدية حيث يرهبون السلطة السياسية ، وينصاعون لأوامرها بدافع الخوف لا الاقتناع فى الغالب ، ويفتقدون روح المبادرة ، ويشكون فى جهاز الدولة ، ويقتلون بالمحكات التقليدية للسلطة والمكانة كالثروة والسن والجنس والأصل ويرفضون الفصل بين العلاقات السياسية والعلاقات الدينية ، ولا يفكرون من منظور وطنى واسع بل من منظور محلى ضيق . وبالمقابل ، تبين أن ثقافة معظم الشباب تحوى الكثير من العناصر الحديثة مثل : الاحساس بالقدرة على نقد السلطة دون خوف ، والايامن بالمشاركة السياسية والثقة فى جهاز الدولة بدرجة لا بأس بها ، ورفض الثروة والسن والأصل كمعايير للمكانة والسلطة ، والقبول بالفصل بين الدين والسياسة ، والشعور القوى بالولاء الوطنى (٣) .

### ٣ - بين ثقافة الريفيين وثقافة الحصريين :

بفضل التحول الضخم الذى شهده الريف فى المجتمعات المتقدمة ، باتت الهوة الثقافية بين القرية والمدينة ضيقة الى حد كبير ، الا أن هذه

(١) Hollander Gayle, Soviet Political Indoctrination: Developments in the Mass-Media & Propaganda Since Stalin, N.Y., Frederick. A. Praeger Publishers, 1972, p. 4.

(٢) انظر فى هذا الشأن : David Apter, op. cit. pp. 28 - 29 ; Lucian Pye, "The Non-Western Political Process", in: Harry Eckstein & David Apter, eds., Comparative Politics, London, Free Press of Glencoe, 1963, p. 660.

(٣) حول الاجراءات المنهجية والنتائج التفصيلية للدراسة ، راجع : كمال المنوفى ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين ، تحليل نظرى ودراسة ميدانية فى قرية مصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، والعلوم السياسية ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥٩ - ٢٨٨

الهوة تتسع في الدول حديثة الاستقلال الى حد وجود عاملين منفصلين هما عالم المدينة وعالم القرية . اذ يتصف معظم اهل الحضر بانهم اكثر وعيا واهتماما بقضايا المجتمع القومي ، واكثر ميلا الى تقبل الافكار الجديدة واقل استسلاما للمقادير وركونا الى الغيبيات . اما اغلب الريفيين فاكثروا استغراقا في مجتمعهم المحلي واعتزازا بالتقديم واحتماء في جنبات الغيبيات (١) .

ويظل القول بوجود فجوة ثقافية هائلة بين الريف والحضر في الدول حديثة الاستقلال صحيحا رغم ما تعرفه المدن من بعض مظاهر الحياة الريفية وما تعرفه القرى من بعض أوجه الحياة الحضرية . ففي تلك الدول تم التحضر بصورة عشوائية ، اى دون تخطيط ودراسة مما اسلم الى ظهور تجمعات ريفية داخل المراكز الحضرية تحكها عين القيم الريفية الى حد كبير . على انه في الامد الطويل يمكن ان يتصدع هذا النظام القيمي الريفي كليا او جزئيا تحت تأثير الضغوط الحضرية . كما توجد بالريف اقلية مثقفة حضرية النزعة تتألف اساسا من الموظفين العاملين في الاجهزة الحكومية هناك . غير ان هؤلاء لا يكادون يؤثرون على النظام الثقافى الريفي نظرا لمحدودية عددهم وعزوفهم في الغالب عن الاختلاط بالفلاحين .

### المبحث الثالث

#### مضمون الثقافة السياسية

في صدد تحديد مضمون او ابعاد او مكونات الثقافة السياسية ، طرحت اكثر من اضافة اغلبها من طبيعة نظرية ، والقليل منها من طبيعة اجرائية . ونهضى فيما يلى الى عرض اهم هذه الاضافات والتعليق عليها كلما سمح المقام .

#### اولا - الاضافات النظرية :

##### ١ - اضافة روبرت دال : (٢)

في مؤلفه الرسوم « المعارضة السياسية في الديمقراطيات الغربية » ذهب روبرت دال الى اعتبار الثقافة السياسية عاملا مفسرا لمختلف أنماط المعارضة السياسية . وقام بتحديد عناصر الثقافة السياسية في التوجيهات (٢) الآتية :

(١) راجع بوجه عام : د. محمد الجوهري وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضرى ، الصول ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٠ ، القاهرة ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٥ ، جيرالدبريز ، مجتمع المدينة في البلاد النامية ، ترجمة د. محمد الجوهري ، القاهرة ، دار نهضة مصر ، ١٩٧٢ ، ص ٩٤ ، ١٦٩ - ١٧١ ، ١٧٨ - ١٧٩

— David Apter, "Non-Western Government and Politics" in: H. Eckstein & D. Apter, eds., op. cit., pp. 651-652.

Robert Dahl, Political Oppositin in Western Democracies, New Haven, Yale U.P., 1966, pp. 352-355. (٢)

(٣) « التوجه » تعريف للمصطلح الانجليزي "Orientation"

( ١ ) التوجه بازاء حل المشاكل : وميز دال بهذا الخصوص بين التوجه البراجماتى العلمى ومؤداه مواجهة المشكلة حالما تثور دون الالتزام باطار فكرى موضوع سلفا أو تفكير علمى مسبق ، وبين التوجه العقلانى الذى ينطلق فى معالجة المشكلات من اطار علمى يقوم على الربط المنطقى المحكم بين الاسباب والنتائج .

( ب ) التوجه نحو العمل الجماعى : وفى هذا الشأن ، فرق دال بين التوجه التعاونى الذى يفترض ايمان أفراد المجتمع بأهمية العمل المشترك فى المجالين الاجتماعى والسياسى ، وبين التوجه الفردى الذى يعنى سيادة نزعة الفردية وتحكمها فى سلوك الأفراد بحيث ينشغل كل منهم بمصلحته وحسب ، وينشد حولا ذاتية لما يعترضه من مشاكل ويشك فى جدوى التكاتف مع الغير .

( ج ) التوجه نحو النظام السياسى : وفى هذا الصدد ، يوجد نمطين : اولهما ينصرف الى الولاء والتعلق بالنظام ويتمثل ثانيهما فى الشعور بالاغتراب والعزلة النفسية عن النظام وعدم الاحساس بالمواطنة المسئولة بما ترتبه من حقوق والتزامات .

( د ) التوجه حيال الأفراد الآخرين : نوه دال هنا الى أن علاقة المرء بغيره إما أن يكتنفها الشك المتبادل أو تنهض على الثقة المتبادلة .

وهكذا تتضمن الثقافة السياسية فى تصور دال أربعة ثنائيات من التوجيهات كل منها عبارة عن توجهين متعارضين . ولا يخفى أن هذه الثنائيات لا تتسق مع الواقع فى كل الاحيان . فعلى سبيل المثال ، لا يعقل عملا أن يكون توجه الفرد نحو حل المشكلة إما براجماتيا ، أو عقلانيا فقط . إذ يمكن تصور أنماط أخرى لهذا التوجه : براجماتية مع ميل نحو العقلانية ، عقلانية مع ميل نحو البراجماتية .

## ٢ - اضافة سيدنى فربا(١) :

حدد فربا محتوى الثقافة السياسية فى الأبعاد الثلاث الآتية :

( ١ ) الاحساس بالهوية القومية : اعتبره أهم المعتقدات السياسية على وجه الاطلاق . ذلك أن شعور كل أو غالبية الأفراد بالولاء للنظام السياسى القومى يساعد فى خُاع الشرعية عليه ويضمن مساندتهم له باستمرار بغض النظر عما يتحصلون عليه من موارد . هذا التأييد المستمر من شأنه تمكين النظام من تخطى مختلف الأزمات والمصاعب التى تجابهه .

ومن ناحية أخرى ، يعتبر خلق احساس عام بالهوية القومية جوهر عملية بناء الأمة National-Building فى الدول الجديدة . ولعله مما لاشك فيه أن هذا الاحساس بما يفترضه من طرح النظرة المحلية الضيقة جانبا ،

Sidney Verba, op. cit., pp. 529 - 533. (1)

واستعداد لزاولة الحقوق واداء الواجبات العمامة عنصر لازم لنجاح عملية بناء الدولة State-Building أى اقامة المؤسسات والهيكل السياسية فضلا عن اداؤها لوظائفها بقدر معقول من الفاعلية .

( ب ) المخرجات الحكومية : تختلف معتقدات الافراد بخصوص سياسات وقرارات النظام السياسى باختلاف نمط الثقافة السياسية . فحيث تسود ثقافة محلية عادة ما توجد هوة سحيقة بين الجماهير والسلطة المركزية . ذلك ان الفرد لا يتقدم بمطالبه اليها ، ولا يتوقع خيرا منها . وبدلا من ذلك ، فانه يعتمد على أسرته أو جماعته المحلية في اشباع حاجاته المادية والمعنوية .

وبالعكس تنطوى الثقافة القومية على معتقدات متعلقة بنشاط واداء الحكومة في كثير من مجالات الحياة الاجتماعية اذ يدرك الفرد ان بمقدوره ان يعبر عن مطالبه وان الحكومة يمكن ان تستجيب لها .

ويرتبط بذلك نقطة اخرى الا وهى مدى الاعتقاد في شرعية الحكومة كجهاز له حق اتخاذ القرار والزام الافراد باحترامها . فكلما اتسع هذا المدى بات من المتوقع ان تسود قيم سياسية تضغط على الامثال لقرارات السلطة السياسية . ولكن ضيق ذلك المدى يقترن بنظرة الى السلطة على انها اداة تسلط واستغلال .

( ج ) عملية صنع القرار : تمثل المعتقدات المرتبطة بمسلك الحكومة في صياغة القرار الوجه الاخير للثقافة السياسية . ففى بعض المجتمعات قد لا يهتم الافراد بمعرفة قواعد واساليب اعداد القرار وانما ينصب اهتمامهم على ما يمكن ان يرتبه القرار من نفع أو ضرر . وفى تلك الحالة ينظر اليهم على أنهم مجرد رعايا أكثر من كونهم مشاركين ايجابيين في العملية السياسية . ولكن فى مجتمعات اخرى ، تؤكد الثقافة السياسية على ضرورة مشاركة الفرد في صنع السياسات والقرارات وليس على مجرد الامتثال لها حالما تصدر .

تلك فى رأى فريا هى مقومات الثقافة السياسية ، ويبدو انه حددها من منظور علاقة الثقافة بالنظام السياسى حيث استبان تركيزه على عنصر الانتماء القومى ، والاعتماد على الحكومة المركزية فى تلبية المطالب ، والمشاركة فى عملية صنع القرار . من ثمن يصعب فى مجال دراسة الثقافة السياسية الركون الى تحديد فريا لابعادها وحسب . ذلك ان هذا التحديد لا يشمل كل ما يمكن ان تضمه الثقافة من عناصر .

### ٣ - اضافة لوسيان باي (١) :

رغم تسليمه باختلاف مضمون الثقافة السياسية من مجتمع لآخر ، الا انه تحدث عن موضوعات عامة ينبغى ان تتناولها الثقافات السياسية بصورة أو اخرى .

(١) Lucian Pye, Political Culture, op. cit., pp. 221-224.

### ( أ ) نطاق ووظيفة السياسة :

ان كل ثقافة سياسية عليها ان تحدد النطاق العام المقبول للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة .

ويتضمن النطاق تحديد الافراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدة .

وفي كافة النظم ، يتحدد نطاق المشاركين رسميا تبعا لمستلزمات المواطنة . غير انه لا يوجد نظام سياسي لا يعرف قيودا رسمية او فعلية على المشاركة ترتبط بعوامل السن والجنس والمكانة الاجتماعية والوضع العائلي .

ومن ناحية أخرى تعترف معظم الثقافات السياسية بأن مسائل معينة لا تدخل في اختصاص بعض الأبنية السياسية . كما تعترف بعض الثقافات بأن وظائف بعينها تضطلع بها أجهزة معينة مثل البرلمان ، البروقراطية ، القضاء .. وهكذا تعين الثقافة الديمقراطية الحدود الملائمة للنشاط السياسي ، وتحترم التخصص الوظيفي وتعترف باستقلال نسبي لمؤسسات صنع القرار . اما الثقافة الشمولية فترفض أن يكون للعملية السياسية نطاقا محدودا وترى امكانية تسييس كل القضايا ، وتحترم ، الى حد ما ، التخصص الوظيفي واستقلال المؤسسات السياسية . وفي الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات الانتقالية عادة ما لا توجد للسياسة حدود واضحة ومعترف بها ، ويسود دائما توقع بأن تصبح كل المسائل مسيسة ، ويوجد قدر ضئيل من التخصص الوظيفي والتمايز البنائي .

### ( ب ) التكامل السياسي :

يثير التكامل السياسي عدة قضايا من تطور الثقافة السياسية :

**أولهما :** العلاقة بين الهوية الشخصية والهوية القومية . فاحساس الفرد بذاته أمر ضروري لاحساسه بالانتماء للكيان السياسي القومي . ويرتبط ذلك بطبيعة خبرات التنشئة المبكرة . فقد يكون من شأنها خلق وتدعيم الشعور بالولاء المحلى للعائلة أو القبيلة أو القرية كما هو الحال في المجتمعات التقليدية . ولكنها في المجتمعات المتقدمة تسهم في تنمية معاني المواطنة والولاء القومي .

**ثانيهما :** الارتباط بين مختلف الابنية السياسية الذي يثير بدوره مشكلة التخصص الوظيفي لتلك الأبنية .

**وثالثهما :** العلاقة فيما بين الثقافات الفرعية . وتختلف الثقافات السياسية تبعا لمدى سماحها لمختلف المجموعات بالاحتفاظ بهويات ذاتية مع مراعاة معايير التكامل المنشود .

### (ج) مكانة السياسة والساسة :

تميل الثقافة التقليدية الى خلع مهابة خاصة على النخبة سواء كانت دينية أو عسكرية أو بيروقراطية . وترى الاشتغال بالسياسة عملا لا يدانيه في المكانة أى عمل آخر . أما الثقافة الحديثة ، التى تعكس نوعا من التخصص الوظيفى والتمسك بالمعايير العلمانية ، فتعتبر السياسة مجرد واحدة من المهن ، وتقل من شأن دور المشتغلين بها .

وتتضمن أية ثقافة سياسية معايير الثواب بالنسبة للسياسيين . وفى المجتمعات التقليدية ، تقترن المكانة العليا للقادة بحصولهم على عوائد مادية كبيرة بخلاف الوضع فى المجتمعات الحديثة .

### (د) القوة والسلطة : (١)

تختلف الثقافات السياسية تبعا لاساس التمييز بين القوة والسلطة وحدود فاعلية القوة وركائز السلطة ( القوة المادية Physical force ) ( التأييد الجماهيرى ، التبرير الأخلاقى ) .

ويتأثر اداء النظام السياسى الى حد كبير بعملية اكتساب القوة للشرعية ، أى بتحولها الى سلطة . فهذه العملية عادة ما تنطوى على تقييد كل من استخدامات القوة المحتملة ومدى تصرفات اصحابها ، كما هو واضح فى الثقافات السياسية الغربية . وبالمقابل يلاحظ أنه فى بعض الثقافات تسير عملية اكتساب القوة للشرعية فى اتجاه مضاد حيث يتم خلع الشرعية على أولئك الذين لا يرد على قوتهم أى قيد ويعملون بحسم وفاعلية تامة . ولعل ذلك أن يصدق على الدول التى يقدر لها أن تمر بفترة من الازلال الذى يفرضه تواضع تأثيرها على المسرح الدولى . وهكذا فإن الشرعية التى تمتعت بها حكومة بكين فى نظر الشعب الصينى تجد أحد مصادرها الرئيسية فى فاعلية الحزب الشيوعى الصينى بزعامة ماوتسى تونج .

وجدير بالاشارة ان لمفهومى القوة والسلطة ابعاد سيكولوجية على اساس ان الخبرات التى تتجمع لدى الطفل من التعامل مع السلطة داخل الأسرة تحدد بدرجة ما نمط تعامله مع السلطة السياسية فيما بعد . إذ تقر بعض الثقافات بحرية الابن فى ابداء الرأى والمشاركة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بشئون أسرته بينما تضغط ثقافات أخرى على الانصياع المطلق للسلطة الأبوية . ومن المتوقع فى الحالة الأولى الا يهرب المرء السلطة السياسية وأن يكون على استعداد لانتقاد أى مسئول حينما يخطئ وذلك على نقيض ما هو متوقع فى الحالة الثانية .

(١) القوة والسلطة تعريف للمصطلحين الإنجليزيين Power Authority على التوالى . ووجه الاختلاف بينهما ان السلطة هى القوة وقد اكتسبت صفة الشرعية .

### ( ه ) التوازن بين التعاون والتنافس :

يتمثل لب السياسة في العمل الجماعي من ناحية والتنافس من ناحية أخرى . ولكي يتحقق التعاون لابد من الثقة وحتى ينشأ التنافس لابد من الشك ، وعليه يقتضى التسيير الفعال للعملية السياسية ، بين ما يقتضى ان تقيم الثقافة السياسية توازنا مقبولا بين التعاون والصراع ، أو بين الثقة والشك المتبادل ، وهو ما يتوقف أولا وأخيرا على طبيعة خبرات التنشئة الاجتماعية والسياسية .

فاذا كانت التنشئة المبكرة تفرس الشعور بالرغبة في الآخرين ، اضحى العمل التعاوني المشترك ضربا صعبا وصار التنافس مصدرا للانهايار . ونظرا لأن هذا الاحساس يكتنف العلاقات الاجتماعية في جمهرة المجتمعات الانتقالية ، تحاول القيادات السياسية ان تقلل من تأثيره في المجال السياسي قدر الامكان وذلك من خلال العمل على زرع الشعور بالثقة في المؤسسات العامة .

وبالعكس ، قد تؤكد الثقافة العامة على الثقة في العلاقات الانسانية ولكن يوازنها تأكيد من جانب الثقافة السياسية على الشك في عمل المؤسسات ، ويمثل المجتمع الأمريكي هذا الوضع خير تمثيل . فهناك تهدف التنشئة الاجتماعية الى بث مشاعر الثقة المتبادلة في نفوس المواطنين ، بينما تضغط التنشئة السياسية على الشك ، في مؤسسات النظام واخضاعها للرقابة .

### ٤ - اضافة بيتر ميركل (١) :

استثناسا بنظرية اريك اركسون عن « اعمار الانسان » ذهب ميركل الى ان الثقافة السياسية تتألف من العناصر التالية :

( ١ ) الثقة الاجتماعية : لعله مما لا شك فيه ان احساس المرء بالثقة في الآخرين يجعله أكثر قدرة وأشد رغبة في التعاون معهم من أجل انجاز الاهداف الاجتماعية والاقتصادية بما يضمن توظيف المجتمع ونظامه السياسي . أما الشعور بالشك فيبعد ظاهرة مرضية من حيث يحول بين الفرد وبين المشاركة المجتمعية بوجه عام . هذا الشك الاجتماعي له أنماطه الواضحة :

وربما يكون النمط الأسرى أكثرها وضوحا . ذلك ان الثقة في هذه الحالة عادة ما تقتصر على أعضاء الأسرة في حين تمتد مشاعر العداوة وعدم الثقة الى كل أجنبي مثلما هو الوضع في جنوب فرنسا وجنوب إيطاليا والهند وبرما . كذلك قد تقتصر الثقة الاجتماعية على أعضاء المجتمع المحلي بما فيهم أصحاب السلطة والنفوذ . كما يوجد نمط ثالث للشك ينهض على أساس عرقى أو دينى أو لغوى . ففي المجتمع الأمريكى مثلا توجد أزمة ثقة بين البيض والزنوج .

Peter Merkle, op. cit., pp. 157-167. (١)

( ب ) الشعور بالاستقلال : يمثل الركيزة الاساسية للعمليات الانتخابية والحقوق الفردية ، فحيث يسود كما هو شأن مجتمعات غرب أوروبا ، يكون المواطن مستقلا في سلوكه التصويتى وتحديد مواقفه السياسية . وحيث يختفى ، مثلما هو الوضع في كثرة من الدول الجديدة ، لا يكون المرء مستقلا في تحديد سلوكه السياسى وانما يقتفى أثر الجماعة التى ينتمى اليها في الغالب .

( ج ) الاحساس بالمباداة : له أهمية سياسية يعتقد بها . فهو احد العناصر اللازمة للمشاركة الجماهيرية ، فضلا عن أنه يدفع الى تفجير الثورة ضد النظام الفاسد .

ومما يذكر ان ذلك الاحساس يتطلب ابتداء ان يتوفر لدى الفرد ايمان بذاته كفاعل مؤثر .

( د ) الاحساس بالمثابرة : وهو يفيد في التفرقة بين الثقافة السياسية الجامدة التى ترفض التطور والثقافة السياسية الديناميكية التى تنشد التقدم . اذ هو يساعد على اطلاق ملكات وابداعات الفرد وتنمية قدراته على الابتكار والخلق . وهنا عادة ما يسود توجه سياسى يرى ان الحكومة عليها مهام كبرى تتعلق بالبناء الاجتماعى لمصلحة الاجيال القادمة . الا ان غيابة يقترن بضعف أو اختفاء ملكة الابتكار بما يسهم في افراز توجه سياسى ينظر الى الحكومة كجهاز يظلم بالحفاظ على الوضع القائم وحسب .

( هـ ) الاحساس بالهوية : يقتعد مكانه كأحد المكونات الاساسية للثقافة السياسية . وللهوية نمطان : فردية وجماعية .

فاحساس المرء بهويته الذاتية — أى وضعه الاجتماعى ، ودوره الملائم في الحياة وطبيعة وغاية وجوده — يمكنه من تخطى الأزمات التى تواجهه ، هذا بينما يؤدي غياب ذلك الشعور بالانسان اما الى اللامبالاة أو مزاولة اعمال العنف .

وتشير الهوية الجماعية الى الشعور بالانتماء الى وطن وشعب معين . وفى بعض الاحيان قد يقتضى ترسيخ هذا الشعور اعادة كتابة التاريخ الوطنى أو اعادة تفسيره في اطار عقيدة سياسية أو دينية . أما خلقه فيمكن ان يتم عن طريق خبرات التنشئة الجماعية كالحروب والثورات .

٥ — اضافة ديل جيليت هتشنر وكارول ليفين (١) :

اشارة الى عناصر ثلاثة تكون لب الثقافة السياسية :

( ١ ) الاتجاه نحو السلطة :

تشير السلطة الى الحق في التوجيه والأمر من جهة ، والحق فى

(١) Dell Gillette Hitchner and Carol Levine, Comparative Government and Politics, N.Y., Dodd, Mead & Comp. Inc., 1968, pp. 32 - 35.

الطاعة من جهة أخرى . وليس ثمة خلاف على أن لكل حكومة أن تحوز قدرا من القوة المادية يساعدها في فرض الطاعة . إلا أن السلطة ليست مسألة قهر فيزيقي . ذلك أنه إلى جانب استخدام القوة أو التلويح باستخدامها من أجل حمل الأفراد على الطاعة ، وهو أمر يتفاوت نطاقه من مجتمع لآخر ، تستخدم الحكومات كذلك وسائل الترغيب كالمصلحة الذاتية ، والدين ، والعادات .. الخ .

وتتعدد الأسس التي تعتمد عليها شرعية السلطة . فقد يخلع الأفراد الشرعية على القيادة السياسية التي تحترم تقاليد المجتمع سواء في وصولها إلى السلطة أو في ممارستها لها . كما يتمتع النظام السياسي ككل بالشرعية إذا كانت على رأسه قيادة تاريخية ( كارزمية ) تستطيع بما تحوز من صفات شخصية غير عادية أن تؤثر في المحكومين تأثيرا هائلا وأن تضمن ولاءهم لها وإخلاصهم لرسالتها ( أى لما تطرحه من قيم ومبادئ وأفكار ) . كذلك قد تكون السلطة شرعية في نظر المواطنين إذا كانت وسائل إسنادها وتصرفاتها من طبيعة عقلانية قانونية ، أى تتناغم ودستور الدولة .

### ( ب ) سبل التجنيد السياسي :

تختلف أساليب وصول القادة إلى السلطة عبر المكان والزمان ، أى من مجتمع إلى آخر ، وربما من فترة إلى أخرى داخل نفس المجتمع . وفي هذا الخصوص ، يمكن التمييز بين نمطين للتجنيد السياسي أحدهما أرستقراطي حيث تكون القيادة موضع احتكار عائلة أو قبيلة أو مجموعة دينية أو عرقية معينة ، والآخر ديمقراطي حينما يكون الوصول إلى مراكز السلطة محل تنافس بين الجميع دون اعتداد بانتماءاتهم الاجتماعية .

### ( ج ) اتجاه الفرد حيال السياسة :

في بعض المجتمعات ، لا يوجد حد أدنى من الاتفاق على المبادئ السياسية الرئيسية مما يؤدي إلى رسم النشاط السياسي بالحدة والعنف . ولكن في مجتمعات أخرى ، يتوفر مستوى عال من الرضاء عن القيم والغايات والمبادئ التي تحكم اللعبة السياسية بما يجعل السياسة قضية مساومة وتنافس سلمى .

وتتميز مجتمعات معينة بقوة الاحساس بالولاء القومى والمسئولية العامة حيث يتوقع معظم الأفراد أن يكون لهم دور في العملية السياسية وأن يشاركوا من أجل رفاهية المجتمع . وبالمقابل ، تسود في مجتمعات أخرى مشاعر السلبية والاعتراب . ويكون ذلك حينما لا يشعر غالبية الأفراد بالانتماء للكيان السياسى القومى أو بالمسئولية العامة وإنما يهتمون بمصالحهم المباشرة لا غير .

يتضح مما تقدم أنه لا يوجد اتفاق بين الدارسين على مضمون الثقافة السياسية . إذ تختلف مكوناتها من دارس لآخر بدرجة يعتد بها ، وأن

لوحظ أن ثمة عناصر مشتركة بين الإضافات الآتية الذكر أبرزها عنصر الولاء والموقف من السلطة والتوجه نحو العملية السياسية . كذلك فإن من العناصر الثقافية المشار إليها ما يدخل في صميم الثقافة بمعناها العام ، الأمر الذى يكشف عن صعوبة الفصل المطلق بين أبعاد الثقافة السياسية وأبعاد الثقافة العامة .

## ثانياً - الإضافات الاجرائية :

### ١ - اضافة جابرييل الموند وسيدنى فربا : (١)

فى مؤلفهما بعنوان « الثقافة السياسية : الاتجاهات السياسية والديمقراطية فى خمس امم » يقدم كلا من « الموند » و « فربا » تحليلاً مقارنة للثقافة السياسية فى خمس دول هى الولايات المتحدة وبريطانيا ومانيا الغربية وايطاليا والمكسيك .

وقد انطلقا فى دراستهما هذه من تعريف اجرائى للثقافة السياسية مفاده انها التوزيع العام لانماط توجهات الافراد Orientations حيال الاغراض السياسية Political objects . وبذلك تتكون الثقافة السياسية ، فى رايهما من عنصرين هما للتوجهات الفردية والاعراض السياسية .

بالنسبة للتوجهات ، مميزا فى شأنها بين :

— التوجه الادراكى : Cognitive Orientation ويقصدان به مدى ما لدى الفرد من معلومات عن الاغراض السياسية .

— التوجه العاطفى : Affective Orientation بمعنى مشاعر الفرد تجاه الاغراض السياسية .

— التوجه التقييمى : Evaluative Orientation ومؤداه احكام وآراء الفرد بخصوص الاغراض السياسية .

اما الاغراض السياسية فقد حددها على الوجه الآتى :

— النظام السياسى ككل .

— المدخلات وما يتعلق بها من ابنية كالأحزاب وجماعات المصالح وأدوات الاتصال .

— المخرجات وما يرتبط بها من ابنية مثل البرلمان والجهاز الادارى ، والمحاكم .

(١) Gabriel Almond & Sidney Verba, The Civic Culture Political Attitudes and Democracy in Five Nations, Boston, Little Brown & Comp., 1965, pp. 1-30.

— الذات الفردية .

وعن طريق الجمع بين التوجهات الثلاث والاعراض السياسية الأربع ،  
خلص « الموند » و « فربا » الى تحديد مضمون الثقافة السياسية في الابعاد  
الثلاثة الآتية :

**أولا :** معلومات الأفراد عن نظامهم السياسى بوجه عام ، وعن  
دولتهم من حيث تاريخها وموقعها الجغرافى وقوتها وأوضاعها الدستورية .  
وكذلك معلوماتهم فيما يختص بالأحزاب وجماعات المصالح وأدوات الاتصال  
ال جماهيرى ، والأجهزة التشريعية والجهاز الإدارى والمحاكم . وأخيرا  
مدى معرفتهم بحقوقهم وواجباتهم .

**ثانيا :** مشاعر الأفراد تجاه النظام السياسى ككل ، وهى مشاعر  
تتراوح بين الوطنية والاعتراب ، وبين الحب والكراهية ، وكذا مشاعرهم  
نحو المدخلات والمخرجات والأبنية المرتبطة بكل منهما ، وأخيرا مشاعرهم  
بخصوص مقدرتهم على التأثير فى العملية السياسية .

**ثالثا :** تقييم الأفراد لنظامهم السياسى من حيث هو ديمقراطى أم  
ديكتاتورى اشتراكى أم رأسمالى ، وكذلك تقييمهم لدولتهم من حيث هى  
كبى أو صغرى ، قوية أو ضعيفة . ثم احكامهم وآرائهم بخصوص المدخل  
الى النظام السياسى والمخرج منه ، وأخيرا تقييمهم لدورهم فى الحياة  
السياسية .

وقد انتهى الموند وفربا الى التمييز بين ثلاثة انماط مثالية للثقافة  
السياسية وهى كما يلى :

( أ ) الثقافة السياسية المحلية أو الضيقة : Parochial Political Culture  
فى ظل هذه الثقافة ، تقترب توجهات الأفراد نحو الاعراض  
السياسية جميعها من الصفر ومثالها الثقافة السياسية السائدة لدى  
المجتمعات القبلية الأفريقية . اذ لا تعرف هذه المجتمعات أدوارا سياسية  
متخصصة وإنما تمتزج فيها الأدوار السياسية بالأدوار الاقتصادية والدينية ،  
وهو ما يعنى فى الوقت ذاته ، اختلاط الاتجاهات السياسية بالاتجاهات  
الاجتماعية عموما .

( ب ) الثقافة السياسية الرعوية : Subject Political Culture  
فى اطار هذا النمط الثقافى ، تظهر بوضوح توجهات الأفراد حيال النظام  
السياسى ككل ، وحيال المخرج منه ، بينما تكاد تختفى بالنسبة للمدخل اليه ،  
وبالنسبة للذات كمشارك ايجابى فى العملية السياسية . وهكذا يكون  
الرعية على علم بالسلطة الحكومية ، ويتوافر لديه بخصوصها توجه عاطفى  
( اما اعجاب وحب او مقت وكراهية ) ، وتوجه تقييمى ( ينطوى على  
اعتبارها اما سلطة شرعية او سلطة غير شرعية ) . كما توجد التوجهات  
عينها بالنسبة للمخرجات الحكومية . الا أن الرعية يفتقر الى المعرفة

بالمدخل الى النظام السياسى ، ولا يملك بخصوصه اتجاهها عاطفيا او اتجاهها تقييميا . كذلك فهو يجهل حقوقه ولا يستشعر في نفسه القدرة على التأثير في الحياة السياسية ، ويعتقد ان دوره انما يكمن في الازعان والانصياع لاوامر النخبة الحاكمة . وبهذا المعنى ، لا تعدو علاقة الرعية بالنظام السياسى ان تكون علاقة خضوع ، فالأول يتأثر بالثانى ولا يؤثر عليه . وتنتشر الثقافة السياسية الرعوية في المجتمعات الشمولية الحديثة .

(ج) الثقافة السياسية المشاركة : Participant Political Culture  
هى ثقافة النظم الديمقراطية المعاصرة . وتتميز بوضوح الاتجاهات نحو الاغراض السياسية . اذ تكون لدى المواطن اتجاهات ادراكية وعاطفية وتقييمية تجاه كل من النظام السياسى عموما ، والمدخل اليه والمخرج منه . كما يدرك ان له دورا سياسيا ايجابيا . هذا مع ملاحظة ان مشاعره واحكامه بخصوص هذا الدور قد تتأرجح بين القبول والرفض .

ومما هو جدير بالذكر ، ان هذا التصنيف لا يفترض ، فى رأى الموند وغربا ، انفصاما مطاقا بين الانماط الثلاثة . فالثقافة الرعوية غالبا ما تنطوى على اتجاهات محلية نحو الابنية الاولى مثل الجماعات القرابية والدينية . كما ان الثقافة المشاركة لا تستبعد من محتواها كلية انماط الاتجاه المحلى والرعوى . ذلك ان الفرد الذى يحيا في ظل هذه الثقافة ينتمى الى اكثر من مجموعة اولية ويلتزم باحترام القانون . وبهذا لا تعدو الثقافات السياسية ، من الناحية الفعلية ، ان تكون مزيجا تتفاوت درجاته ، من الاتجاهات الضيقة والرعوية والمشاركة .

تلك اذن هى المضامين والمعالم الاساسية لاضافة الموند وغربا . والواقع اننا اذا امعنا النظر في هذه الاضافة الفيناها تتميز بقدر كبير من الشمول اذ تحدد للثقافة السياسية ابعادا رئيسية ثلاث وتسهب في بيان العناصر التى يشتملها كل بعد . كما تتميز أيضا باللائمة الامبريقية بحيث يمكن الاسترشاد بها ، الى حد معين ، فى اجراء بحوث ودراسات ميدانية عن الثقافة السياسية . ولكنها ، فى نفس الوقت ، لا تسلم من اوجه النقد حيث يمكن ان نأخذ عليها امرين :

**اولهما :** ان الموند وغربا لم يبيينا حقيقة العلاقة الجدلية بين ضروب التوجه الثلاث الادراكى والعاطفى والتقييمى . اذ مما لا شك فيه انها تتفاعل فيما بينها ، كل منها يؤثر في الاتجاهين الاخرين ويتأثر بهما . فاحساس المرء بالوطنية يقتضى بداءة ان يتوافر لديه حد ادنى من المعرفة بتاريخ بلده وجغرافيتها ونظمها الاقتصادية والسياسية . كما ان حكمه على دولته بانها دولة عظمى او صغرى قوية او ضعيفة يفرض ابتداء وجود ذلك الاحساس وتلك المعرفة ، ومن الوجهة الاخرى ، قد يكون شعور الفرد بالولاء القومى حافظا له على معرفة المزيد عن اوضاع بلده التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية . كذلك يمكن ان يترتب على ايمانه بقوة دولته اتساع دائرة معرفته بأحوالها وتعزيز انتمائه القومى .

وثانيهما : ان العالمين المذكورين قد صمما اطارهما المنهجى ليطبق على مجتمعات ديمقراطية تعرف مستوى عاليا من التمايز البنائى والتخصص الوظيفى . ولهذا يصعب تطبيقه ، بحذافيره ، على المجتمعات المختلفة حيث تتداخل الابنية وتلبس الوظائف (١) .

## ٢ - اضافتنا (٢) :

في رسالتنا للدكتوراه الموسومة « الثقافة السياسية للفلاحين المصريين » والتي هدفت الى قياس التغير الذى اصاب تلك الثقافة على مدى الربع قرن الماضى ، اخذنا بتعريف اجرائى للثقافة السياسية مفاده انها مجموعة القيم السياسية السائدة في المجتمع والتي تحدد اتجاهات ومشاعر وسلوكيات الأفراد وذلك في اطار علاقتهم بالنظام السياسى .

وقد تم تحديد هذه القيم في ستة ازواج كل منها عبارة عن قيمتين متقابلتين على النحو التالى : الحرية والاكراه ، الثقة والشك ، المقاومة والخنوع للسلطة ، المساواة والتدرج ، العلمانية والدينية ، الولاء القومى والولاء المحلى .

ولدراسة هذه القيم تجريبيا ، حولت الى مؤشرات يمكن اخضاعها للقياس والمعالجة الكمية على الوجه المبين ادناه :

## ١ - الحرية والاكراه :

- ( ا ) درجة الانصياع لاوامر الحكومة ، وبواعث الانصياع .
- (ب) درجة الشعور بالقدره على نقد المسئولين ومواجهتهم بكلمة الحق .
- ( ج ) مدى الممارسة الارادية لحق التوصيت .
- ( د ) مدى توفر روح المبادرة .
- ( هـ ) مدى الايمان بشخصانية السلطة .

## ٢ - الثقة والشك :

- ( ا ) الرأى فيما اذا كانت العلاقات الانسانية يحكمها الشك أم الثقة المتبادلة .
- ( ب ) النظرة الى سلوك الموظفين الحكوميين من زاوية مدى مساواتهم بين الناس في المعاملة والخدمة .

(١) حول غياب التمايز البنائى والتخصص الوظيفى في البلدان المتخلفة ، انظر :

Lucian Pye, Politics, Personality & Nation Building, pp. 25 - 26.

(٢) كمال المنوفى ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين ، ص ٢٢ - ٢٩ ، ٢٩٧ - ٢٩٨ ، ٣١٥ - ٣١٤ ، ٣٢٤ ، ٣٣٢ - ٣٣٤ ، ٣٤٩ - ٣٥٠ ، ٣٥٧ - ٣٥٨

- ( ج ) مدى اللجوء الى الأدوات الرسمية ( مثل نقطة البوليس والعمدة والمحكمة ) او غير الرسمية ( المجلس العرفي ) في حل الصراعات .  
 ( د ) تصور الأسلوب الامثل للتعامل مع الحكومة : هل هو اسلوب المكر والكذب ، ام الصراحة والصدق .  
 ( هـ ) تقييم النظم والسياسات الزراعية من زاوية المستفيد الاول منها : هل الفلاحين ام الحكومة .

### ٣ - الخنوع والمقاومة :

- ( ا ) مدى الاستعداد لمقاومة اذى ممثلى السلطة الحكومية .  
 ( ب ) الموقف من تصسف رجل الادارة .  
 ( ج ) درجة تقبل العنف كأسلوب ملائم للاحتجاج على سياسات معينة او للتعبير عن المصالح .

### ٤ - التدرج والمساواة :

- ( ا ) درجة القبول بالثروة والسن كمعايير للمفاضلة الاجتماعية .  
 ( ب ) درجة الاقتناع بالمساواة بين المرأة والرجل .  
 ( ج ) مدى الاعتداد بالتعليم والمهنة كمحكات للتمييز الاجتماعى .

### ٥ - الدينية والعلمانية :

- ( ا ) تفسير الآفات الزراعية . هل هو تفسير عقلانى ام قدرى .  
 ( ب ) مدى الاستفراق فى الحاضر ومدى الاتجاه بالتفكير نحو المستقبل .  
 ( ج ) النظرة الى توزيع الثروة . هل هذا التوزيع رهن بالمشيئة الالهية او مرتبط بالجهد والاوزاع الاجتماعية السائدة عموما .  
 ( د ) تصور أسباب الهزائم والانتصارات : هل هو من طبيعة قدرية ام علمية .  
 ( هـ ) درجة القبول بالفصل بين العلاقات الدينية والعلاقات السياسية .

### ٦ - الولاء الوطنى والولاء المحلى :

- ( ا ) مدى الشعور بالمواطنة والفخر القومى .  
 ( ب ) مدى تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .  
 ( ج ) مدى تفضيل المصلحة الوطنية على المصلحة المحلية ( اى مصلحة المجتمع الكلى ) .

( د ) مدى الوعي بأنواع وأسباب وأساليب حل المشكلات الخاصة والمحلية والوطنية .

هذه الاضافة يمكن ان نأخذ عليها ثلاث ملاحظات :

الأولى ان المؤشرات المدرجة تحت كل بعد من الابعاد الستة للثقافة السياسية وان تم بلورتها وتمحيصها بعد طول تفكير ونقاش مع عدد من الاساتذة - ليست جامعة مائة . اذ يمكن أن تضاف اليها مؤشرات أخرى . كما ان منها ما يمكن حذفه أو استبداله بمؤشر آخر يبدو أكثر دلالة وأيسر قياسا .

ومؤدى الملاحظة الثانية ان الأزواج الستة من القيم اقرب الى ان تشكل في مجموعها نموذجا مثاليا بالمعنى الفيبري . فمن الناحية الواقعية لا يكاد يوجد مجتمع تضم ثقافته السياسية عناصر الحرية والثقة والمقاومة والمساواة والولاء الوطنى . كما لا يكاد يوجد مجتمع تشتمل ثقافته على العناصر الأخرى المتابلة . ومعنى ذلك ان هناك دائما مساحة للاختلاف الثقافى - قد تضيق وقد تتسع - ترتبط بالعوامل الاجتماعية كالموضع المهنى والمستوى الاقتصادى ومحل الإقامة ونمط التنشئة . الخ . بل ويمكن تصور درجة من الاختلاف الثقافى على صعيد نفس الشريحة الاجتماعية .

اما الملاحظة الثالثة والأخيرة فهى ان الثنائيات القيمية لا تتناغم مع الواقع تماما . فلا يتصور عملا ان يتوزع كل أفراد مجتمع ما أو احدى فئاته على عنصرى المساواة والتدرج مثلا . ذلك أنه بجانب أولئك الذين تسود لديهم قيمة المساواة وأولئك الذين يعتنقون مبدأ التدرج يمكن ان يوجد من يقبل بأيهما في موقف أو أكثر رغم قناعته بالمبدأ الآخر .

من هنا قد تبدو فكرة المتصل اقرب من فكرة الثنائية الى تصوير الواقع . اذ يمثل كل بعد بمتصل طرفاه هما القيمتان اللتان يتضمنهما البعد ويتوزع الأفراد موضع البحث على طول المتصل اقترابا أو ابتعادا عن القيمتين .

### المبحث الرابع التغير الثقافى

ان الثقافة السياسية العامة أو الفرعية لا تظل كما هى باستمرار ، بل يمكن أن تتغير عبر الزمن حتى وان تم ذلك على مهل . وقد يحدث هذا التغير بصورة غير مخططة وذلك كنتيجة لتحول البنية الاقتصادية - الاجتماعية ، أو تبدل النظام السياسى ، أو حدوث تعبئة اجتماعية أو استقبال دين جديد أو فى ركاب حرب أو ثورة . كما قد يكون التغير مخططا حينما تعمد النخبة الحاكمة الى بذل جهود تربوية ترمى الى استبدال نظام ثقافى جديد بالنظام الثقافى السائد .

وعلى هذا ، يمكن القول بوجود نمطين للتغير الثقافى : نمط غير موجه ، ونمط موجه . وفيما يلى تناول مفصل لكل منهما :

## أولا - التغير الثقافي غير الموجه :

لمل القيم والاتجاهات والمشاعر والسلوكيات السياسية للأفراد ان تتعرض لقدر من التغير ، قد يكون كبيرا أو متواضعا ، في الحالات الآتية :

### ١ - التحول في البنية الاقتصادية - الاجتماعية :

من بين المقولات الأساسية في الماركسية ان لكل نظام اجتماعى ثقافة خاصة به بما يعنى اختلاف المفاهيم والمعتقدات والأفكار مع انتقال البشرية عبر المراحل الخمس : المشاعية ، الرق ، الاقطاع ، الرأسمالية ، الشيوعية . ففى كل مرحلة ، يوجد نمط انتاجى معين يفرز اطارا ثقافيا معيناً يبرر العلاقات، الانتاجية القائمة .

وبعيدا عن مناقشة هذه المقولة وبالذات من زاوية ما اذا كان مجرد الانتقال من نمط انتاج الى نمط انتاج آخر يستتبع تلقائيا تغير النسق الثقافى السائد جزريا ، يكفى ان نقول ان تحويل العلاقات الاقتصادية والطبقية يؤدي بالضرورة الى تحول ما فى الثقافة السياسية للأفراد . فعلى سبيل المثال ، كان ولاء اقطاع الأرض فى المجتمع الأوروبى ابان العصر الوسيط للسيد الاقطاعى الذى كان يملك قانونا حق محاكمتهم وسجنهم . ومع الانتقال الى النظام الرأسمالى والذى ترافق مع ظهور الدولة القومية ، أخذ الفرد يتجه بولائه الى الدولة تدريجيا .

كذلك فان من شأن تغير العلاقات الطبقة فى أى مجتمع العمل على اختفاء أو ظهور مفاهيم وتصورات معينة . فحيث يسود نظام طبقى جامد تتحدد فى ظله الفواصل الطبقة بشكل صارم وينعدم أو تتضاءل فرص الحراك الاجتماعى فيما بين الطبقات . تنشأ معتقدات تسبغ الشرعية على الأوضاع الطبقة القائمة وعلى ما يقترن بها من تفاوت فى الحقوق والالتزامات . واذا حدث ما يخلخل التركيب الطبقة ويخفف من جهود التقسيمات الطبقة ويوفر للجميع فرص التنقل الاجتماعى ، بات متوقعا ان تتسرب قيمة المساواة الى نسيج الثقافة السياسية ليصبح أساس التمييز بين الأفراد هو الاداء والكفاءة وليس العزو والمحسوبية .

وفضلا عما سبق ، يلاحظ ان تحول المجتمع عن الزراعة الى الصناعة، يرتب تغيرا ما فى الانساق الثقافية بما فيها نسق القيم والاتجاهات والأفكار السياسية . فغالبا ما يكون الفرد فى المجتمع الزراعى محطى التوجه واشد خنوعا للسلطة ، وأكثر قبولا بالمفاضلة التحكيمية بين الناس ، وأقل شعورا بالقدرة على التحكم فى قوى الطبيعة . اما الفرد فى المجتمع الصناعى فعادة ما يتميز بالانفتاح على العالم الخارجى ، والإيمان بالانجاز والكفاءة كمحركات للتمييز الاجتماعى والشعور بالقدرة على تسخير الطبيعة لخدمة أهدافه ، والاستعداد لناهضة السلطة الجائرة .

### ٢ - تغير النظام السياسى :

يحتمل نظام الحكم مكانة بين محددات الثقافة السياسية . فالنظام التسلطى - أى النظام الذى يتسم بتركيز عملية اتخاذ القرار عند قمة الهرم

السياسى ، ويختفى فيه مناخ الحرية السياسية ، ولا يجد القائمون عليه حرجا في استخدام الأرهاب ضد الرعايا يسهم بدرجة ما في افراز ثقافة سياسية معينة تدور عناصرها حول كراهية السلطة والخوف منها وعدم الاهتمام بكل ما هو سياسى ، وغياب روح المبادرة وتفشى نزعة الفردية . من هنا يمكن ان نلتمس في حكم الطغيان الذى عرفته مصر على امتداد تاريخها الطويل احد الأسباب الكامنة وراء الصفات السلبية للشخصية المصرية : عبادة وتشخيص السلطة ، وافتقاد زمام المبادرة ، واللامبالاة ، والقدرية ، وضعف أو غياب الشعور بالالتزام (١) .

وعلى الجهة المقابلة ، تساعد الممارسة الديمقراطية - بما تفترضه من توفر مناخ الحرية السياسية ، وتعدد الآراء والاتجاهات ، ووجود المعارضة على كافة المستويات - على نحو ثقافة سياسية ديمقراطية تتضمن الاحساس بالقدرة على نقد أى مسئول دون خوف ، والايمان بضرورة وجدوى المشاركة السياسية ، والتسامح الفكرى المتبادل والقدرة على العمل الجماعى سياسيا واجتماعيا .

والراجع ان التبدل في نظام الحكم - كان ينتقل المجتمع من نظام سلطوى الى آخر ديمقراطى - يفضى بمرور الوقت الى بعض التحول في مكونات الثقافة السياسية ، فالثقافة الديمقراطية لم تكن سائدة بالقطع في المجتمعات الديمقراطية الغربية عندما اخذت بالنظام الديمقراطى . ولكن الممارسة الديمقراطية اسهمت في خلق مجموعة القيم والاتجاهات والمشاعر الملائمة للسياسة الديمقراطية .

### ٣ - التعبئة الاجتماعية : (٢)

يمكن ان تتغير الثقافة السياسية كنتيجة لحماية التعبئة الاجتماعية التى تشير الى تحطيم أنماط التنشئة واتساق القيم التقليدية مع تعريض الأفراد لأنماط تنشئة جديدة وتلقينهم قيما حديثة .

وللتعبئة الاجتماعية مؤشرات عديدة من بينها التعليم ، والتحضر والتعرض لمسائل الاتصال الجماهيرى . اما التعليم فيعتبر بمثابة أداة لبث

(١) انظر بهذا الشأن : د. كمال المنوفى ، الديمقراطية والثقافة السياسية للشعب المصرى ، الاهرام ١٩٧٨/٦/٢٢٠٤

(٢) حول معنى ومؤشرات التعبئة الاجتماعية ، انظر بالذات :

Karl Deutch, Social Mobilization and Political Development, "American Political Science Review", Vol. IV September 1961, pp. 493 - 514.

وحول علاقتها بالتغير في الثقافة السياسية ، انظر :  
Samuel Huntington & George Demingues : Political Development, in :  
F. Greenstein & N. Polsby, eds., Handbook of Political Science,  
California, Wesley Pub. Comp., 1945, Vol. 3., p. 27.

قيم جديدة ورفع مستوى الوعي السياسى للمواطنين . اذا خلاص « الموند » و « فربا » فى دراستهما من « الثقافة السياسية فى خمس دول » الى أن الشخص الأكثر تعليماً أكثر وعياً بتأثير الحكومة والمأما بالأمور السياسية واستعداداً للانضمام الى التنظيمات السياسية والاضطلاع داخلها بدور ايجابى ، وميلاً الى التعاون مع الآخرين (١) .

وقد يقترن التحضر باتساع مدارك الشخص وازدياد وعيه الاجتماعى وتنمية الاستعداد عنده لتفكير والتصرف العقلانى القائم على الربط بين الاسباب والنتائج .

كذلك فان تعرض المرء لادوات الاتصال الجماهيرى ربما ادى به الى تغيير نظرته لمقولة المكان والمعرفة بالقضايا الوطنية والعالمية والاحساس بالذات والمسئولية الجماعية والارتباط بالنظام السياسى .

#### ٤ - استقبال دين جديد :

قد يبدو لأول وهلة ان العقيدة الدينية من حيث هى لا صلة لها بقيم الثقافة السياسية . غير أن هذا ليس صحيحاً بشكل مطلق . اذ يتوقف الأمر على طبيعة الدين من حيث مدى تناوله للنواحي الروحية والزمنية معا . وهنا يتجلى تميز الاسلام على المسيحية واليهودية اذ لا يحدد علاقة الانسان بربه فحسب وانما يحدد كذلك علاقته بغيره حكماً ومحكومين . فاستحق ان يوصف بانه دين ودنيا .

وغنى عن البيان ان ظهور الاسلام فى شبه جزيرة العرب احدث ثورة فى القيم والافكار السياسية السائدة هناك . فقد بزغت مفاهيم جديدة لم تكن معروفة من قبل كالدولة والامة والسلطة المركزية . وصار المسلم يشعر بالانتماء الى الدولة او الامة كتعبير دينى وسياسى بعد ان كانت القبيلة بؤرة ولائه . واخذت الالتزامات القبلية تخلق مكانها لالتزامات عامة تجاه المجتمع الاسلامى ككل . وحل الخضوع لسلطان الخليفة محل الخضوع لشيخ القبيلة (٢) .

#### ٥ - الثورات والحروب :

عادة ما تسفر الثورات والحروب عن تغير فى التوجهات والمعتقدات والمشاعر السياسية للأفراد . فالثورة الفرنسية ساعدت على غرس قيم الحرية والمساواة فى العقل الجمعى الفرنسى . وبالمثل كانت الثورة الروسية عام ١٩١٧ ثورة ثقافية فى أحد جوانبها حيث جعلت ضمن اهدافها تحطيم القيم التقليدية الموروثة من العهد القيصرى وخلق المواطن السوفيتى الجديد

(١) G. Almond & S. Verba, op. cit., pp. 315 - 321.

(٢) حول هذه المسألة ، انظر :

موريس فلورى ، روبرت ماتيران ، النظم السياسية فى الدول العربية ، اعداد مركز البحوث والمعلومات ، القاهرة ، د.ت ، ص ٣٩ - ٤٠ .

المؤمن بالمبادئ الماركسية اللينينية . كذلك كان للثورات التي انفجرت ضد المستعمر في الدول حديثة الاستقلال دورها الهام في اذكاء الشعور الوطني وبذر قيم التعاون والجماعية في نفوس الناس . هذه الحقيقة اجلاها « فرانتز فانون » في الكثير من كتاباته . فعنده ان الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب المحتل ضد قوات الاحتلال يولد آثارا على المستويين الكلي والجزئي . فهو من ناحية يصبغ شخصية الشعب بصفات ايجابية خلاقة حيث يصهر افراده في بوتقة واحدة ويجعلهم كلا واحدا ويفرس في نفوسهم شعورا بالقضية المشتركة والمصر الوطني والتاريخ الجمعي . وهو من ناحية اخرى يحزر الفرد من عقد النقص والخوف ومشاعر القنوط والسلبية ويعيد اليه ثقته بنفسه واحترامه لذاته(١) .

وتؤدي الحروب اما الى تعديل او اهتزاز او تكريس قيم وتصورات معينة . فقبل حرب يونيو ١٩٦٧ كان من عناصر صورة اسرائيل لدى العرب انها دولة ضعيفة ويمكن هزيمتها عسكريا دون عناء كبير . وبالمقابل كانت صورة العرب لدى الرأي العام الاسرائيلي انهم قوم متخلفون وجاهلة وغير قادرين على التطور . وادت حرب يونيو الى حدوث اهتزاز في صورة العرب عن اسرائيل بل واصابتهم بمشاعر اليأس من امكانية مواجهتها عسكريا . كما ادت في نفس الوقت الى دعم التصور الاسرائيلي للعرب . ومع حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، استعاد العرب ثقتهم بانفسهم بدرجة يعتد بها ، وتخلخت الأساطير التي روجت لها الدعاية الاسرائيلية بعد حرب يونيو . وبالذات اسطورة « العجز العربي الدائم » واسطورة « التفوق الاسرائيلي الساحق والمستمر »(٢) .

### ثانيا - التغير الثقافي الموجه :

بالاضافة الى ما يلحق الثقافة السياسية من تعديل مع تغير الأوضاع المجتمعية ونتيجة الحروب والثورات ، يمكن ان تتطور بشكل محسوس من خلال بذل جهود مكثفة ومخططة ومستمرة يتحصل هدفها في تحديث النسق الثقافي السائد . واذا استمرت عملية التحديث هذه لفترة طويلة ، فمن المتوقع ان يظهر انسان حديث يتصف بمجموعة صفات ابرزها : القبول بالتغيير السياسي ، والاهتمام بالقضايا التي تثار سواء في محيطه المباشر او في خارجه ، وعدم التقبل التلقائي لآراء من هم اعلا منه في هرم السلطة وعدم الرفض التلقائي لآراء من هم ادنى منه ، والمشاركة في التنظيمات السياسية ، والاتجاه بالتفكير الى الحاضر والمستقبل ، والشعور

(١) حول أفكار فانون بهذا الخصوص ، راجع عموما :

David Hanley, Frantz-Fanon, Revolutionary Nationalist ? Political Studies, Vol. XXIV, No. 2, June 1976.

(٢) انظر بصفة عامة : السيد ياسين ، صورة الشخصية العربية لدى الاسرائيليين عوامل النشأة وظروف التغير في ضوء حرب اكتوبر ، حرب اكتوبر ، دراسة في الجوانب الاجتماعية والسياسية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالاشتراك مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٤ ، ص ٨٥ - ٩٦ .

بالقدرة على التحكم في قوى الطبيعة ، والايمان بالمساواة ، والعقلانية في التفكير والسلوك السياسى ، والوعى بالعمليات الحكومية والميل الى احترام الآخرين والاحساس بالانتماء الوطنى(١) .

وقد عمدت الدول الشيوعية واغلب الدول حديثة الاستقلال الى تغيير ثقافتها السياسية التقليدية كجزء من استراتيجية خلق المجتمع الجديد واعادة بناء الانسان ولعله مما لا شك فيه ان الدول الشيوعية — كما يشهد لذلك حالة الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية وكوبا — احدثت تغييرا مخططا في اطرها الثقافية نجم عنه تصدع النسق الثقافى التقليدى وبروز ثقافة سياسية جديدة ، تؤكد على طاعة اوامر السلطة السياسية مع ابداء الحماس في الامتثال لها ، وتقديس العمل ، والجماعية والتعاون والمساواة ، والعقلانية في التفكير والسلوك ، والايمان بضرورة وجدوى التخطيط(٢) .

اما انجاز الدول حديثة الاستقلال في مجال التحديث الثقافى فشديد التواضع ربما نتيجة انشغالها بالتنمية المادية اكثر من التنمية المعنوية وحاجة التحويل الثقافى الى فترة طويلة ورعوس اموال ضخمة يصعب تدبيرها خاصة في ضوء الحاح وعجلة المشكلات الاقتصادية(٣) .

ويتحقق التغيير الثقافى الموجه عن طريق عدد من المؤسسات اهمها المدرسة والحزب وادوات الاتصال الجماهيرى ، والجيش . وفيما يلى مناقشة لادور الذى يمكن ان يؤديه كل منها في مجال تعديل قيم واتجاهات وسلوكيات الافراد .

### اولا — المدرسة :

يمكن ان تسهم المدرسة في تغيير النظام الثقافى التقليدى من خلال التثقيف السياسى والنظام الدراسى ذاته . ويتم التثقيف عن طريق تدريس مقررات معينة تزخر بالعناصر الثقافية الجديدة التى يدعو لها النظام . ففى الاتحاد السوفيتى تدرس للتلاميذ مواد معينة — أسس المعرفة السياسية ، والفلسفة ، والتاريخ والاقتصاد السياسى — ترمى الى تربيتهم عقائديا وتوعيتهم سياسيا(٤) . وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اتخذت

(١) حدد Alex Inkles هذه الخصائص من واقع نتائج دراسة ميدانية على ٦٠٠٠ شاب اختيروا من ٦ دول . لمزيد من التفصيل ، راجع :

Alex Inkles, The Modernization of Man, in: Myron Winer, ed., Modernization, N.Y. Basic Books, 1966, pp. 141-144.

(٢) انظر بهذا الخصوص :

David Apter, The Politics of Modernization, Chicago, University of Chicago Press, 1964, p. 30 and Richard Fagen, The Transformation of Political Culture in Cuba, Stanford, Stanford U.P. 1969, pp. 14-15, 159.

Samuel Huntington & Jorge, Dominguez, op. cit., p. 31.

(٣)

Gayle Hollander, op. cit., pp. 12-13.

(٤)

القيادة السياسية من المدرسة احدى قنوات التحويل القيمي (١) . ففي اطار السعى نحو جعل قيمة العروبة ضمن القيم الأساسية في الثقافة السياسية المصرية حرصت القيادة على تضمين المواد الدراسية كالتاريخ والجغرافيا والتربية القومية ما يفيد وجود وطن عربي منذ عهود واغلة في القدم ، وتفاعل شعوبه باستمرار وتوفر مقومات الوحدة العربية وعروبة مصر ودورها القيادي في المنطقة .

وفيما يتعلق بالنظام المدرسي يلاحظ أن المدرس كلما كان مؤمنا بقيم النظام السياسي ، كان اكثر قدرة على غرسها في نفوس التلاميذ والعكس صحيح . واذا كانت علاقة المدرس بتلاميذه من طبيعة سلطوية ، بات متوقعا ان يتعمق لديهم الشعور بالسلبية واللامبالاة . ويمكن ان يحدث العكس في حالة ديمقراطية العلاقة بينه وبينهم . وكلما شجعت المدرسة التلاميذ على ممارسة أنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية وترفيهية ، أصبح من المنتظر ان ينمو لديهم الاستعداد للمشاركة الاجتماعية والسياسية والميل الى العمل بروح الفريق والعكس بالعكس .

### ثانيا - الحزب السياسي :

يعتبر من أهم ميكانزمات التحديث الثقافي . اذ يستطيع عن طريق برامج التثقيف السياسي ان يبتثقيما جديدة في نفوس الأفراد وان يكسبهم مزيدا من المعارف السياسية . كذلك يمكنه ان يعبئ الجماهير لانجاز برامج انمائية بالجهود الذاتية ترتب ، فضلا عن آثارها المادية ، آثارا معنوية من قبيل اذكاء روح المبادرة والطموح ، واقتناع الجماهير بجدوى العمل التعاوني ، وتوكيد انتمائهم للنظام السياسي (٢) .

بيد ان دور الحزب في مضمير التغيير الثقافي رهن بعوامل عديدة ابرزها الايديولوجية والتنظيم الحزبي والقيادة الكارزمية (٣) .

(١) يبدو أن ذلك هو موقف القيادات السياسية في جبهة الدول حديثة الاستقلال .

انظر : James Coleman, ed., Education & Political Development, N.J., Princeton U.P., 1965, p. 22 and Robert Levine, Political Socialization & Cultural Change, in : Clifford Geertz, Old Societies and New States, London, Free Press of Glencoe, 1963, 301.

(٢) انظر على سبيل المثال :

Joseph La Palombara & Myron Weiner, eds., Political Parties, and Political Development, N.J., Princeton U.P., 1966, pp. 424 - 427 and Jean Blondel, Comparing Political Systems, London, Weidenfeld & Nicolson, 1972, p. 63.

(٣) انظر بالذات :

Manfred Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa, N.J., Princeton U.P., 1970, pp. 287 - 293.

فلابد للحزب من ايدولوجية غير محافظة « اى ايدولوجية تنشد تحويرا جذريا في اوضاع المجتمع » حتى يكون قادرا على خلق الثقافة السياسية الجديدة .

ومن ناحية ثانية ، كلما امتدت تشكيلات الحزب الى مختلف انحاء البلاد وضم الجماهير الشعبية وكانت كوادره ملتزمة ايدولوجيا ومستعدة للعمل المخلص الجاد وغير متعالية على الجماهير ومهياة للاحتكاك المستمر معها اخذا وعطاء ، كلما ازدادت فاعليته في اعادة بناء الانسان .

ومع ما تقدم ، فان ارتباط الحزب بقيادة كارزمية يزيد مقدرته على احداث التطوير الثقافى المنشود . ويتحقق ذلك الارتباط اذا داب الزعيم الكارزمية على استخدام الحزب والتحدث باسمه . ونظرا لان الرابطة الكارزمية عرضة للانهيال او الضعف بعد خروج الزعيم من السلطة او بعد مماته ، ينبغى ان يكون الاداء التنظيمى للحزب بوجه عام فعالا بدرجة عالية حتى يظل قادرا على مواصلة التنشئة السياسية بقدر معقول من النجاح .

### ثالثا - أدوات الاتصال الجماهيرى :

تلعب هذه الأدوات دورا هاما في تعديل قيم وتصورات واتجاهات الأفراد (١) . فالنظم الشيوعية تستخدمها بصورة مكثفة في خلق المواطن الصالح للمجتمع الشيوعى ففى المجتمع السوفيتى مثلا ، تمارس الاذاعة والتلفزيون تأثيرا هاما على الاطفال ، وتعد برامج الاطفال التى يقدمها التلفزيون بعناية فائقة بحيث تحمل ذات الرسائل السياسية التى تلقنها المدرسة . فتؤدى بذلك دورا تعزيزيا . وفى ظل رقابة الحزب الشيوعى ، تواصل أدوات الاعلام أداء دورها التربوى للناخبين . ولعل ما يضاف عليها أهمية خاصة في هذا الصدد ما تتسم به من خصائص معينة : القدرة على نقل الرسالة السياسية الى اعداد ضخمة من المواطنين المنتشرين في ربوع الاتحاد السوفيتى ، الرقابة المركزية على المادة الاعلامية بما يضمن تكرار نفس الرسالة دون تحريف تقديم نماذج سلوكية تساعد في اعداد المواطنين لأدوار جديدة مفيدة ، تقديم المعلومات عن الاحداث والشخصيات بما يهيىء للمواطن تدريجيا تكوين صورة محددة عن الكون السياسى يريدها النظام (٢) .

وفى الدول حديثة الاستقلال ، اهتمت النخب الحاكمة بتطوير شبكة الاتصال الجماهيرى في محاولتها نشر ثقافة سياسية جديدة . غير ان ثمة امرين جديرين بالتسجيل في هذا المقام . اولهما ان الراديو اكثر الأدوات الاعلامية انتشارا وتأثيرا نظرا لرخصه وسهولة حمله وتشغيله فضلا عن ان الاستماع اليه لا يتطلب الماما بالقراءة والكتابة . اما الصحف والتلفزيون ودور السينما فمحدودة الانتشار والتأثير خصوصا في الريف بسبب تقشى

G. Almond & B. Powell, op. cit., pp. 173 - 176. (١)

Gayle Hollander, op. cit. p. 15, 22. (٢)

الامية وانخفاض مستوى المعيشة وانعدام التيار الكهربائى والعزلة الطبيعية للقرية احيانا . لذا يتعاظم دور قنوات الاتصال الشخصى في نقل المعلومات ودور قادة الراى في تفسيرها (١) .

وثانيهما اننا ، وان كنا نسلم بفضل وسائل الاعلام في التوعية السياسية والتخفيف من شعور القرويين بالعزلة ، لا نملك الا أن نقر بتواضع دورها في تعديل مكونات الثقافة السياسية التقليدية حتى الآن . فالى جانب تناعتنا بان رسوخ هذه المكونات الثقافية يجعل تعديلها أمرا شاقا وبحاجة الى وقت طويل (٢) ، يلاحظ ان المادة الاعلامية ليست دائما في خدمة التغيير الثقافى بل ربما كانت احيانا في صالح تكريس عناصر الثقافة السياسية التقليدية .

### رابعاً - الجيش : (٣)

علقت قيادات اكثرية الدول حديثة الاستقلال اهمية خاصة على دور الجيش في تعميق الشعور بالانتماء الوطنى لدى المجندين الذين ينحدرون من مجموعات متباينة اثنيا ولفويا ودينيا ، ويؤدى الجيش هذا الدور اما بطريق مباشر ، اى من خلال تلقين المجند قيم حب الوطن والفخر بالانتماء اليه ، واما بطريق غير مباشر ، اى عن طريق ما تتيحه الحياة العسكرية للمجندين من احتكاك يقود الى التخفيف من غلواء انتماءاتهم المحلية الضيقة .

ومع ما سبق ، تنمى الخدمة العسكرية لدى المجند مفاهيم التعاون والجماعية والرغبة في التغيير والاستعداد للتفكير والتصرف من منظور علمانى .

تلك هى اظهر أدوات التطوير الثقافى . والمؤكد ان النظم الشيوعية نجحت الى حد كبير في أحداث تغيير مخطط في الأطر الثقافية القديمة . ومع ان الدول المستقلة حديثا قد رمعت غداة استقلالها شعار خلق الانسان الجديد ، الا انها لم تحرز بهذا الخصوص تقدما ملموسا ، الأمر الذى يشهد له استمرار سيادة القيم والاتجاهات وأنماط السلوك التقليدية لدى قطاعات عريضة من السكان وبالذات في المناطق الريفية .

(١) Lucian Pye, Aspects of Political Development, pp. 167 - 171.

(٢) د. جيهان رشتى ، نظم الاتصال : الاعلام في الدول النامية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٢ ص ١٨٤

(٣) راجع بهذا الخصوص

Charles Anderson, Fred ron der Mchden & Grawford Young, Issues of Political Development N.J., Prentice Hall, Inc., 1967, pp. 77 - 79, 182.

— عدد من العلماء السوفيت ، التركيب الطبقي للبلدان النامية ، ترجمة داوود حيدو ، مصطفى الدباس ، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة ، ١٩٧٤ ، ص ٤١٣ — ٤١٥

## المبحث الخامس

### منهاجية دراسة الثقافة السياسية

تواجه دراسة ومقارنة الثقافات السياسية صعوبات كثيرة يتعلق بعضها بمفهوم الثقافة السياسية ذاته من حيث حدائته واختلاف التعاريف بشأنه وتعدد مكوناته وتداخلها مع مكونات الثقافة العامة واختلاف دلالتها من مجتمع الى آخر . ويرتبط البعض الآخر بعملية جمع المعلومات . فاحيانا يكون الحصول على المعلومات المتعلقة بالقيم والاتجاهات والآراء السياسية للأفراد محظورا كما هو الحال في النظم الشمولية والتسلطية . واحيانا اخرى يصعب جمع هذه المعلومات لصعوبة اخضاعها لقياس الدقيق .

ومهما يكن من امر تلك المصاعب ، فقد اوضحت الثقافة السياسية موضع بحث من جانب المشتغلين بعلم السياسة . وفي هذا الخصوص ، يمكن الحديث عن حالتين :

١ - حالة دراسة الثقافة في لحظة معينة : وهنا ينصرف هدف الباحث الى بحث كل او بعض او احد عناصر الثقافة السياسية في مجتمع ما او في اكثر من مجتمع في لحظة بعينها . مثل هذه الدراسة تكون من طبيعة استاتيكية حيث تنصب على بيان ما هو قائم .

٢ - حالة دراسة التغير في الثقافة السياسية . ويهدف الباحث هنا الى قياس التغير الذي يمكن ان يكون قد اصاب كل او بعض او احد عناصر الثقافة السياسية في مجتمع او اكثر . ولا يخفى ان هذا القياس ليس بالأمر الهين . وعموما فان هناك استراتيجيتين للكشف عن درجة التغير الثقافي :

**اولاهما : الدراسة التتبعية Longitudinal** أي دراسة المجتمع في فترتين بينهما فاصل زمني يسمح بحدوث التغير . ومثال ذلك ان يطبق استبيان على عينة من الأفراد في وقت ما وبعد مضي فترة زمنية معقولة يعاد تطبيق ذات الاستبيان على من يمكن الوصول اليه من نفس أفراد العينة مع احلال أشخاص آخرين محل أولئك الذين يتعذر الوصول اليهم شريطة ان يوجد تماثل في الخصائص بينهم .

**وثانيهما : المقارنة بين استجابات مجموعات من الأفراد في مراحل عمرية مختلفة .** وسواء كان الهدف بحث الثقافة في حالة السكون او في حالة التغير ، فان ثمة أساليب عديدة تستخدم في هذا الشأن يمكن تصنيفها الى مجموعتين :

**أولاً - أساليب مكتبية (١) :** وهنا تتم الدراسة من خلال ما هو متوفر من كتابات تندرج في إطار ما يسمى بالعلم الاجتماعي : التاريخ ، الاجتماع ، السياسة ، الأنثروبولوجيا ، النفس . كما تتم أيضا من خلال الأدب الشعبي بضروبه المختلفة : المثل العامى ، والأغنية الشعبية ، والموال ، والأسطورة والحكاية الشعبية والزجل والموشح . ومما يذكر أن الفولكلوريين يذهبون إلى حد اعتبار الأدب الشعبي أقصر الطرق وأسلمها لفهم السمات الثقافية للشعوب لأنه أبعد أجزاء ثقافتها غورا وأكثرها تمكنا من أفرادها وأقربها إلى نفوسهم وأرواحهم .

**ثانياً - أساليب تجريبية :** وفي هذا الصدد نستطيع التمييز بين الأساليب الآتية (٢) :

١ - المسموح : وتقوم فكرتها على أساس جمع المعلومات عن طريق الاستبيان الذى يطبق على عينة يفترض فيها ان تمثل المجتمع محل الدراسة . هذا الأسلوب استخدمه الموند وغربا في دراستهما التى سبق الإشارة إليها حيث طبقا استبياننا على عينة من ١٠٠٠ فردا اختيروا من الدول الخمس التى اتخذنا منها مجالاً للدراسة . والثابت ان استخدام أداة الاستبيان تعترضه صعوبات تتعلق بصياغة الأسئلة وتحديد حجم وخصائص العينة ، ومدى ملائمة الأداة لقياس ما هو مطلوب . إلا ان له مزايا عديدة في دراسة الثقافة السياسية . اذ تمتاز المعلومات التى يتم جمعها عن طريقه بالدقة ، والجدية فضلا عن انها تسمح بالتعرف على محتوى الثقافة من حيث ماهيته ، ومدى رسوخه ودرجة تغيره .

٢ - تحليل المضمون : اعتمد « ريتشارد فاجن » على هذا الأسلوب في دراسة التحول في الثقافة السياسية للشعب الكوبى من حيث استحاله عليه استخدام الاداة المسحية بعد وصول كاسترو الى السلطة . وقام فاجن بدراسة برامج الثورة الرامية الى خلق المواطن الكوبى الجديد وبالذات برنامج لجان الدفاع عن الثورة وبرنامج « مدارس التثقيف الثورى » .

واذا ما توفرت الكتابات والاحاديث على مستوى النخبة السياسية ، يصبح تحليل المضمون أداة ملائمة للكشف عن نظام القيم الخاص بالزعماء . ولا شك ان هذه الاداة تفضل الاداة التقيدية القائمة على أساس جمع معلومات عن الخلفيات الاجتماعية لأعضاء النخبة السياسية والاستدلال منها على نسق قيمهم .

(١) راجع بوجه عام : G. Almond & B. Powell, op. cit., p. 51. وحول أهمية الأدب الشعبي في التعرف على ثقافة الشعوب ، انظر : د. عبد الحميد يونس ، الأدب الشعبي ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٠ ، أحمد رشدي صالح ، الفنون الشعبية ، القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦١ ، ص ٣٢ - ٧٢ ، د. محمد الجوهري ، الفولكلور ودراسات علم الاجتماع الريفي ، في : د. محمد الجوهري وآخرين ، مرجع سابق ، ص ٢٧٨ - ٢٨١ .

(٢) Dennis Kavanagh, op. cit., pp. 49 - 52.

٣ - المقابلة المتعمقة : تتطلب هذه الاداة صفر حجم العينة . فقد استخدمها روبرت لانى حينما أجرى مقابلات مع ١٦ شخصا من مدينة نيويورك الأمريكية بقصد التعرف على العقيدة السياسية للأمريكيين . كما استعان بها لوشيان باى فى دراسة النخب السياسية البرمجة .

ونظرا لأن العينة الصغيرة قد لا تمثل المجتمع المدروس تمثيلا صادقا ، ينصح باستخدام المقابلة المتعمقة فى حالة المجموعات الصغيرة ( أعضاء وزاره أو مكتب سياسى ) .

٤ - الأساليب الاسقاطية : وهى تفيد فى التعرف على الاتجاهات السياسية للأفراد والأطفال أو الشباب أو العناصر التى تتصف بتدنى وعيها السياسى . وهنا يكون السؤال أقل تبلورا أو غير كامل الصياغة . وقد استخدم جرينستين تكنيك الاسقاط لمعرفة اتجاهات الأطفال الأمريكين نحو النظام السياسى . ففى سبيل الوقوف على رؤيتهم للزعامات السياسية ، طلب منهم اكمال عبارات حول وقائع تصف رئيس الدولة وقد اوقفه الشرطى لمخالفته قواعد المرور .

٥ - الملاحظة بالمشاركة : ومؤداها ان يشترك الباحث فى حياة الناس الذين يقوم بملاحظتهم لفترة معينة هى فترة الملاحظة . وخاصة فيما يتصل بنشاطهم السياسى ( الانتخابات ، الاجتماعات العامة ، وحركات الرفض سواء أخذت صورة التظاهر أو الاضراب .. الخ ) . وتعاملهم مع الاجهزة الحكومية والمؤسسات السياسية .

بعد هذا الاستعراض لأساليب وأدوات البحث فى الثقافة السياسية ، نود التنويه الى أمرين :

الأمر الأول : ان استخدام الباحث لاداة دون غيرها انما يتحدد بهدف البحث وطبيعة المجتمع موضع الدراسة وحجم الامكانيات المالية المخصصة للبحث والفترة الزمنية المقررة لاجرائه .

اما الأمر الثانى : فهو انه لا جناح على الدارس ان يجمع بين أكثر من اداة امعانا فى الدقة طالما سمحت بذلك ظروف وامكانيات البحث .

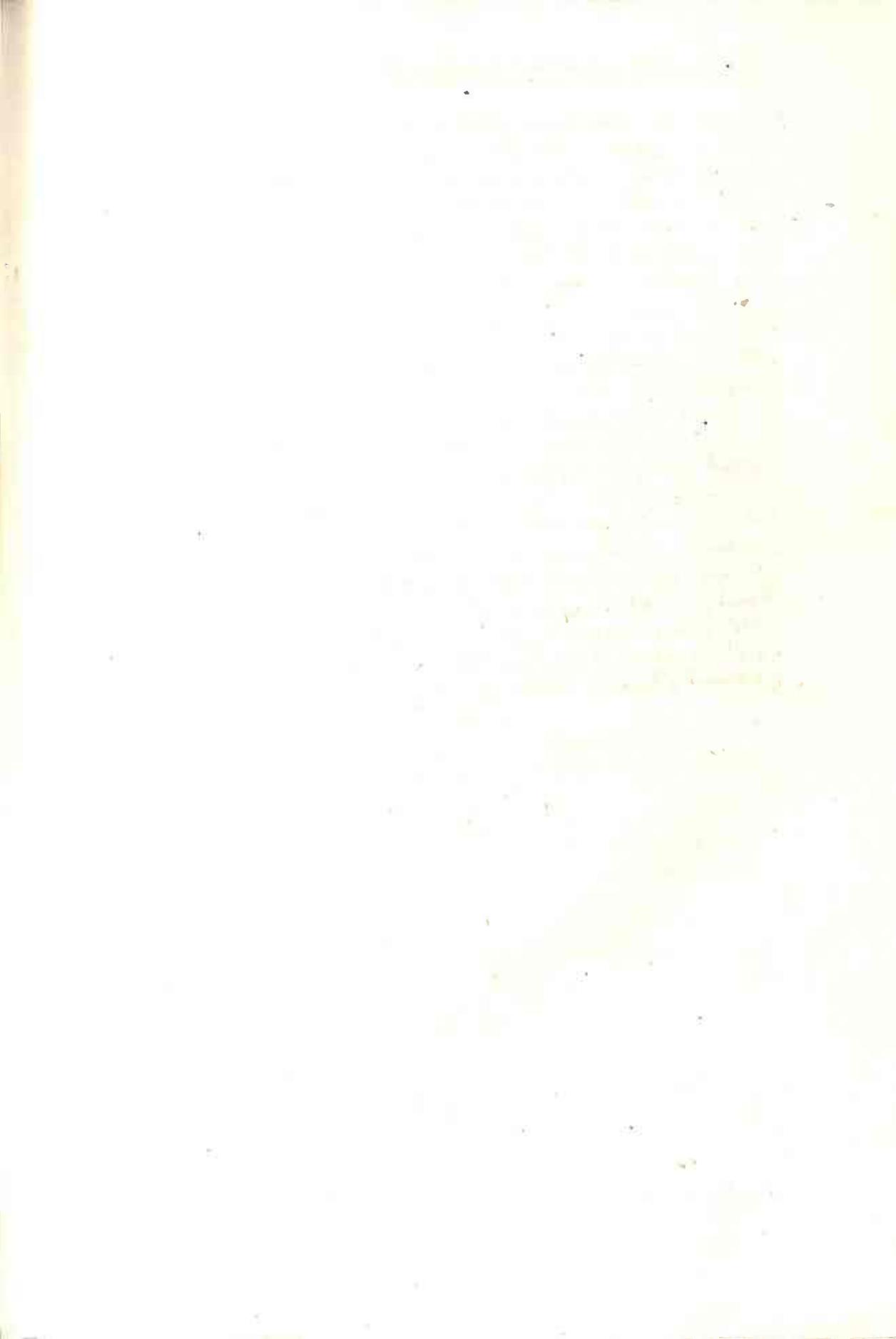
### آفاق الدراسة

فى ختام تناولنا لموضوع الثقافة السياسية ، نجد لزاما علينا ان نطرح عددا من القضايا العامة والخاصة .

فعلى المستوى العام يلاحظ ان معظم الدراسات فى موضوع الثقافة السياسية من طبيعة نظرية والقليل منها تجريبى بل ان كل البحوث التجريبية

— باستثناء عدد جد محدود — قد اتخذت من المجتمعات الديمقراطية الغربية مجالا . جغرافيا وبشريا لها . ولعل هذا ان يفرض اهتماما أكبر بالدراسة التجريبية مع تنويع مجالها بحيث يشمل مجتمعات ذات نظم سياسية متباينة . ومن شأن نتائج هذه الدراسة ان تثرى الاسهامات النظرية في هذا الميدان وان تبين مدى صدق الفروض التي تقترحها ، فضلا عن تقديم الحافز لاعادة النظر في الاطر الفكرية المقدمة بهذا الخصوص والتي تنطوي على انحياز لقيم الثقافة السياسية السائدة في الديمقراطيات الغربية .

ومن ناحية أخرى ، ثمة موضوعات تحتاج الى مزيد من البحث الجاد لعل أهمها : مدى الاعتداد بالثقافة السياسية كمحك للتمييز بين النظم السياسية سواء بمفرده او مع محكات أخرى ، وعلاقة الثقافة السياسية بظاهرة الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي ، ومدى امكانية الحديث عن ثقافة سياسية دولية تتخطى الحدود القومية ، وموضع الاصلية والمعاصرة من مسألة التغير الثقافي ، وطبيعة العلاقة بين التغير المادى والتغير الفكرى . وعلى المستوى الخاص ، يبدو في حدود علمنا أنه خلا بعض الدراسات الجزئية المتناثرة ، لم تخضع الثقافات السياسية في البلدان العربية للدراسة العلمية الرصينة بعد . ويحدونا الأمل أن ينهض الباحثون السياسيون العرب في المستقبل غير البعيد الى الاضطلاع بهذه المهمة حتى نقف بحق على : عناصر الثقافة السياسية لكل شعب عربى ، والعناصر المشتركة والتميزة في الانساق الثقافية للمجتمعات العربية ، ومدى رسوخ الانتماء العربى في العقل الجمعى للعرب وما اذا كان اقوى أو أضعف من الانتماء الوطنى ( الاقليمى ) ، واخيرا الخصائص الثقافية الايجابية والسلبية مع كيفية تدعيم ما هو ايجابى وازالة ما هو سلبى .



## دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية لتجارة مصر الخارجية في المنتجات الحيوانية الغذائية

للككتور إبراهيم صبحى على إبراهيم صبحى

مدرس الاقتصاد الزراعى

كلية علوم القطن بالاسكندرية جامعة حلوان

### مستخلص

- اصبح الاعتماد على الواردات من المنتجات الحيوانية الغذائية خاصة ذات المحتوى البروتينى امرا ضروريا للاحتفاظ بالمستويات الغذائية للسكان المصريين ، بعد ان اتسمت الطاقة الانتاجية القومية من هذه المنتجات بالمحدودية . وتهدف هذه الدراسة الى التاء الضوء على بعض الجوانب الاقتصادية التى يكتنفها غموضا والتباسا والتى تتضمنها التجارة الخارجية للمنتجات موضع الدراسة . وذلك بتحديد مكانة هذه المنتجات فى هيكل التجارة الخارجية ومدى كفاية وارداتها وممكنات تقييم الكفاءة الاقتصادية فى تجارتها ، وحيث ارتكزت الطريقة البحثية على الاسلوب الوصفى والتحليلى لبيانات فى هذا المجال . وقد تبين على وجه الخصوص ان كم الواردات منها اقل من المستويات الكافية علاوة على ان الصادرات منها غير معدومة . كما لم يتمش تطورها مع عدد السكان المطرد الزيادة ، نظرا لان توازن الميزان التجارى للمدفوعات قد يعد عاملا اكثر تأثرا على تحديد كمية وارداتها وصادراتها . كذلك وضح ان الكفاءة الاقتصادية فى هذا الشأن بعيدة عن الواقع التطبيقى وان كان تحقيقها قد يتطلب اعادة النظر فى تخطيط التجارة الخارجية المصرية وان يصبح للمعايير الاقتصادية الأولية فى الاعتبار عند وضع السياسات الاستيرادية والتصديرية .

## مقدمة

لقد أصبح للتجارة الخارجية مكانة هامة في غالبية البيانات الاقتصادية لكثير من دول العالم المتقدمة منها وغير المتقدمة على حد سواء ، وان كانت المجموعة الاولى من هذه الدول قد اتسمت في هذا الشأن ببعض الخصائص المميزة بالمقارنة ومثيلتها في الثانية . فقد اعتمدت كثير من الدول النامية على الواردات الغذائية لتوفير احتياجات اسواقها المحلية من السلع الزراعية النباتية والحيوانية مع تدبير مكنات الاستيراد عن طريق صادراتها التي غالبا ماتكون من المواد الخام . وان كان مثل هذا الوضع في جمهورية مصر العربية قريب الشبه من مثيله في هذه الدول الا ان مسبباته قد اختلفت وتفاوتت بدورها النتائج ودرجة خطورتها حيث ترتب على الثبات النسبي للرقعة الزراعية عديد من الآثار منها اتصاف الموارد العلفية بالمحدودية مما ادى الى قلة المعروض من المنتجات الحيوانية خاصة الغذائية ذات المحتوى البروتينى ، وذلك على اعتبار ان هذه الموارد هي اكثر العناصر الانتاجية اهمية ، وكذلك ندرة في الزراعة المصرية . كما ترتب على زيادة عدد السكان في ذات الوقت ان طرا على الطلب على هذه المنتجات زيادة مطردة أدت من ناحية الى ارتفاع اسعارها ومن ناحية أخرى ونتيجة لضعف القدرة الشرائية للسواد الأعظم من السكان أدت أيضا الى انخفاض المستويات الغذائية لهؤلاء السكان من سنة الى أخرى وانخفضت بالتالى المقدرة الانتاجية لعنصر العمل في كافة القطاعات الاقتصادية ، ومن ثم واجهت الجهود المبذولة للارتقاء بالبنيان الاقتصادى القومى عقبة اضيفت الى نظيراتها من العقبات التى تحول دون تحقيق هذا الهدف .

واذا ما كانت سبيل الارتفاع بنصيب الفرد من البروتين الحيوانى وبالتالي المستويات الغذائية يمكن حصرها في تعظيم الانتاج القومى من ذلك العنصر الغذائى بالاستغلال الامثل للموارد العلفية المحدودة والقابلة للتوسع في وقت لاحق ، مع الاستعانة بالواردات الخارجية سواء كانت هذه الواردات هي المنتجات نفسها أو عناصر انتاجها الا ان الاتجاه الآخر قد يتميز بالأولوية في الاعتبار حتى يتسنى تدبير العجز بين الطاقة الانتاجية وبين الطاقة الاستهلاكية المنشودة نظرا لان مثيله الاول حتى دون ان يصادف صعوبات لتحقيقه من الناحية الواقعية — وهو امر غير متوقع — سوف يقف عند نهاية لا تسمح الامكانيات المتاحة بعد ذلك أن تتجاوزها . حيث يتبين من ذلك اهمية هذه الدراسة التى تهدف الى لقاء الضوء على بعض

الجوانب الاقتصادية الهامة التى تتضمنها التجارة الخارجية المصرية للمنتجات موضع الدراسة .

### الواردات والصادرات المصرية من المنتجات الحيوانية الغذائية

احتلت مجموعة السلع الزراعية مكانة بارزة فى التجارة الخارجية المصرية بالمقارنة والسلع الأخرى غير الزراعية ولا زالت هذه المكانة مميزة فى هيكل التجارة الخارجية على الرغم من السياسات الاقتصادية المتعاقبة التى هدفت فى بعض الأحيان الى انماء القطاع الصناعى على وجه الخصوص والقطاعات غير الزراعية على وجه العموم . حيث حظيت تلك السلع الزراعية بنصيب وافر فى جملة قيمة الصادرات المصرية فى مقابل اتصاف نسبة الواردات الزراعية من جملة الواردات بالانخفاض ، فقد بلغ المتوسط السنوى لقيمة جملة الواردات والصادرات المصرية الزراعية وغير الزراعية خلال الفترة ( ١٩٦٤ - ١٩٧٣ ) حوالى ٨٥٦ ، ٦٥٦ مليون دولار أمريكى على الترتيب ، وبلغ متوسط قيمة الواردات والصادرات الزراعية حوالى ٢٨٥ ، ٤٥٥ مليون دولار فى نفس الفترة بنسبة ٣٣٪ ، ٦٩٪ تقريبا من جملة قيمة الواردات والصادرات على الترتيب (١) . وفى حين تعتبر المواد الغذائية هى فى الأصل كما هو معروف من السلع الزراعية الا ان هذه المواد قد تدانت فى جملة الصادرات الزراعية من ناحية وتعاضت من ناحية أخرى فى جملة الواردات الزراعية ، ولقد كانت هذه الظاهرة انعكاسا طبيعيا لمشكلة زيادة عدد السكان فى وقت ظلت فيه الموارد الاقتصادية تتسم بالثبات النسبى ، ومن ثم كان انتاج قدر متزايد من المواد الغذائية يتشى وزيادة عدد السكان من الصعوبة بمكان . فقد بلغ متوسط قيمة الواردات والصادرات من الاغذية النباتية والحيوانية حوالى ٢٠٥ ، ١٢٠ مليون دولار بنسبة ٧٢٪ ، ٢٦٪ من جملة قيمة الواردات والصادرات الزراعية على الترتيب فى ذات الفترة . ولقد كان للفرق بين متوسط قيمة الواردات من الصادرات فى كل من جملة البضاعة والاغذية النباتية والحيوانية والبالغ قدره حوالى ٢٠٠ ، ٨٥ مليون دولار سنويا على الترتيب اثرا سلبيا فى الميزان التجارى للمدفوعات المصرى ، وفى المقابل كان لنظيره فى مجموعة السلع الزراعية عموما اثرا ايجابيا حيث ساهمت هذه السلع فى تحقيق فائض فى هذا الميزان متوسطه السنوى حوالى ١٧٠ مليون دولار .

وقد حسبت معدلات الاتجاه العام الزمنى من الدرجة الاولى والثانية والثالثة لجملة قيمة الواردات المصرية وقيمة الواردات الزراعية وقيمة واردات الاغذية النباتية والحيوانية ، ولم تتبين المعنوية الاحصائية فى كل من الحالتين الاولى والثانية فى الدرجات الثلاثة ، مما يشير الى غياب الاثر الواضح لعنصر الزمن خلال فترة الدراسة فى تغير قيمة جملة الواردات وقيمة

(1) Source : United Nations, Food and Agriculture Organization, Trade Year Book, Rome, different volumes.

الواردات الزراعية . كما لم تتبين المعنوية الاحصائية في الحالة الثالثة في كل من الدرجة الثانية والثالثة وتبينت فقط للدرجة الأولى وكان معدل التغير السنوي متناقص وقدر بحوالى ١٢٤٨ مليون دولار سنويا ، وحيث مثلت المعادلة التالية الحالة الأخيرة :

قيمة ف المحسوبة                      معامل التحديد المعدل  
٧٣٠    ٠٤٨

$$ص = ٢٧٣٩٣ - ١٢٤٨ س$$

$$هـ    هـ$$

$$( ٤٦٢ )$$

حيث :

ص = القيمة التقديرية لواردات الاغذية النباتية والحيوانية بمليون دولار في السنة هـ .

س = متغير الزمن ، وحيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ..... ، ١٠ .

وقد حسبت أيضا معادلات الاتجاه الزمني لجملة قيمة الصادرات المصرية وتبينت المعنوية الاحصائية للدرجات الثلاثة ، وكان معدل التغير السنوي في الدرجة الأولى متزايدا وقدر بحوالى ٣٥٢١ مليون دولار ، واختبرت معادلة الدرجة الثالثة لتمثيل هذه الحالة :

قيمة ف المحسوبة                      معامل التحديد المعدل  
٢١٩٦    ٠٩٠

$$ص = ٥٣٩٦٧ - ١٣٩٤ س + ٧٤٢ س٢ - ٣١ س٣$$

$$هـ    هـ    هـ    هـ$$

حيث : ( ٥٨١٩ ) ( ١٢٠ ) ( ٠٧٢ )

ص = القيمة التقديرية لجملة قيمة الصادرات المصرية بمليون دولار في السنة هـ .

س = متغير الزمن ، وحيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ..... ، ١٠ .

وحسبت معدلات الاتجاه الزمني لقيمة الصادرات الزراعية وتبينت المعنوية الاحصائية للدرجات الثلاثة وكان معدل التغير السنوي في الدرجة الأولى متزايدا وقدر بحوالى ١٨٧٩ مليون دولار ، وتمثل المعادلة التالية هذه الحالة :

قيمة ف المحسوبة	معامل التحديد المعدل
١٠.٦٥	٠.٨٠
ص <sup>هـ</sup> = ٤٠٢٦٠ - ٣٣٥٢ س <sup>هـ</sup> + ٨٧٢ س <sup>هـ</sup> - ٥١ س <sup>هـ</sup>	
( ٤٤٥٧ )	( ٩١٩ ) ( ٠.٥٥ )

حيث :

ص<sup>هـ</sup> = القيمة التقديرية للصادرات الزراعية بمليون دولار في السنة هـ  
 س<sup>هـ</sup> = متغير الزمن ، وحيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ .

وفي حالة قيمة صادرات الاغذية النباتية والحيوانية لم تبين المعنوية في الدرجة الاولى والثانية بعكس الحال في الدرجة الثالثة والتي تمثلها المعادلة التالية :

قيمة ف المحسوبة	معامل التحديد المعدل
٥٤٨	٠.٦٧
ص <sup>هـ</sup> = ١٣٨٠.٣ - ٥٣٦٥ س <sup>هـ</sup> + ١٥١٣ س <sup>هـ</sup> - ١٠.١ س <sup>هـ</sup>	
( ٣١٦١ )	( ٦٥٢ ) ( ٠.٣٩ )

حيث :

ص<sup>هـ</sup> = القيمة التقديرية لصادرات الاغذية النباتية والحيوانية بمليون دولار في السنة هـ .

س<sup>هـ</sup> = متغير الزمن ، وحيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ .

وقد تبين أن العلاقة الارتباطية بين كل من جملة قيمة الواردات المصرية وقيمة الواردات الزراعية وقيمة واردات الاغذية النباتية والحيوانية من ناحية وبين عدد السكان من ناحية أخرى هي علاقة غير منطقية وخاصة بالنسبة لواردات الاغذية . ذلك أن معامل الارتباط بين تلك القيم الثلاثة وبين عدد السكان قد قدر بحوالى - ٣٣ . ٠ - ٤١ . ٠ - ٦٩ . ٠ على الترتيب . فلقد كان من الطبيعي أن يصبح معامل الارتباط بين قيمة واردات الاغذية وبين عدد السكان موجبا ، طالما أن الزيادة في الطاقة الانتاجية القومية من الاغذية قاصرة عن ملاحقة الزيادة السكانية . الامر الذى قد يشير ضمنا الى أن

السياسة الاستيرادية للأغذية لم يؤخذ في تخطيطها العلاقة وثيقة الصلة بين الطاقة الانتاجية القومية والطاقة الاستهلاكية المنشودة ، بقدر ما كان للميزان التجارى للمدفوعات بتحقيق اقل عجز ممكن اثر واضح في هذه السياسة .

ولقد اختر من الاغذية عددا من المنتجات الحيوانية الغذائية ذات المحتوى البروتينى تضمنتها التجارة الخارجية المصرية ، مثل المتوسط السنوى لقيمة وارداتها وصادراتها من قيمة واردات وصادرات الاغذية النباتية والحيوانية خلال فترة الدراسة حوالى ١٢٪ ، ١٠٪ على الترتيب . وحسبت معادلات الاتجاه العالم الزمنى لجملة قيمة واردات هذه المنتجات المختارة ولم تتبين المعنوية الاحصائية فى اى من الدرجات الثلاثة ، بعكس الحال بالنسبة لقيمة صادراتها حيث تبين معنوية كل من هذه الدرجات وكان معدل التغير السنوى موجبا وقدر بحوالى ١٥.٠ مليون دولار ومثلت هذه الحالة المعادلة التالية :

$$\begin{array}{r} \text{قيمة ف المحسوبة} \\ ٦٣٧ \\ \text{معامل التحديد المعدل} \\ ٠.٦٨ \\ \text{ص}^١ = ٦٤.٠ - ١٥.٠ \text{س} + ٣.٠ \text{س} - ٣.٠٠٠ \text{س} \\ \text{ه} \quad \text{ه} \quad \text{ه} \quad \text{ه} \\ (٠.٥) \quad (٠.١) \quad (٠.١) \\ \text{حيث :} \end{array}$$

ص<sup>١</sup> = القيمة التقديرية لصادرات المنتجات الحيوانية المختارة بمليون دولار فى السنة ه .

س = متغير الزمن ، وحيث ه = ١ ، ٢ ، ٣ ، ..... ، ١٠ .

وقدر معامل الارتباط بين قيمة واردات هذه المنتجات وبين كل من جملة قيمة الواردات المصرية وقيمة الواردات الزراعية وقيمة الواردات من الاغذية النباتية والحيوانية وأيضا عدد السكان بحوالى ٨١.٠ ، ٣٩.٠ ، ٣٤.٠ ، على الترتيب . الأمر الذى يوضح انطباق ما سبق استنتاجه عن السياسة الاستيرادية للأغذية عموما على مثيلتها فى المنتجات الحيوانية الغذائية ذات المحتوى البروتينى ، وقد يؤكد على صحة هذه النتيجة ان معدل التغير فى قيمة صادرات كل من هذه البنود دون استثناء كان موجبا خلال الفترة موضع الدراسة .

ومن هذه المنتجات الحيوانية الغذائية ذات المحتوى البروتينى اخترت أربعة سلع هى الالبان واللحوم ورؤوس الاغنام والماعز مجتمعة وأخيرا الجبن ، ومثل المتوسط السنوى لقيمة الأولى والثانية حوالى ٣٤٪ ، ١٩٪

من جملة قيمة واردات هذه المنتجات خلال فترة الدراسة ، ومثل متوسط قيمة الثالثة والرابعة حوالي ٦٨٪ ، ١٠٠٪ من جملة قيمة صادرات المنتجات نفسها . وحسبت معادلات الاتجاه العام الزمني لقيمة واردات الالبان وتبينت فقط معنوية الدرجة الثانية والتي مثلتها المعادلة التالية :

معامل التحديد المعدل	قيمة ف المحسوبة
٠.٥٦	٥٣١
٢س	ص = ١.٠٢٥ + ٣٤٨س - ٣.٠س
هـ	هـ
( ٠.١ )	( ١.٧ )

حيث :

ص = القيمة التقديرية لواردات الالبان بليون دولار في السنة هـ .

س = متغير الزمن ، وحيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٠ .

وفي حين لم تتبين المعنوية الاحصائية لقيمة واردات اللحوم في اى من معادلات الاتجاه العام الزمني من الدرجة الاولى الى الثالثة ، وهو الوضع المائل في حالة قيمة صادرات الجبن ، فان المعنوية قد تبينت فقط في الدرجة الاولى في حالة قيمة صادرات تلك الرؤوس والتي مثلتها المعادلة التالية :

معامل التحديد المعادل	قيمة ف المحسوبة
٠.٦٦	١٥٠.٥
	ص = ٠.٤ + ١٦رس
	هـ ( ٠.٤ ) هـ

حيث :

ص = القيمة التقديرية لصادرات رؤوس الأغنام والماعز مجتمعة بليون دولار في السنة هـ .

س = متغير الزمن ، وحيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٠ .

واذا ما كان تقدير العلاقة الارتباطية بين عدد السكان من ناحية وبين كل من قيمة واردات الالبان واللحوم من ناحية أخرى قد أشار الى تناسب الزيادة العددية للسكان مع الزيادة في هذه الواردات ، حيث قدر معامل الارتباط بحوالي ١٨.٠٢ ، على الترتيب . فان تلك العلاقة الارتباطية بين كمية صادرات رؤوس الأغنام والماعز مجتمعة وأسعار تصدير الراس الواحدة وبين كمية صادرات الجبن وأسعار تصدير الوحدة منه لم تتمشى

والمنطق الاقتصادي ، حيث قدر معامل الارتباط في كل منهما بحوالى - ٠.٢ ر . و - ٠.٦٩ ر . على الترتيب . وفي المقابل قدر معامل الارتباط بين كمية واردات اللحوم وأسعار استيراده بحوالى ٠.٤١ ر . ، وهو معامل ارتباط غير منطقي ، إلا أن العلاقة الارتباطية بين كمية واردات الالبان وأسعار استيراد الوحدة منه قد تمتشت الى حد ما والمنطق الاقتصادي حيث بلغ معامل الارتباط - ٠.٢٢ ر . تقريبا .

## الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية في المنتجات الحيوانية الغذائية

يلعب الميزان التجارى للمدفوعات دورا رئيسيا في تقدير كميات وقيم الواردات والصادرات وكذلك تحديد الاطار العام لهيكل التجارة الخارجية على وجه العموم بهدف المحافظة على توازن هذا الميزان بصورة او بأخرى تحقق اهدافا للسياسة الاقتصادية القومية . وفي جمهورية مصر العربية كدولة نامية يصبح هذا الدور واضحا واكثر تأثيرا بالمقارنة واعتبارات اخرى لعل من أهمها الفجوة المطردة الاتساع بين الطاقة الانتاجية ومثلتها الاستهلاكية من المنتجات الحيوانية الغذائية نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد السكان . ومفهوم الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية لمجموعة سلع تربطها صلة كما هو الحال في المنتجات موضع الدراسة يمكن تناوله على أساس امكانية تحقيق اقل قدر من العجز في الميزان التجارى أو أكبر قدر من الفائض فيه . وتحقيق هذه الكفاءة من الناحية التطبيقية أمرا صعب المنال دون افتراض أن يكون القيد هو الاحتفاظ بالمستويات الاستهلاكية ومن ثم المحافظة أولا على الفارق بين الواردات والصادرات في كل منتج على حدة وأيضا الرصيد من مجوع هذه المنتجات المستهلك محليا ثانيا . ذلك أن هيكل التجارة الخارجية المصرى قد تتضمن صادرات تفاوتت كمياتها من منتج الى آخر ، وهو أمر لم يكن واردا في الحسابان مسبقا ، على اعتبار أن الطاقة الانتاجية القومية من هذه المنتجات لاتفى بحاجة السكان . وإذا كان السبب وراء هذا التعارض هو اعتبارات سياسية تشارك الاعتبارات الاقتصادية في تحديد شكل وهيكل التجارة الخارجية مثل تنفيذ نصوص بعض الاتفاقيات الملزمة لتصدير قدر من السلع المتفق عليها بين الحكومات أو الإيفاء بحاجة شعوب أخرى من هذه السلع بهدف قد يكون له أهمية سياسية . فان - مع التقرير بصحة الارتباط وثيق الصلة بين كل من الاعتبارات السياسية والاعتبارات الاقتصادية في معظم الأحيان - مثل هذه الاعتبارات السياسية قد يعزى لها الخلل في السياسة الاستيرادية والتصديرية لهذه المنتجات موضع الدراسة والتي قد يكون من الضروري تسخيرها بقدر الامكان لخدمة الاعتبارات الاقتصادية . ولذلك يفترض افتراضا ثانيا في المدخل المقترح لتحقيق الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية للمنتجات الحيوانية الغذائية هو تجاهل ما قد فرضته الاعتبارات السياسية من معطيات خلال فترة الدراسة لتصدير أو استيراد كميات محددة من منتج واحد ، وبالتالي الأخذ في الحسابان فقط المعيار الاقتصادي والذي يمثله في هذه الدراسة مدى العجز في الميزان

التجارى للمدفوعات وحيث يصبح لأسعار الواردات والصادرات هورا أساسيا فى امكانية تعظيم الفائض النقدى للصادرات او تدنية العجز النقدى بالنسبة للواردات .

ولقد اختر كما سبق الاشارة عددا من المنتجات الحيوانية الغذائية ذات المحتوى البروتينى يمكن حصر اهمها فى رؤوس الماشية ورؤوس الاغنام والماعز ولحوم بقرى وضانى ودواجن ولحوم خنزير ، سواء طازجة او مصنعة ، وايضا لبن بصوره المختلفه وزبد وجبن وبيض . وتتفوق الصادرات المصرية من رؤوس الاغنام والماعز مجتمعة على الواردات منها وهو الوضع ذاته بالنسبة لكل من بقايا اللحوم الماكولة والبيض ، غير ان ما تبقى من المنتجات المختارة موضع الدراسة فقد ارتفعت وارداتها عن صادراتها خاصة بالنسبة للالبان ومنتجانه واللحوم الضانى والبقرى وقد مثلت الالبان فى الفارق بين متوسط جملة قيمة الواردات وقيمة صادرات هذه المنتجات حوالى ٣٥ ٪ سنويا ومثلت اللحوم البقرى الطازجة والمصنعة حوالى ٢٥ ٪ من ذلك الفارق خلال الفترة ( ١٩٦٤ - ١٩٧٣ ) . وفى حين كان قد تحقق من غالبية المنتجات موضع الدراسة نتيجة لاختلاف سعر وحدة الواردات وسعر وحدة الصادرات فائض قدر متوسط جملته بحوالى ٦٧ ألف دولار سنويا ، فقد تحقق من بعض المنتجات بصفة منفردة عجزا قدر متوسطه بحوالى ٢٥٣ ألف دولار مثل البيض منه حوالى ٤٥ ٪ ومثل بعض انواع اللحوم حوالى ٣٨٢ ٪ من جملة العجز . ومن الجدير بالذكر ان قيمة الفائض او العجز قد حسب فى كل منتج على حدة بضرب الكمية المصدره فى سعر وحدة التصدير وفى سعر وحدة الاستيراد ثم طرح الناتج ، حيث يمكن توضيح انه كلما انخفض سعر وحدة الصادر على الوارد فى منتج ما فان الامتناع عن التصدير يصبح امرا اقتصاديا . وقد قدر مجموع الخسارة المتحقق فى الميزان التجارى للمدفوعات للمنتجات موضع الدراسة نتيجة لارتفاع سعر الواردات عن الصادرات بحوالى ١٨٦ ألف دولار . غير انه فى المنتجات التى تتفوق فيها كمية الصادرات عن كمية الواردات فانه يصعب تصحيح الخل وهو الحال بالنسبة لكل المنتجات ماعدا الجبن ، حيث ان كمية الجبن المستورده تبلغ حوالى ٢١٤٨ طن والمصدره حوالى ١٨٦ طن . فلقد كان الامتناع عن التصدير يؤدى الى تحقيق وفر قدره حوالى ٥٦ الف دولار ، وهو العجز الذى طرا نتيجة لانخفاض سعر الطن المصدر عن سعر الطن المستورد حيث قدر سعر الطن فى كل منهما حوالى ٤٠ ر . ، ٧٠ ر . الف دولار على الترتيب . الا ان الخسارة التى تحققت فى تصدير الجبن واستيراده قد تعزى الى اختلاف نوعية الجبن الصادر او الوارد ، وهو الاعتبار الذى لم يؤخذ فى الحسبان فى هذه الدراسة لعدم توفر البيانات .

فلاسترشاد بأسعار الواردات والصادرات التى قد يكون من الضرورى تقديرها باكثر قدر من الصحة يعد وسيلة هامة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية لجموعة سلع تربطها صلة كما هو الحال فى المنتجات الحيوانية الغذائية . فلقد كان من الممكن تحقيق خفض فى العجز

الحادث في الميزان التجارى للمدفوعات المصرى قدر مجموعه حوالى ٧.٠ مليون دولار سنويا خلال فترة الدراسة . حيث يمكن بحساب الفرق في الكمية بين الواردات والصادرات وضربها في سعر الكمية الاكبر ومقارنة القيمة الجديدة بفرق القيمة الاولى ، تحديد المنتجات التى يتطلب الامر تغير تركيبها في هيكل الواردات والصادرات وايضا تقدير الوفر الذى يمكن تحقيقه بخفض العجز في الميزان التجارى . وبناء على ذلك كان من الضرورى الامتناع عن الاستيراد في كل من رؤوس الاغنام والماعز مجتمعة وخلصا بقايا اللحم وايضا البيض ، وفي ذات الوقت الامتناع عن التصدير في كل من اللحم الطازج او المصنع واللحم البقرى والمجهر وكذلك الالبان . وقد مثلت الالبان واللحم البقرى من جملة قيمة الوفر اكبر نسبة بالمقارنة والمنتجات الاخرى حيث قدرت نسب مساهمتها بحوالى ٥٤٦٪ ، ١٥٤٪ على الترتيب .

### الخاتمة :

تمثل الواردات من المنتجات الحيوانية الغذائية ذات المحتوى البروتينى ومن الموارد العلفية كعنصر انتاجى رئيسى لهذه المنتجات واكثر تحديدا في البيئة الزراعية المصرية البديل الوحيد للعجز المتزايد في الطاقة الانتاجية القومية من هذه المنتجات . واذا كانت هذه الدراسة قد تناولت بعض الجوانب الاقتصادية لشق واحد فقط من هذا البديل فان الشق الاخر وهو الدراسة الاقتصادية للواردات العلفية يظل موضوعا يكره يتطلب الامر اهتمام الدراسات اللاحقة به . وفي هذا الشأن فان الدراسة الوافية للتجارة الخارجية للاسماك بصورها المتعددة يعد موضوعا حيويا لم يستوفى في هذه الدراسة نتيجة للاختلافات الجوهرية بين المصادر المتعددة في تقدير كمياتها المستوردة والمصدرة علاوة على غياب اسعار الوحدة من كل منهما. واخيرا قد يكون من الضرورى اعادة النظر في السياسة الاستيرادية والتصديرية التى تتضمنها خطط التجارة الخارجية وهى المسئولية التى تقع على عاتق الدولة بحيث يمكن تحقيق الاهداف المنشودة للطاقة الاستهلاكية للسكان من هذه المنتجات ومن ثم الارتفاع بمستوياتهم الغذائية عن طريق الاستفادة بالاسعار المتغيرة للواردات والصادرات في كل منتج بهدف تدنية العجز في الميزان التجارى للمدفوعات المصرى ثم استثمار المتحصلات النقدية المتوفرة في زيادة كم الواردات من تلك المنتجات وخاصة اذا تطلب الامر ان يؤخذ في السياسة الاقتصادية العامة بعض الاعتبارات غير الاقتصادية .

### المراجع

١ — صلاح الدين نامق ( دكتور ) ، التجارة الدولية ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٧

(2) United Nations, Food and Agriculture Organization, Trade Year Book, Rome, different volumes.

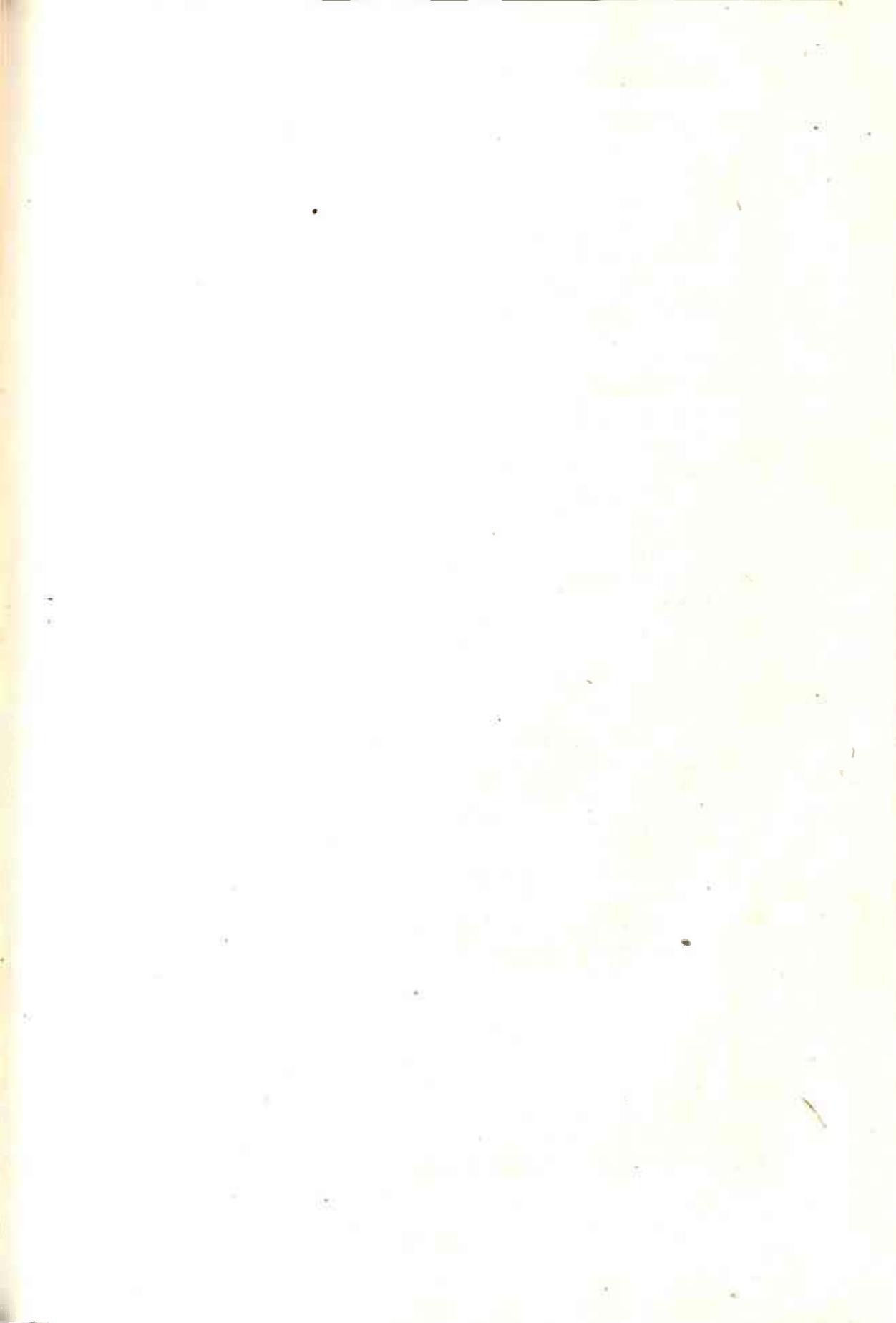
## المخلص

ادت الفجوة المتزايدة بين الطاقة الانتاجية القومية من المنتجات الحيوانية الغذائية وبين الطاقة الاستهلاكية المحققة للسكان المصريين احتفاظهم بالمستويات الغذائية ان أصبح الاعتماد على الواردات منها امرا ضروريا . حيث حاولت هذه الدراسة عن طريق القاء ضوء على بعض الجوانب الاقتصادية التى تتضمنها التجارة الخارجية المصرية فى هذه المنتجات الكشف عن الفموض والالتباس الذى يكتف عن هذا الموضوع .

فقد مثلت الاغذية النباتية والحيوانية عبئا على الميزان التجارى للمدفوعات المصرى على الرغم انها تعد اصلا من المنتجات الزراعية حققت دوما بدورها كمجموعة سلعية فى هذا الميزان فائضا نقديا . وتبين ان تطور غالبية الواردات من المنتجات الحيوانية الغذائية ذات المحتوى البروتينى خلال الفترة ( ١٩٦٤ - ١٩٧٣ ) لم يمتشى مع عدد السكان مطرد الزيادة من سنة الى اخرى . الامر الذى قد يشير الى ان التوازن بين جملة قيمة المدفوعات والمتحصلات النقدية فى الميزان التجارى هو العامل الاكثر تأثيرا فى السياسة التجارية الخارجية على وجه العموم . وعلى وجه الخصوص فان هذا التفسير قد يبدو متفقا مع السياسة التصديرية لهذه المنتجات والتى وضح من خلالها ان اتجاهها الزمنى قد اخذ معدلا منتظما فى الزيادة، على الرغم ان وقف تصدير مثل هذه المنتجات هو غاية فى حد ذاته للارتفاع برصيدا للاستهلاك المحلى .

وقد تبين ايضا تعارضا واضحا بين كل من السياستين الاستيرادية والتصديرية للمنتجات موضع الدراسة ، حيث وجد انحرافا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية لتجارة مصر الخارجية فى هذه المنتجات . والتى تناولتها هذه الدراسة عن طريق مدخلا هو اصلاح الخلل فى الميزان التجارى للمدفوعات بتدنية العجز المتسبب عن التجارة الخارجية فى هذه المنتجات الى اقل حد ممكن ودون ان تتأثر المستويات الاستهلاكية منها استرشادا باسعار وارداتها وصادراتها . ذلك ان تحقيق وفرا قدره حوالى ٧٠ مليون دولار سنويا خلال فترة الدراسة كان يتطلب الامتناع عن استيراد رؤوس الاغنام والماعز مجتمعة وخلاصة وبقايا اللحم وايضا البيض ، وفى ذات الوقت الامتناع عن تصدير كل من اللحم الطازج او المصنع البقرى والمجوز وكذلك الالبان .

واخيرا قد يكون من الضرورى اعادة النظر فى تخطيط التجارة الخارجية المصرية فى المنتجات الحيوانية الغذائية حتى يتسنى ان تتوافق الاعتبارات السياسية التى قد تؤخذ فى الحسبان فى هذا الخصوص والاعتبارات الاقتصادية الاكثر ضرورة علاوة على أهمية ان يصبح المجال فى خطوة بحثية اخرى دراسة للجوانب الاقتصادية التى يتضمنها استيراد الموارد الطلفية كعنصر انتاجى رئيسى للمنتجات الحيوانية الغذائية ومحددا بدرجة كبيرة فى البيئة الزراعية المصرية .



## دفاع عن قضية المشروع الخاص في البلدان النامية

الدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد

استاذ الاقتصاد المساعد - قسم الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

### مقدمة :

أريد أن أؤكد أن الهدف الأساسي لهذا المقال هو بيان قدرة المشروع الخاص على المساهمة ايجابيا في عملية التنمية الاقتصادية داخل البلدان النامية ، وأن كثيرا من الانتقادات التي توجه اليه وتنتهي بالمطالبة بالتخلي عنه واستبداله بالمشروع العام تتسم بالمبالغة وقلة العمق من الناحية الاقتصادية البحتة وتعتمد معظمها على افتراض اقتران المشروع الخاص بالسوق الحر دائما وهذا ليس صحيح . و احيانا كثيرة يثور الشك في نفس المتأمل في هذه الانتقادات بان منبعها هو مجرد الرغبة في انهاء وضع المشروع الخاص ليس كوحدة انتاجية وانما لجرد قيامه على الملكية الخاصة وهذه مسألة عقائدية بحتة ليست ملك للاقتصادى حتى يقرها وانما هي ملك لجمهير الناس حتى تحدها بما يتفق مع رغباتها أو آمالها . أما اذا شاء الباحث أن يتخلى عن المنهاج الاقتصادى البحت الذى استقر الموضع عليه خلال هذا القرن ويخلط الامور العقائدية والامور الاقتصادية معا فيجب ان يوضح هذا حتى تفهم النتائج التى يتوصل اليها في داخل الاطار الذى يقصده . وأود ان اوضح اننى سوف ابتعد فى هذا البحث عن الدفاع عن المشروع الخاص لجرد ارتباطه بالملكية الخاصة والاعتقاد بضرورتها لقضية حرية الانسان . كما اننى سوف ابتعد مطلقا عن مهاجمة المشروع العام بسبب انه أصبح الشكل التنظيمى الوحيد المتفق عليه بالنسبة للوحدة الانتاجية في المجتمعات الجماعية وسوف يتبين أيضا ان الدفاع عن المشروع الخاص لا يستلزم الدفاع عن الحرية الاقتصادية المطلقة *Laissez faire Laissez passer* أو عن فكرة اليد الخفية *Invisible hand* لادم سميث والتي يترتب عليها حياد الحكومة تجاه النشاط الاقتصادى حيادا تاما . كما ان الدفاع عن المشروع الخاص لا يستلزم أيضا القضاء على المشروع العام بل اعتقد حقا في ضرورة قيامه في حالات معينة وظروف معينة . فنحن لا ننكر ان تجربة بعض البلدان الاشتراكية والغربية المتقدمة في ميدان المشروعات العمامة كان لها بعض الثمرات وبعض الدروس الايجابية التى يستفاد منها .

## اولا : التجربة التاريخية :

يشير التاريخ الاقتصادى بوضوح الى ان اكثر البلدان تقدما من الناحية الاقتصادية ( الولايات المتحدة واوروبا الغربية وكندا واستراليا ونيوزيلاند ) قد اعتمدت على المشروع الخاص اعتمادا كاملا فى مراحل نموها المختلفة . وقد يقال ان مثل هذا الاعتماد الناجح كان ممكنا فقط فى ظل ظروف اتسمت بدرجة عالية من الحرية الاقتصادية والمنافسة فى الاسواق ، حيث يودى حافز الربح لدى المشروع الخاص الى توزيع الموارد الاقتصادية داخليا افضل توزيع ممكن ومن ثم الى تحقيق أعلى معدل لنمو الناتج القومى . ولكن الملاحظ ان المشروع الخاص ظل يعمل بكفاءة نسبية مرتفعة فى البلدان الاكثر تقدما وذلك بالرغم من انخفاض درجة المنافسة كثيرا وتدخل الحكومات بتشريعات متعددة تقيد فيها حرية النشاط الخاص وتنظم بها قوى السوق الحر من اجل تحقيق اهداف معينة على المستوى القومى مثل حماية المجتمع من الاحتكار وتحقيق التوظيف الكامل والنمو الاقتصادى فى ظل اكبر قدر ممكن من الاستقرار والعدالة فى توزيع الدخل . ومما لاشك فيه ان استجابة المشروع لهذه التطورات وعدم فشله ، بل نجاحه فى التطور معها لتدل على مرونة عالية فى تركيبه الأساسى وعلى انه لا يفترق الى الديناميكية المطلوبة من « المشروع » كتجمع بشرى ومادى فى مجال النشاط الانتاجى يعمل من اجل تحقيق الرغبات الاستهلاكية للمجتمع فى ظروف تتسم بالتغير والتجدد المستمر . وقد يرى البعض من انصار المشروع الخاص ان من المناسب فى مثل هذا المجال عقد مقارنة بين التقدم الاقتصادى الذى تحقق فى المجتمعات التى اعتمدت عليه وعلى السوق الحر والمجتمعات التى قضت على الملكية الخاصة وقررت الاعتماد بشكل كلى على المشروع العام واسلوب التخطيط وذلك بالطبع بهدف اظهار تفوق الاولى (١) . ولكنى أخشى ان تجربنا مثل هذه المقارنة الى نواحي عقائدية لا نريد ان ندخل فيها ، كما اننى اعتقد ان من الضرورى فصل قضية المشروع العام عن قضية الجماعة خاصة بعد ان انتشر هذا الشكل من المشروعات فى مجتمعات مؤمنة بالملكية الخاصة (٢) . ومن ناحية اخرى قد يظن ان نظام المشروع الخاص قد حقق نجاحا خاصا فى دائرة محدودة من المجتمعات وهى المجتمعات الغربية ، سواء القديم منها مثل اوربا الغربية او الحديثة نسبيا مثل الولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلاندا . ولكن النموذج اليابانى يثبت خلاف هذا ، كما ان جميع التقارير الاقتصادية فى السنوات الاخيرة تشير الى التقدم الاقتصادى والتكنولوجى الباهر الذى تحقق فى الحقيبتين الاخيرتين فى عدد من البلدان النامية التى تعتمد اساسا على نظام المشروع الخاص والسوق الحر ، مثال كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة واسرائيل والارجنتين والبرازيل (٣) ، وليس هناك ادعاء بان هذه الامثلة خالية من الانتقاد ولكنها تثبت على الأقل نجاح المشروع الخاص فى تحقيق الانطلاق الاقتصادى . وسوف نناقش بعد قليل كيف يمكن التخلص من كثير من نقائص نظام المشروع الخاص بوسائل وادوات اقتصادية مع عدم المساس بإمكانيات الانطلاق .

وبالرغم من أهمية التجربة التاريخية كبرهان لنجاح نظام المشروع الخاص إلا أننا لا بد أن نستعرض الحجج التي تثار ضد المشروع الخاص في البلدان النامية ونحللها لنعرف مدى صحتها . فهل حقا كما يقال - أن اختلاف ظروف البلدان النامية عن ظروف البلدان المتقدمة ( سواء في مراحل نموها الأولى أو الآن ) يمنع قيام المشروع الخاص بدور له أهمية في عملية التنمية الاقتصادية ؟

### ثانيا : ابرز الانتقادات الموجهة الى نظام المشروع الخاص في البلدان النامية :

١ - يعاب على نظام المشروع الخاص في البلدان النامية عدم تمكنه من تحقيق أعلى معدل ممكن لنمو الناتج القومي الحقيقي وذلك لعجزه الأساسي عن تحقيق ارتفاع ملموس في معدل تكوين رأس المال . ويذكر في هذا المجال ثلاث نقاط رئيسية :

( ١ ) ان التصرفات الخاصة بالادخار والاستثمار تعتمد بطبيعتها على النظرة تجاه المستقبل ومحاولة التنبؤ باحداثه . وبينما ان اصحاب المشروعات الخاصة قد يكونوا أكثر قدرة من الحكومة على معرفة الأمور الجارية ومتطلباتها وتنظيم تصرفاتهم بشكل يتجاوب معها إلا أن الحكومة غالبا ما تكون أقدر منهم على الاحاطة بالأمور المستقبلية ومتطلباتها والاعداد لها . ويمكن القول اجمالا أن عملية تكوين رأس المال هي عملية بطبعها ترتبط بالأجل الطويل (العمر الانتاجي للمعدات الرأسمالية تطول عادة ، عشر سنوات مثلا) وتتطلب نظرة شاملة لما يمكن ان يحدث على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع وهذا في حد ذاته يرجح ان تكون تنبؤات المشروع الفردي في هذا المجال قاصرة أو غير ناضجة والعكس صحيح بالنسبة للحكومة حيث هي في المكان الطبيعي الذي يسمح لها بذلك ولها من الأجهزة والإمكانات ما يمكنها من تكوين النظرة الصائبة تجاه المستقبل .

( ب ) في ظروف عدم قدرة المشروع الخاص على تكوين التصور الصائب في مسألة تكوين رأس المال فان درجة المخاطرة ترتفع ومن ثم نقف أمام احتمالين : ان يميل المشروع الخاص الى تحمل الابعاء المحدودة بان يستثمر في شكل جرعات صغيرة أو في أنشطة تقليدية ، ومثل هذا الأسلوب يعنى بقاء معدل تكوين رأس المال منخفضا أو ارتفاعه بمعدلات منخفضة ( يلاحظ ان الاستثمار في الأنشطة التقليدية مضمون العائد ولكن هذا العائد منخفض غالبا بسبب اقبال الغالبية على هذه الأنشطة مما يجعل دورها محدودا للغاية ) أو ان يقدم المشروع الخاص على تحمل درجة عالية من المخاطرة ، وهذه غالبا ما تكون فوق طاقته .

وربما يصادف المشروع الخاص نجاحا في مثل هذه الحالة ولكن هذا لا يمكن ان يمثل قاعدة عامة لغياب الأساس السليم للمخاطرة وهو التنبؤ

الصائب بظروف الأجل الطويل . وحينما يتحقق خسارة المشروع الخاص في شكل فقدان رأسماله نفسه فان عبء هذا لا يخصه وحده كما قد يظن البعض وانما يضر الاقتصاد القومى كله (٤) ، وهذه المسألة ذات أهمية خاصة في ظروف التخلف الاقتصادى و.ارغبة في تحقيق التنمية .

(٤) تصور الموارد التمويلية أو الامكانيات الانتاجية عند النسبة الغالبة من المشروعات الخاصة في البلدان النامية بالمقارنة بما هو مطلوب عموما للتوسع الاقتصادى بهدف التنمية أو في ظروف القيام بأى صناعات كبيرة تستلزم قدرا كبيرا نسبيا من رأس المال ومن القوى العاملة المدربة والخبرات الفنية اللازمة لاستخدامه بكفاءة . ويعتقد هنا ان الحكومة تكون عادة أقدر من المستثمر الخاص على تمويل المشروعات الحديثة خاصة في مجالات الصناعات الانتاجية .

هذا الانتقاد في مجمله يمثل واحدا (٥) من أخطر الانتقادات التى توجه الى نظام المشروع الخاص في البلدان النامية ، ويخلص عادة الى ضرورة قيام الحكومة بتحمل اعباء النشاط الاقتصادى عن طريق انشاء المشروعات العامة .

٢ - حينما يقوم المشروع الخاص بقياس ربحيته بالنسبة لى عملية انتاجية فانه يحتاج الى تقدير الايرادات المتوقعة من بيع الناتج ونفقات الانتاج . وفي تقديره لنفقة الانتاج ( بالنسبة لحجم معين من الناتج ) فان المشروع الخاص لابد ان يقدر نفقة الفرصة البديلة Opportunity Cost لعناصر الانتاج التى سوف يستخدمها ، وهذه تقدر عادة على أساس أسعار السوق لهذه العناصر (٦) . فاذا كانت أسعار السوق لعناصر الانتاج تعكس بدقة ندرتها النسبية وذلك على أساس الاستخدامات المختلفة من وجهة نظر المجتمع فانه لن يكون هناك اختلاف بين التقديرات الخاصة والتقديرات الاجتماعية ( أى تقديرات المجتمع ) لنفقة الفرصة البديلة . اما بخلاف الوضع المذكور فانه سوف يكون هناك تباعد بين التقديرات الخاصة والاجتماعية للنفقة وسوف نجد ان المشروع الخاص يقوم باستخدام عناصر الانتاج على أساس اعتبارات لا تعكس ندرتها النسبية من وجهة نظر المجتمع ومن هنا قد تنخفض نفقة الفرصة البديلة لعناصر الانتاج التى يستخدمها المشروع بينما تكون النفقة الاجتماعية لهذه العناصر مرتفعة ولذلك يحقق المشروع ربحا خاصا بينما ان المجتمع ككل يحقق خسارة . وحيث الامر كذلك فان توزيع الموارد الاقتصادية لا يتم بصورة مثلى حتى بافتراض ان المشروعات الخاصة تعمل في ظروف المنافسة الكاملة .

والتباعد بين النفقة الخاصة والاجتماعية يمثل أحد الأسباب الهامة للتدخل في حرية المشروع الخاص أو في حرية السوق . والحالات التى يظهر فيها التباعد بين النفقة الخاصة والاجتماعية في البلدان المتقدمة تختلف عن الحالات الخاصة بالبلدان المتخلفة . ففي البلدان المتقدمة اليوم يزداد الاهتمام بآثار تلوث البيئة ( في كافة أشكاله : تلوث الهواء الجوى بالغببار

او الدخان او الضوضاء وتلوث الماء وشواطئ البحار . . الخ ) .  
اما في البلدان المتخلفة (٧) فان اهم اسباب التباعد بين النفقة الخاصة والاجتماعية يتمثل في ان هناك مجالات معينة من النشاط الاقتصادي او صناعات تظهر فيها النفقة الخاصة مرتفعة بشكل خاص بينما ان نفقتها الاجتماعية منخفضة ومن ثم تعرف المشروعات الخاصة عن الاستثمار فيها مما يسبب خسارة للمجتمع تتمثل نهائيا في عدم تحقيق افضل استخدام ممكن للموارد وعدم تحقيق اقصى معدلات ممكنة للنمو الاقتصادي .

ومثال هذا كافة المجالات التي تفتقر الى الوفورات الاقتصادية الخارجية External Economies ولقد كان رودان من أوائل كتاب التنمية الاقتصادية الذين ابرزوا هذه المسألة حيث يقول : ان المستثمر الخاص يقوم بتعظيم Maximization الغلة الحدية الخاصة ( اي تحقيق ادنى نفقة حدية خاصة ) وليس الاجتماعية ولذلك فان الوفورات الخارجية تبقى في البلدان النامية غير مستغلة بشكل كاف . وكذلك يقال ان الاستثمار في الصناعة بالنسبة للمجتمع النامي افضل بصفة عامة من الاستثمار في الزراعة حيث من المتوقع استطراد عمليتي التركيم الراسمالي Capital Accumulation والتقدم التكنولوجي بمعدلات اسرع نسبيا في الصناعة . ومع ذلك فانه تبعا لمبدأ النفقة الخاصة فان غالبية المشروعات الخاصة في البلدان النامية توجه مواردها بأقل مما يجب الى الصناعة . ويذكر ايضا ان هناك صناعات معينة تتحقق فيها غلة الحجم المتزايدة ولكنها لا تجذب معظم المشروعات صغيرة الحجم في البلدان المتخلفة لقصور امكانيات المادية عن القيام بها فتتحقق خسارة للمجتمع نتيجة الفرصة الضائعة او نتيجة الاستثمار في صناعات لا تتمتع بظروف تزايد غلة الحجم .

٣ - يلاحظ ان ظروف التخلف الاقتصادي في البلدان النامية تضى على المشروع الخاص خصائص معينة تقلل من قدرته على المساهمة في عملية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وفي تحقيق أقصى ناتج قومي فالمشروع الخاص في ظروف التخلف قد يجهل الكثير من الفرص المناسبة للاستثمار او المجالات المناسبة للانتاج نتيجة قلة المعلومات أو لأنه محدود الإدراك بالنسبة لميكانيكية جهاز الثمن أو ربما لانخفاض درجة استجابته للأسعار بشكل عام مما يعنى انه غير مدرك لمسألة تعظيم المكاسب .

٤ - ظهور الاحتكارات بين المشروعات الخاصة له مساوئه بشكل عام في أى مجتمع متقدم كان أو متخلف ولكنه أمر خطير بالنسبة للآخر . فحيث تظهر المنافسة الاحتكارية أو أى مظاهر أخرى للاحتكار في أسواق البلدان النامية فان هذا يعنى عدم امكانية الاعتماد على المشروع الخاص في تحقيق اكفاً واكمل استخدام للموارد الاقتصادية النادرة مما يزيد من حدة مشكلة التخلف الاقتصادي . وهذا الأمر غير مقبل اطلاقاً .

٥ - في ظل نظام المشروع الخاص يميل نمط توزيع الدخل القومي الى تركيز ثروة المجتمع في ايدي اصحاب الملكيات والمنظمين ( الفوائد والريع

والربح ) بدلا من الطبقات العاملة ( اصحاب الاجور ) . ولذلك حتى اذا ما سلمنا بكفاءة نظام المشروع الخاص فان الظلم الاجتماعى الناشئ في كنفه نتيجة توزيع الدخل بشكل غير عادل بين افراد المجتمع يبرر وضع قيود شديدة عليه أو تقليص أهميته في الاقتصاد القومى عن طريق قيام المشروع العام الذى ياتمر بأمر الدولة ويتحمل اعباء النشاط لصالح الجموع ويمكن استخدام الفائض المتكون لديه في تحقيق عملية التنمية دون الاساءة الى نمط توزيع الدخل . بعبارة اخرى ان التعارض المتصور بين الكفاءة Efficiency and Equality of Distribution وعُدالة توزيع الدخل مسألة خاصة بظروف الاعتماد على المشروع الخاص ولكن ليست لاحقة بالمشروع العام .

### ثالثا : منطق الدفاع عن المشروع الخاص والرد على الانتقادات :

ان الانتقادات السابقة تمثل بلا شك اخطر ما يوجه ضد نظام المشروع الخاص في البلدان النامية . ويلاحظ منها اجمالا ان عيوب المشروع الخاص تنبع من افتراض اعتماده الأساسى على قوى السوق الحر غير الموجه أو افتراض حياد الحكومة تجاه النشاط الاقتصادى . وحقيقة ان المشروع الخاص قد ارتبط تاريخيا بنظام الحرية الاقتصادية التامة Laissez faire ولكن هذا الأمر تغير كثيرا فيما بعد . ولقد اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك في القرن التاسع عشر وعلى رأسهم آدم سميث ان تحقيق المصاحبة الفردية يؤدي بصورة تلقائية الى تحقيق مصلحة الجماعة ولهذا فان تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادى اعتبر غير ضرورى بل ويمكن ان يخل بنظام السوق ويفسده . ولقد كان في ذهن آدم سميث فكرة واضحة ايضا عن فساد الجهاز الحكومى وعدم ملائمته لحمل اعباء النشاط الاقتصادى . . وقام الاقتصاديون النيوكلاسيك ايضا بالدفاع عن فكرة الحرية الاقتصادية التامة بعد ان قاموا بتحليل نشاط المشروع الخاص كوحدة انتاجية وابرزوا كيف ان جهاز الثمن يوجه بدقة الى تلبية احتياجات المجتمع وفي استخدام الموارد الاقتصادية بصورة مثلى . ولقد استخدم التحليل الاقتصادى النيوكلاسيكى في اواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى فى الدفاع عن قضية المجتمع الحر وضد غزو الفكر الاشتراكى انذى ازدادت خطورته حينذاك . ثم تغير الموقف بعد هذا لعدة أسباب رئيسية استدعت التدخل الحكومى فى نظام السوق الحر أو تقييد حرية المشروع الخاص وكان من أبرزها :

( ا ) ظهور المنافسة الاحتكارية ومظاهر اخرى من الاحتكار ورغبة المجتمع فى التخلص منها أو الحد من آثارها السيئة .

( ب ) الأزمة الطاحنة التى اصابت بلدان السوق الحر فى أوائل الثلاثينات وازعفت الثقة فى قدرة التصرفات الفردية على تحقيق التوازن الكلى للاقتصاد دائما .

( ج ) الرغبة في ضمان استمرار النمو الاقتصادي في ظل ظروف الاستقرار والتوظيف الكامل .

( د ) الاهتمام بقضية العدالة في توزيع الدخل القومى .

وفي نظام المشروع الخاص خلال العصر الكينزى (٨) تغيرت أمور كثيرة لم يكن يتصور حدوثها من قبل . فلقد أصبح أمرا مستقرا ان تتدخل الدولة عن طريق الضرائب والانفاق العام وبشكل مباشر في النشاط الاقتصادي لتضمن تحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع . ولقد اقتضى الأمر من المشروع الخاص ان يقبل قدرا من التدخل في قراراته الاستثمارية والانتاجية بشكل مباشر وغير مباشر . كما اقتضى الأمر من اصحاب المشروعات الخاصة ان يقبلوا الاستمرار في أداء دورهم مع اقتطاع الدولة لشريحة متزايدة من دخولهم في سبيل العدالة الاجتماعية . بل وان الحكومة في معظم المجتمعات المؤمنة بنظام المشروع الخاص قررت ايضا اقامة مشروعات عامة لتؤدى دورا مستقلا في النشاط الاقتصادي اتفق على ان الأول لا يستطيع ان يقوم به . كما قررت أيضا الاستعانة بالبرامج الاقتصادية الشاملة أو التخطيط لتوجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف المرجوه . ولعل هذا هو ما دعى جالبريث Galbraith وآخرين الى البحث عن أسماء جديدة للمجتمعات التي اتخذت لنفسها شعار السوق الحر لزمين طويل (٩) . وجميع هذه التطورات السابقة تشير الى ان المجتمع هو الذى يقرر أو يختار شكل الوحدة الانتاجية التى تقوم على خدمته ويحدد دورها والاطار العام الذى تعمل فيه وهذا كله بناء على ما يمر به من تطورات اقتصادية واجتماعية وفكرية . لقد كان من الممكن للمجتمع الصناعى المتقدم في غضون الأزمة العالمية في الثلاثينات وتحت ضغط الحركات الاشتراكية والعمالية ان ينفذ عن نفسه نظام المشروع الخاص الى غير رجعة ويقدم على التأميمات أو التوسع في المشروعات العامة واسلوب التخطيط المركزى . ولكن شيئا من هذا لم يحدث ففى ظل تحولات اجتماعية وفكرية مستمرة ومع توافر مناخ من الديمقراطية ( نسبيا ) استمر المشروع الخاص يمثل الشكل التنظيمى الرئيسى في النشاط الاقتصادي واستطاع ان يتحمل التغيرات التى مر بها المجتمع بالطريقة التى ارادها المجتمع وان يستجيب لها دون ان تتأثر قدرته الانتاجية ، واستمر يدفع النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة نسبيا (١٠) .

ان السؤال الهام الذى يطرح لهذا السبب قبل مناقشة الانتقادات التى توجه الى المشروع الخاص في أى مجتمع من المجتمعات النامية : هل المشروع الخاص أم العام هو الأنسب لطبيعة المجتمع من حيث تركيبه الاجتماعى ومبادئه القومية والدينية وبالنسبة لظروفه الفكرية والحضارية بشكل عام ؟ ان الفكاهة الكبرى تتمثل في الاعتقاد الشائع لدى جمهور الاقتصاديين في المجتمعات النامية بان عليهم ان ينتقوا افضل التنظيمات من الناحية الاقتصادية البحتة ، ناسين في هذا ظروف أخرى كثيرة غير

اقتصادية قد تحيل أفضل التنظيمات الى العكس تماما . ان المسألة ليست مجرد بلاغة لفظية أو هي من قبيل المبالغة حيث يعظم ابناء المجتمعات النامية جيدا مدى التهرب من القوانين في مجتمعاتهم وظهور الانحلال الخلقي والفساد في الإدارات الحكومية والوزارات ومظاهر التسلط المختلفة من جانب الحكام . الخ . وعدم استقرار الحكومات ، وكلها أمور يمكن ان تفسد تماما أى عمل اقتصادى يعتمد بشكل اساسى على الأجهزة الرسمية للدولة ، أو على الأثقل تنقل من كفاءته أو تحول بينه وبين تحقيق الأهداف المرجوه نهائيا . ولقد أكد بويك Boeke في نظريته عن الثنائية الاجتماعية (١١) ان التأثير الخارجى على الطبقات القائدة في المجتمعات المتخلفة يؤدي الى اتجاه هذه الطبقات بعيدا عن مجتمعاتها وحقيقة مشاكلها . وقد يضع هؤلاء القادة وفي ظل هذه الظروف المذكورة - برامج طموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ولكن الجماهير لن تستطيع ان تسير هذه البرامج بتنظيماتها التي يجهلون طبيعتها . وبهذا تنتهى البرامج الطموحة الى لا شيء بل أكثر من هذا - كما يقول بويك ان الجماهير خلال هذه البرامج أو التغيرات المقصودة التي لا يفهمون طبيعتها قد تفقد قدرتها على التحرك الذاتى وهى قدرة مستمدة من ظروفها الحضارية الخاصة بها فيستمر الركود الاقتصادية . وأكد هاجن Hagen أيضا في نظريته عن المجتمع القروى (١٢) Peasant Society انه اذ أراد الناس في أى مجتمع ان يحققوا تقدما اقتصاديا فلا بد ان يرغبوا فيه أولا ، أى ان النمو الاقتصادى لا يتحقق بصورة تلقائية بل يبدأ برغبة رشيدة مدعمة بعمل جاد او عزم على تحقيق الهدف . والواقع انه طالما ان هناك عوامل غير اقتصادية تلعب دورا خطيرا وتؤثر تأثيرا هاما في نجاح أى عمل اقتصادى داخل المجتمعات النامية فلا بد ان ننتظر الى واقع هذه المجتمعات من جميع جوانبه لنكتشف افضل ما فيه لكى نبدأ على أساسه . ثم حيث لا بد من ارادة التغيير من اجل تحقيق التنمية فلا بد من استحداث الوسائل والأساليب الاقتصادية التي تتفق مع رغبات الناس وقدراتهم لتطوير انواع واقوع وعلى قدر نجاح الحكومة في تطوير رغبات الناس على قدر ما سوف تنجح في تزكية ارادة التغيير التي هى شرط أساسى للتنمية ، وعلى قدر النجاح في اختيار أكثر التنظيمات ملائمة للناس على قدر ما سوف يتحقق الانطلاق سريعا .

ان من أشد ما يثير العجب لهذا كله ان يقبل كثير من الاقتصاديين في المجتمعات النامية على فكرة استبدال نظام المشروع الخاص الذى هو شكل معروف ومفهوم للتنظيم الانتاجى في مجتمعاتهم بشكل آخر غير معروف وغير متلائم مع الطبائع والمقدرات البشرية البسيطة في مجتمعاتهم وهو نظام المشروع العام ولعلنا هنا نقارن بين المصاحبة الخاصة وبساطة مفهومها وبساطة منطق الدفاع عنها وتنميتها ، والمصلحة العامة وما يستلزمه الأمر من تحديد علمى دقيق لمفهومها واستنباط الوسائل العلمية والتشريعية للدفاع عنها والحاجة الى الارتقاء بفن الإدارة العامة الى مستوى مناسب حتى يمكن ان يتحقق من ورائها ما يراد منها من « خير عميم » للمجموع . فهل كل هذا مجرد ان نظام المشروع العام يتفادى من الناحية « النظرية » عيوب المشروع الخاص ؟ .

ولابد أن نؤكد هنا دور الناحية النظرية في تفضيل نظام المشروع العام في البلدان النامية خلال الفترة التالية للحرب الثنائية . فالتجربة الواقعية لعدد من هذه البلدان النامية التي توسعت مرة واحدة في إقامة المشروعات العمامة لم تحقق إلا نجاحا محدودا للغاية لا يذكر اطلاقا بجوار ما كان متصورا من قبل ولا نستطيع ان نتجنى على شكل المشروع العام كتنظيم انتاجي ، بل انه على أساس مناقشتنا السابقة نقول ان معظم فشله في البلدان النامية كان مقدرًا بسبب الافتقار الى البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية الملائمة لنجاحه . وكذلك تأثر وضع المشروع العام بانخفاض كفاءة اجهزة التخطيط المركزي أو تأثيرها بالأوضاع السياسية وانعدام كثير من امكانيات التخطيط الناجح والافتقار الى فن الادارة العليا وندرة المديرين النزهاء وسط الاجهزة الحكومية المملئة بالفساد . والواقع ان نجاح المشروع العام لم يسجل الا في بعض البلدان الاشتراكية التي امنت به على أساس عقائدي فاقامته واشرفت على ادارته بحزم واضح وسعت الى تطويره بصفة مستمرة حتى تتلافى ما يظهر فيه من نقائص خاصة وانها في تنافس علني مستمر مع البلدان التي تعتمد أساسا على نظام المشروع الخاص . وكذلك نجح المشروع العام نسبيا في عدد محدود من حالات البلدان الغربية المتقدمة التي تتمتع بدرجة عالية من الديمقراطية وقد اقدمت هذه على تجربته بحذر واضح وتوسعت فيه تدريجيا وطبقت في ادارته مبادئ تتفق مع ما هو مطبق في نظام المشروع الخاص مع اختلاف واحد هام وهو ان الفائض أو الربح يتحقق باسم الجموع ولأجل رفاهته . ومع كل ذلك فما زال الفكر الاقتصادي يظهر لنا العديد من النقائص في نظام المشروع العام في هذه الحالات الناجحة نسبيا (١٢) .

ولابد لنا ان نتساءل اذن : ما هو الغرض من استبدال شكل من التنظيمات الاقتصادية بشكل آخر وتفضيله عليه بشكل ظاهر على المستوى الكلي للاقتصاد ؟ هل هو مجرد اتباع فكرة نظرية اقتصادية ؟ أم هي مسألة عقيدة تؤمن بها اغلبية الناس ومستعدة للتجاوب معها (١٤) ؟ فاذا كان استبدال المشروع الخاص بالمشروع العام يتم لمجرد اتباع فكرة نظرية اقتصادية فان هذا مرفوض لدينا تماما ما لم يكن هناك دليل قاطع بالتجربة على ان التنظيم المرفوض قد ثبت فشله أو لا يمكن اصلاحه أو ان اصلاحه يستدعي تكلفة باهظة للاقتصاد القومي . وكذلك أيضا ما لم يثبت بالبرهان ان النظام الجديد المقترح يتلائم مع رغبات الناس وقدراتهم وظروف حياتهم الاجتماعية والسياسية بحيث يحقق فعلا ما يرجى من وراءه من أهداف اقتصادية وينتهي الى تحقيق سعادة الجموع . وانه من هذا المنطلق وحده يمكن ان ندفع عن المشروع الخاص جميع الانتقادات الموجهة اليه في البلدان النامية . فعلى أساس الاعتقاد بان نظام المشروع الخاص اكثر ملائمة لطبائع الناس في البلدان النامية وقدراتهم وظروفهم الاجتماعية والسياسية فاننا لابد ان نبحث عن الوسائل الاقتصادية الملائمة لتفادي نقائصه ولإصلاح عيوبه وتمكينه من أداء دوره بكفاءة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية (١٥) .

## ١ - بالنسبة للانتقادين الأول والثانى :

يمثل الانتقاد الأول وكذلك الثانى اهم الانتقادات للمشروع الخاص من حيث ان النتائج المترتبة عليهما تنعكس بشكل مباشر على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية للمجتمع ومعدل نمو الناتج القومى . ولا شك انه من المقبول اذن ان تتدخل الحكومة بهدف رفع معدل تكوين رأس المال أو بهدف تقليل أو نحو الفارق بين النفقة الخاصة والاجتماعية . ولكن هذا كله لا يعنى ابدا انتهاء دور المشروع الخاص أو التسليم دون قيد أو شرط بقيام المشروع العام كبدل وقيادته لعملية التنمية الاقتصادية لنفترض فعلا ان الحكومات فى البلدان النامية اكثر قدرة من المشروع الخاص على تكوين النظرة الصائبة تجاه عمليات الاستثمار فى الأجل الطويل حيث ان هذا الأمر يتطلب نظرة شاملة للاقتصاد القومى وتحديد لاهدافه وتقدير لكيفية تنفيذ هذه الاهداف .

ولنفترض ايضا قدرة الأجهزة الاقتصادية فى الحكومة على اكتشاف الحالات التى يظهر فيها انخفاض النفقة الاجتماعية عن النفقة الخاصة خلال عملية التنمية ولو أن هذا الأمر محل نقاش . ويلاحظ ان صحة هذه الفروض متوقفة بشكل عام على شروط عديدة منها وجود الخبرات المتخصصة فى الاقتصاد والتخطيط والأجهزة والتنظيمات الحكومية الملائمة والتمويل الكافى للبحوث التطبيقية والنظرية وان يتم اعداد هذه البحوث وغيرها من الأعمال فى اطار علمى محايد قدر الامكان (١٦) ، مما يعنى فى النهاية القدرة على الرؤية الصائبة لاهداف التنمية وكيفية تنفيذها فى ظل الامكانيات المتاحة اقتصاديا . كما يلاحظ ايضا ان الحالات التى يظهر فيها التباعد بين النفقة الخاصة والاجتماعية متوقفة فى حد ذاتها الى حد كبير على ما يتم خلال عملية التنمية ، وان أهمية هذه الحالات ما زالت محل تساؤل وليست باى حال محل تسليم تام (١٧) . فيلاحظ مثلا ان الخبراء الاقتصاديين والحكومات فى عديد من البلدان النامية قد يغالون كثيرا بلا مبرر فى أهمية الاستثمار فى الصناعة بالمقارنة بالزراعة ، وعلى أساس مثل هذه النظرة يجرى توجيه الاستثمارات بأكثر مما يجب الى الصناعة بحجة انخفاض النفقة الاجتماعية عن النفقة الخاصة (١٨) .

لنفترض الآن ان الحكومة بما لديها من اجهزة رسمية تمكنت من تحديد الحجم الكلى للاستثمار لعدد من السنوات المتتالية ، ومن توزيع هذه الاستثمارات على أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة بما يتفق والرغبة فى تحقيق أعلى معدل للنمو ، وانها ضمنت كل هذا فى برنامج محدد التفاصيل أو فى خطة اقتصادية . السؤال الآن : هل هناك ما يمنع قيام المشروع الخاص بتنفيذ مثل هذا البرنامج أو هذه الخطة ؟

ان تشجيع المشروع الخاص على الاستثمار فى مجالات معينة فى ظل برنامج اقتصادى محدد أو خطة لامركزية يمكن ان يتحقق عن طريق تيسير الائتمان وتخفيض سعر الفائدة أو الدعم أو خفض معدلات الضرائب أو

الاعفاء منها لفترة من السنوات . والعكس صحيح بمعنى انه اذا اتضح مثلا اتجاه المشروع الخاص للاستثمار في مجالات ترتفع فيها النفقة الاجتماعية على عكس ما هو مقدر في البرنامج او في الخطة فيمكن معالجة ذلك عن طريق زيادة الضرائب او توجيه الجهاز المصرفى الى عدم منح أى تسهيلات ائتمانية . الخ . ولكن الامر في النواقع ليس بهذه البساطة . ان محاولة التوجيه او التخطيط في ظل ظروف المشروع تحتاج الى نظرة اعمق .

ان الحكومة يجب ان تفتن الى ان هناك عقبات رئيسية قد تعترض سبيل تنفيذ أى برنامج استثمارى شامل عن طريق المشروع الخاص فى حالات :

( ا ) عدم اقامة الصلات المناسبة بين الاجهزة الاقتصادية المسؤولة عن البرمجة او التخطيط واصحاب المشروعات الخاصة مما يترتب عليه عدم استشارة هؤلاء مقدما لمعرفة امكانياتهم الانتاجية ونيل موافقتهم على البرنامج الاستثمارى والتزامهم بتنفيذه .

( ب ) وجود نقص حاد فى بعض عناصر الانتاج الرئيسية او صعوبات جمة فى سبيل الحصول عليها نتيجة سياسات حكومية معينة مثلا عدم الاهتمام بالتعليم الفنى او عدم وجود تيسيرات كافية لاستيراد مستلزمات الانتاج الأجنبية .

( ج ) عدم كمال اسواق عناصر الانتاج نتيجة سياسات حكومية معينة مثلا تشجيع العمال على المطالبة بمعدلات اجرية تفوق انتاجيتهم او تحديد الاجارات او سعر الفائدة بما لا يتناسب مع الندرة الحقيقية لهذه العناصر . ويلاحظ ان معظم هذه العوامل سوف يعمل ضد أى برنامج استثمارى حكومى او خطة قومية حتى بافتراض احلال المشروع العام محل الخاص . فقد ثبت من دراسة تجربة المشروع العام فى البلدان النامية ان ضعف التنظيم الادارى لدى اجهزة الدولة وعدم استشارة مديري المشروعات العامة اثناء وضع الخطة او تنفيذها قد اعاق تحقيق الكثير من اهداف التنمية كما ان نقص العمال الفنيين المدربين وصعوبات الاستيراد ومطالبات العمال بأجور مرتفعة عن انتاجيتها . كلها عوامل لعبت دورا خطيرا فى انخفاض كفاءة المشروعات العامة .

ان الحكومات فى البلدان النامية يمكن فعلا ان تكون اكثر قدرة من اصحاب المشروعات الخاصة على الاحاطة بالامور المستقبلية فى مجال النشاط الاستثمارى والانتاجى والتنبؤ بمتطلباتها . ولكن بإمكان الحكومات ايضا ان توجه اصحاب المشروعات الخاصة لتنفيذ برنامج محدد او خطة تستهدف تحقيق أعلى معدل ممكن للنمو وذلك باستخدام ما تراه مناسبا من سياسات مالية او نقدية او جمركية وتهيئة المناخ المناسب للمشروع الخاص وازالة العقبات الأساسية التى تعترض نشاطه فى السوق . فالمتصور أنه فى مثل هذه الظروف تتضح الصورة امام اصحاب المشروعات

الخاصة تجاه المستقبل وتجاه الاستثمارات في أنشطة غير تقليدية وتقبل على تحمل المخاطرة فيها بعد ان كان هذا اما متعذرا او شسبه مستحيل .

ولكن لابد ايضا ان نفترض انه بالرغم من تحديد الاهداف الاستثمارية والانتاجية ودعوة المشروعات الخاصة للقيام بتنفيذها فان هذه تأخرت عن اداء دورها او رفضت الالتزام به :

( ا ) ربما لاستمرار تصورات معينة بوجود قدر مرتفع من المخاطرة او لان المشروعات المقترحة من جانب الحكومة لا تدر ارباحا خاصة بنفس النسبة التي تدرها الاستثمارات في المجالات التقليدية في السنوات الاولى ، او قد يستلزم الامر من المشروعات الناشئة والصغيرة بذل مجهودات غير عادية في تسويق المنتجات او في تدريب العمال او الحصول على الطاقة او التمويل .. الخ . وكل هذه المسائل ذات تاثير هام لدى رجال الاعمال .

( ب ) ربما ان الصناعات المقترحة من الحكومة تتميز بتزايد غلة الحجم ولكنها تحتاج الى امكانيات انتاجية تفوق طاقة المشروعات الخاصة في البلدان النامية حيث معظمها صغير الحجم .

في مثل هذه الظروف المذكورة يمكن تقديم بعض الاقتراحات الايجابية :

( ا ) قيام الحكومة بدور فعال في اتاحة بعض الاقتصاديات الخارجية للصناعات الناشئة (١٩) مثل خدمات الطاقة وتدريب العمال والنقل والتسهيلات المصرفية وكذلك انشاء لجان للمساعدة في تسويق منتجات المشروعات الصغيرة ومن الممكن ان تنظم الحكومة برنامجا لانشاء هذه الاقتصاديات الخارجية (٢٠) في مناطق معينة تحددتها لتجمعات الصناعات الصغيرة والناشئة بعد حساب النفقة والعائد المنتظر منه على المستوى الكلى في الاجل الطويل . وكذلك من الممكن ان تحفز الحكومة على قيام بعض الشركات الكبرى سواء وطنية او اجنبية بتوفير هذه الاقتصاديات عن طريق اصدار تشريعات الملئمة وتقرير الاعفاءات الضريبية في السنوات الانشائية الاولى .

( ب ) التوسع في انشاء بنوك صناعية متخصصة لاقرض الصناعات الصغيرة وتشجيع بعض البنوك التجارية الكبرى على الدخول ايضا في مجال تمويل الاستثمارات في الصناعات الناشئة مقابل ضمانات حكومية . وكذلك تنمية سوق رأس المال بهدف تشجيع الجمهور على شراء وتداول الاوراق المسالية .

( ج ) انشاء مشروعات مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص بهدف اقتحام مجالات غير تقليدية للانتاج . فاذا تم نجاح المشروعات يمكن ان تبني الحكومة نصيبها في سوق رأس المال او لشركائها بشروط يتفق عليها مقدما . ومثل هذه السياسة تجعل الحكومة اكثر قدرة على دفع المشروعات الخاصة على الاستثمار في مجالات غير تقليدية حتى ولو احتاجت هذه الى امكانيات مادية فوق طاقة هذه المشروعات ، كما ان تخلى الحكومة عن نصيبها في حالة نجاح المشروعات يمكنها من مساعدة اكبر عدد ممكن من المشروعات في الاجل الطويل وذلك في حدود الموارد المخصصة لهذا الغرض .

( د ) تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على المساهمة في انشاء الصناعات الجديدة التي تحتاج الى رأس المال الضخم أو كفاءات تنظيمية مرتفعة أو مهارات عمالية نادرة وذلك عن طريق اصدار التشريعات التي تضمن كافة حقوق رأس المال الأجنبي .

ويمكن ان يستفاد هنا بشكل عام من التجربة اليابانية(٢١) والتي تتميز في مراحل الانطلاق الأولى بميزتين أساسيتين :

( ١ ) بأن الحكومة نفسها قامت بدور مباشر وفعال في مساعدة المشروعات الخاصة عن طريق بناء المصانع ثم بيعها لرجال الأعمال بائمان مخفضة ، وايضا عن طريق المعونات المالية المباشرة والمساعدة في التسويق وتسهيل الحصول على قروض متوسطة وطويلة الأجل عن طريق عديد من المؤسسات المتخصصة .

( ب ) بقيام علاقات تكامل اقتصادي ناجحة جدا بين المشروعات ذات الحجم الكبير وتلك الصغيرة الحجم على نحو يمكن تحقيق مزايا متبادلة . لقد اشرف بعض كبار المولدين وبعض المشروعات الكبرى على تنمية تجمعات صناعية أمكن من خلالها تقديم وفورات اقتصادية هامة لصغار المنتجين وتحقيق التكامل بينهم على أساس خطوط انتاجية معينة بحيث أمكن لهؤلاء ان يتخصصوا تخصصات دقيقة انتفعت بها المشروعات الكبرى بشكل مباشر .

## ٢ - بالنسبة للانتقاد الثالث :

من المتصور ان السياسة الحكومية الملائمة في البلدان النامية يمكن ان تساهم في مد المشروعات الخاصة بالمعلومات والبيانات التي تحتاجها أو تجهلها وذلك حتى يعمل السوق بكفاءة . وفي حالة وجود برنامج محدد أو خطة لتوجيه السوق فان الكثير من هذه المشاكل سوف يختفي ، وذلك كما سبق ان اوضحنا .

اما مسألة قلة الحساسية أو ضعف درجة الاستجابة لجهاز الثمن والتي تعنى قلة ادراك اصحاب الاعمال الخاصة لجوهر فكرة تعظيم المنافع فانها اذا صحت تصبح عقبة خطيرة امام الدفاع عن قضية المشروع الخاص في البلدان النامية . انها تعنى ببساطة تامة ان ميكانيكية السوق - حتى بغرض اصلاحها وتوجيهها - لن تصلح لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية حيث المشروع الخاص لا يعمل بدقة تبعاً لها . لقد أصبحت هذه المسألة من المسائل الشائعة الذكر في كتب التنمية الاقتصادية ويستدل على صحتها بانخفاض مرونة العرض أو انعدامها . ولكن الى اي حد يمكن الموافقة على ذلك ؟ ان هناك أدلة وافرة أيضا على أن صغار المنتجين في البلدان النامية سواء في النشاط الزراعي أو الصناعي

يقومون بحسابات دقيقة لأرباحهم وبالتالي فإنهم لابد يأخذون في اعتبارهم التغيرات في أسعار منتجاتهم (٢٢) . ان هناك احتمال في أن عدم كمال جهاز الثمن في البلدان النامية قد يجذب أحيانا عدم الاعتماد عليه في حسابات الأرباح الخاصة . وهكذا يمكن أن تصور المشاهدات ان المشروعات الخاصة في البلدان النامية تجهل طبيعة جهاز الثمن بينما هي في الواقع تعرفه جيدا وتعرف نقائصه وتحاول ان تتلافها عند اتخاذ قراراتها الانتاجية . ومن المحتمل أيضا ان عدم مرونة جهاز الانتاج أو عدم مرونة العرض التي تعزى الى قلة أو انعدام الاستجابة لجهاز الثمن ترجع الى أسباب أخرى تتعلق بقصور الإمكانيات الفعلية المتاحة أو انخفاض القدرة على تعبئة الموارد الاقتصادية المطلوبة لتغيير حجم الانتاج خلال فترة مناسبة من الزمن وذلك لظروف التخلف الاقتصادي . وعموما فإنه بإمكان الحكومة ان تشرف على تعليم أصحاب المشروعات الصغيرة الطريقة الرشيدة للاستجابة لتغيرات الأسعار اذا كان هناك حقيقة نوع من الجمود في تصرفاتهم في بعض الحالات .

### ٣ - بالنسبة للانتقاد الرابع :

اختلف نتائج الأبحاث المهمة بتقدير الخسائر الناجمة عن عدم كفاءة الاحتكار في استخدام وتوزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع . فالمسألة تتوقف على حجم القطاع الذي يقع تحت سيطرة مشروعات أو تنظيمات احتكارية والافتراضات الخاصة بمرونة الطلب على السلع والخدمات التي يبيعها هذا القطاع . وفي إحدى التقديرات لخسائر عدم الكفاءة Inefficiency الناجمة عن الاحتكار في الولايات المتحدة وجد أنها تقع في حدود ١٪ أو أقل من الناتج القومي الإجمالي GNP (٢٣) . ولا تختلف الولايات المتحدة في هذا الوضع كثيرا عن عدد من البلدان الغربية المتقدمة . والنسبة المذكورة بالرغم من ضآلتها الظاهرة إلا أن خطورتها تزداد كلما ارتفع معدل نمو الناتج القومي حيث تمثل جزء يقتطع من هذا النمو . وتقرر الدراسات أيضا ان الخسارة الناجمة عن عدم النشاط الاحتكاري تزداد كلما صغر حجم الأسواق الداخلية وكلما ارتفع معدل الحماية الجمركية . فالأسواق الداخلية الصغيرة تمكن قلة من البائعين من ممارسة درجة أكبر من التحكم في الأسعار والانتاج ، كما أن الضرائب الجمركية المرتفعة أو الحصص تحمي المنتجين من المنافسة الأجنبية الى حد بعيد وتمكنهم من فرض شروطهم على السوق . ولقد لجأت الدول المتقدمة التي تعتمد على نظام المشروع الخاص الى إصدار التشريعات التي تمنع قيام الاحتكارات الكبرى بممارسة سيطرتها على الأسواق كما تحرم جميع الاتفاقيات الضمنية والظاهرة بين المشروعات بهدف فرض أسعار احتكارية أو أي مظاهر أخرى احتكارية . ورغم اختلاف درجة الشدة في التشريعات ضد الاحتكار .

الا ان هذه المسألة أصبحت من المسائل المتفق عليها اجمالا في الدول التي تعتمد على المشروع الخاص .

وبطبيعة الحال فان الدول النامية يمكن أن تنتفع بالخبرة الهائلة التي تكونت لدى الدول المتقدمة في تشريعها ضد الاحتكار . وبالرغم من ان هذا الاقتراح في حد ذاته يعتبر مخرجا ملائما للتخلص من الكثير من مشاكل الاحتكار في الدول النامية ، الا ان الأمر يجب ببحث بعق اكر نظرا لاختلاف ظروف النشاط الاقتصادي بين هذه الدول والكتلة المتقدمة اقتصاديا .

واول المشاكل وأبرزها هي أن هناك نقص شديد في الدراسات التطبيقية للاوضاع الاحتكارية داخل الاقتصاديات النامية . ولكن هذه المشكلة لا ينبغي ان تمثل عقبة أساسية في سبيل الخروج ببعض الملاحظات أو الافتراضات الأساسية عن الأوضاع الاحتكارية في الاقتصاديات النامية وبعض الاقتراحات النظرية بخصوص معالجتها .

7 **أولا :** بغض النظر عن أسواق القرى في البلدان النامية وما يشعب فيها من درجة عالية من المنافسة (٢٤) ، فان الأسواق في المدن تتميز بضيقتها وعدم سهولة الاتصال بينها وبوقوعها تحت سيطرة عدد ليس كبير من المشروعات الحديثة وهذا ما يجعلها عرضة لاتصرفات الاحتكارية . والعلاج هنا يتمثل أساسا في تحسين المواصلات والاتصالات بين أسواق المدن المختلفة ( وهذا اقتراح قديم يرجع الى المدرسة الكلاسيكية ) وقيام الحكومة بتوفير درجة أكبر من المعلومات للمنتجين والمستهلكين بخصوص نشاط السوق . كما يمكن معالجة بعض المظاهر الاحتكارية بطرق مباشرة عن طريق التشريع .

ثانيا : تمارس غالبية البلدان النامية سياسة حمائية مرتفعة بهدف حماية النشاط الاقتصادي ، ولأهداف أخرى منها جمع حصيلة من الضرائب الجمركية وترشيد استخدام احتياطات النقد الأجنبي . ولكن هذه الأوضاع تنعكس داخليا في سلوك احتكاري أو شبه احتكاري من جانب المشروعات الوطنية التي أصبحت في مأمن من خطر المنافسة الأجنبية . والواقع ان عبء التصرفات الاحتكارية من جانب المشروعات في مثل هذه الحالة يقع على الحكومة وليس على المشروعات . ويمكن ان تكون السياسة الحمائية سببا رئيسيا للسلوك الاحتكاري من جانب المشروع العام فالمسألة هنا ليست قصرا على المشروع الخاص . فاذا قيل ان البلدان النامية يجب أن تتخلص من السياسة الحمائية كلية وذلك للتخلص من مساوئ الاحتكار واجهنا الرأي القائل بضرورة حماية الصناعات الناشئة وأنه ما لم تتمتع بهذه الحماية لن تستطيع القيام أو النمو أبدا . وعلينا اذن أن نقارن بين مساوئ الاحتكار داخليا ومساوئ الحماية على الاقتصاد القومي في الأجل الطويل . وحل هذه المشكلة — كما اعتقد — لا يمكن ان يتبين الا بتحديد حالة الصناعات الناشئة بدقة في الصناعات التي ينتظر أن تتمتع بميزة نسبية على المستوى الدولي بعد فترة معينة من السنوات . فلا يجب حماية بعض الصناعات لمجرد الرغبة في توفير النقد الأجنبي كما حدث في سياسة بدائل الواردات في كثير من البلدان النامية ولا يجب حماية بعض الصناعات لمجرد اعتقاد بعض رجال السياسة أو اعتقاد بعض المستشارين أو الوزراء

الذين لا يفقهون في شئون الاقتصاد. انها صناعات هامة أو استراتيجية أو انها يجب أن تكون وطنية الخ . . . ذلك لان الحماية في مثل هذه الحالات لها مساوئها المباشرة على التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية في المجتمع ومساوئها غير المباشرة أيضا على توزيع الموارد والنشاط الانتاجي وذلك بالتمهيد لاحتكارات بشعة يمتد أثرها على الأجل الطويل طالما استمرت الحماية . أما اذا تم تحديد الصناعات الناشئة بالمفهوم العلمى المحدد الذى سبق ذكره فان فترة الحماية تكون مؤقتة ينمو الصناعة وتحقيق الميزات النسبية المتوقعة منها . وتصبح مساوية الاحتكار في هذه الحالة مؤقتة وتقل كثيرا عن المزايا المتحققة بعد حين من اقامة صناعة كفؤ تساهم في نمو الناتج القومى وموارد النقد الأجنبى .

**ثالثا :** غالبية المشروعات الخاصة في البلدان النامية تقع في فئة الحجم الصغير وهى لهذا لم تتمتع بعد بميزات الحجم الكبير . ومشاكل الصناعات الصغيرة — كما قيل — قد تفوق مشاكل الاحتكار . ولكن حيث يمكن تجميع الصناعات الصغيرة في مناطق معينة ( مستعمرات صناعية ) واتاحة الوفورات الخارجية الأساسية لها فانها سوف تتمكن من النمو ومن المنطقى أن تتوقع درجة أكبر من المنافسة في مناطق تجمع الصناعات الصغيرة خاصة اذا كان هناك اشراف حكومى مباشر على هذه المناطق . ومع ذلك فمن الضرورى وضع تشريعات صارمة ضد أى مظاهر احتكارية في مناطق التجمع . أولا لأنها تتنافى مع الغرض الأسمى من المناطق وهو المساهمة في استخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع بشكل أفضل ، وثانيا للآثار السيئة المتوقعة بالنسبة لتوزيع الدخل القومى (٢٥) .

ولكن ثمة نقطة هامة يجب أن تذكر هنا وهى أن أحد اشكال التشريعات المضادة للاحتكار في البلدان المتقدمة ترتبط بحالة الاندماج Amalgamation بين المشروعات وذلك لشيوع الحجم الكبير للمشروع داخل الصناعة . ومن العبث تقليد مثل هذا النوع من التشريعات في البلدان النامية حيث ما زال من المصلحة تشجيع حالات الاندماج قدر الامكان وذلك لكون غالبية المشروعات تعمل عند مستوى الحجم الصغير . والسياسة الملائمة هنا لا تتحقق الا بمراقبة مباشرة من جهة الحكومة لسياسة الأسعار والانتاج بالنسبة للمشروعات التى يسمح لها بالاندماج — كما يمكن أيضا أن يتم التأكد مقدما من أهمية الاندماج ونفعه للاقتصاد القومى .

**رابعا :** أن أحد مساوئ الاحتكار في البلدان النامية يتحقق في أسواق المدخلات الأولية نتيجة سياسات حكومية معينة . فمثلا قد تقوم الحكومة بشراء الحاصلات الزراعية الرئيسية من المزارعين وتسويقها داخليا عند أسعار احتكارية وذلك بهدف تكون فائض أو بهدف دعم أسعار هذه الحاصلات عند تصديرها للخارج . والآثار السيئة لمثل هذه السياسة تقع على عاتق الحكومة ولا تخص المشروعات سواء خاصة أو عامة . كذلك قد تتمكن النقابات العمالية الناشئة من اتخاذ مواقف احتكارية متشددة في سوق العمل تمكنها من التماذى في مطالبات الأجور أو تخفيض ساعات العمل . ومثل هذا الوضع لنقابات العمال في البلدان

النامية يلتقى تأييدا أو حيادا من جانب الحكومة وذلك لأسباب سياسية وهو أخطر أثرا على الاقتصاد القومى من كثير من مظاهر الاحتكار من جانب المشروعات (٢٦) .

ويمكن أن نتبين مما سبق ان من الممكن محاربة الاحتكار من جانب المشروعات الخاصة بطرق عديدة . الا أن بعض حالات الاحتكار لا ترجع الى ظروف المشروعات بقدر ما ترجع أصلا الى سياسات حكومية معينة يجب ان تصحح . وفى مثل هذه الحالات فان المشروع العام يمكن أن يكون محتكرا تماما كما يمكن أن يكون المشروع الخاص ولا فرق فى النتائج المترتبة . فالمشروع العام الذى ينعم بحماية جبركية مرتفعة ويعيش فى ظروف عدم الكفاءة يمارس احتكار له خطورته على المستهلك وعلى النشاط الانتاجى فى المجتمع . والمشروع العام الذى تقيمه الدولة وتسمح له بالتوسع حتى يحقق مزايا الانتاج الكبير ثم لا يلتزم بشرط تحديد السعر عند مستوى النفقة الحدية ، له مساوؤه تماما كالمشروع الخاص الذى يسلك هذا السلوك . والخطورة الكبرى ان الحكومة قد تهمل حماية المستهلكين حينما يكون المحتكر « عام » وليس « خاص » . وكذلك يمكن أن نرى ان مساوئ الاحتكار قد تنشأ من سياسات حكومية فى تسعير المواد الأولية داخليا أو من جراء التهاون مع نقابات العمال الناشئة ومجاملتها على حساب الاقتصاد القومى . ومما يذكر هنا ان من المزايا الهامة التى تمتعت بها الصناعة اليابانية فى مراحل نموها الأولى غياب التكتلات العمالية بالشكل المعروف الآن فى غالبية البلدان النامية التى لم تحقق الانطلاق بعد (٢٧) . لعلنا لهذا حينما نتكلم عن الاحتكار فى البلدان النامية لا نتكلم بصفة خاصة عن احتكار المشروع الخاص وانما يجب أن نتكلم عن الاحتكار فى اشكاله المختلفة ونحاول أن نقدم له العلاج المناسب . واننى اعتقد ان السياسة الحكومية فى البلدان النامية مسؤولة بصفة مباشرة عن علاج الظاهرة فى اشكالها المتعددة .

#### ٤ - بالنسبة للانتقاد الخامس :

أولا ينبغى ان يكون واضحا ان العدالة فى توزيع الدخل القومى مسألة لا يمكن الحكم عليها بمعيار واحد ، بل ان هناك معايير عديدة منها ما هو اقتصادى ومنها ما لا يمت الى الاقتصاد بصلة ومنها ما هو خليط بين هذا وذلك .

فاذا حكمنا على المسألة بمعيار ماركسى ( مثلا ) فان جميع ما يحصل عليه أصحاب الملكيات الخاصة ( أصحاب رأس المال أو أراضى ) يعد اقتطاعا غير شرعى من حقوق الطبقة العاملة ، وهذا هو ما يترتب على فكرة فائض القيمة . وعلى ذلك فان المعيار الماركسى يؤكد لنا ان استثمار النشاط الاقتصادى الذى يعتمد على الملكية الخاصة - وهذا هو نظام المشروع الخاص - لابد أن يؤدي الى توزيع اسوأ فأسوأ للدخل القومى (٢٨) . ولا نستطيع التسليم بالمعيار الماركسى حيث تفتقد فكرة فائض القيمة الاثبات

على صحتها من واقع جميع النظريات الاقتصادية غير الماركسية . فان كان ثمة دليل نظري على صحة فكرة فائض القيمة فلن يتوفر الا لمن يؤمن اصلا بصحة النهج المادى الديالكىكى ويتبع نفس الأسلوب ، الماركسى لتحليل النشاط الاقتصادى . بعبارة مختصرة جدا لكى نجد الدليل على صحة الفكرة الماركسية لابد ان تكون ماركسيا اولا . فالمسألة هنا تصبح متعلقة بالملكية الخاصة وشرعيتها اصلا ولن نقوم بالدفاع عن هذا الآن . فالبحث الحالى يفترض ان هناك وسائل عديدة ممكنة عمليا لجعل النشاط الاقتصادى القائم على أساسها يسير فى الطريق الذى يحقق اكبر رفاهة ممكنة للمجموع .

اما اذا حكمنا على مسألة العدالة فى توزيع الدخل بمعيار نيوكلاسيكى فان هناك تأكيد بان كل شىء يسير على ما يرام طالما ان ما يحصل عليه كل عنصر من عناصر الانتاج يتناسب مع انتاجيته وفى ظل نظام المنافسة الكاملة يحصل صاحب العنصر الانتاجى من صاحب المشروع على قيمة ناتجه الحدى وليس اقل . اما ربح صاحب المشروع فهو عائد متبقى نتيجة المخاطرة ، وفى ظل « المنافسة الكاملة » يتخذ « المستوى العادى » فى الأجل الطويل ، ومثل هذا المستوى يمثل فى الواقع مجرد مكافأة عادية تتضمنها النفقات الكلية للانتاج . ولقد ادى ظهور المنافسة الاحتكارية والاحتكار بأشكاله العديدة الى ضرورة مراجعة الفكرة النيوكلاسيكية والدفاع عنها . فحيث لا تتوافر المنافسة الكاملة لا يمكن أبدا القول بتحقيق العدالة المتصورة فى توزيع الدخل القومى عن طريق التصرفات المستقلة للمشروع الخاص . فالمشروع يساوى بين الإيراد الحدى لانتاجية العنصر وسعره ، والإيراد الحدى للانتاجية للعنصر يقل عن قيمة ناتجه الحدى فى حالة الاحتكار بينما يتساوى معه فى حالة المنافسة . وعلى قدر التباعد بين قيمة الناتج الحدى للعنصر والإيراد الحدى للانتاجية نبتعد عن النمط الأمثل لتوزيع الدخل وفقا للمعيار الكلاسيكى . ولكن الافتراض النيوكلاسيكى بان الانحراف عن المنافسة الكاملة هو السبب الرئيسى للانحراف عن العدالة فى التوزيع يعنى ان ازالة الاحتكار بجميع مظاهره يمثل الحل الناجح للمشكلة . ومن المتصور فعلا ان تلعب التشريعات المضادة للاحتكار والتصرفات الاحتكارية (Restrictive Trade Practices) دورا هاما فى تحسين ماكيننة توزيع الدخل القومى ، ولكنها لن تقوم بكل شىء . فالمطلوب هو تحقيق المنافسة الكاملة وهذا أمرا اصبح متعذرا فى عصرنا الحديث لأسباب عديدة ولكن من الممكن القول بأن تحقيق درجة عالية من المنافسة بين المشروعات مع وجود نقابات عمالية قوية ( ولكن رشيدة ) سوف يضمن الى حد كبير نوع من التوازن فى سوق العمل ويساهم بشكل مباشر فى عدالة توزيع الدخل . وبينما انه من الصعب افتراض وجود نقابات عمالية قوية وعلى درجة مناسبة من الرشد فى التصرفات داخل البلدان النامية فانه من الممكن افتراض امكان زيادة درجة المنافسة فى الأسواق بوسائل مختلفة ( سبق مناقشتها فى الصفحات السابقة ) . ولقد اثبتت بعض الدراسات ان توزيع الدخل داخل بريطانيا (٢٩) خلال فترة طويلة جدا من الزمن لم يتجه فى صالح اصحاب الأرباح بالرغم من ظهور المنافسة الاحتكارية والاحتكار وربما كان أحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك نمو قوة نقابات العمال وما تمارسه

نفسها من احتكار بيع في سوق عنصر العمل . ولكن لا شك أيضا ان سياسة الضرائب التصاعديه والانفاق العام في بريطانيا قد لعبت دورا هاما أيضا في تحسين عملية توزيع الدخل . ومثال بريطانيا متكرر ولكن بدرجات مختلفة في البلدان المتقدمة التي ما زالت تعتمد بصفة أساسية على المشروع الخاص .

ولكن التحليل النيوكلاسيكى يركز الاهتمام ، بل يقصره على سلوك المشروع الخاص ( تنافسى أم احتكارى ) كعامل أساسى في تحديد عدالة التوزيع . ومثل هذا الأمر عرضة للانتقاد من آخرين ، فمن الممكن أن تحتل عدالة التوزيع بسبب تحقيق أرباح غير عادية لأصحاب المشروعات الخاصة وذلك لأسباب غير احتكارية مثال الأرباح العالية المتحققة من عملية التجديد Innovation ولها امثلة كثيرة في الماضى والحاضر . ولعل ابرز من تكلم عن عمليات التجديد واهميتها البانفة للنشاط الاقتصادى ونموه هو شومبيتر . وتبعاً لتحليله نجد من المتعذر ان نفتضى من الأرباح العالية المتحققة من التجديد دون الاساءة الى المناخ الملائم لهذه العملية (٢٠) . وبعبارة أخرى انه حينما يتبين المنظومون انهم غير قادرين على التمتع بالدخل المرتفع الذى يحققونه تبعاً لقراراتهم الجريئة التى يتخونها في عملية التجديد وتبعاً لمجهوداتهم التى يبذلونها بلا حدود في تنفيذها فان هذه القرارات والمجهودات سوف تتأثر عكسيا وسوف تنخفض كفاءة النظام ككل . وبهذا فان الضرائب التى يقصد بها الحد من الأرباح المرتفعة التى تحققها المشروعات الخاصة من جراء عملية التجديد يمكن ان تكون ذات اثر مرغوب بالنسبة لتوزيع الدخل ولكن ذات اثر غير مرغوب بالنسبة للنمو الاقتصادى . هذه المسألة ذات اهمية خاصة بالنسبة لبلدان النامية حيث تحتاج بصفة أساسية الى عمليات التجديد في النشاط الاقتصادى وبالشكال العديدة التى تصورها شومبيتر لهذه العملية : التجديد التكنولوجى ، البحث عن أسواق جديدة ، اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام ، إنتاج سلع جديدة واعادة تنظيم الصناعة . ولذلك فان السؤال الهام هو : الى أى مدى نضحي بكفاءة نظام المشروع الخاص او بمستقبل النمو الاقتصادى في سبيل تحقيق معيار معين للعدالة في توزيع الدخل ؟ ان أقصى ما يمكن تصوره في حالة فرض ضرائب تتعرض لأرباح التجديد التى تتحقق للمشروعات هو ان ترتفع معدلات هذه الضرائب الى المستوى الذى لا يمكن أن تؤثر فيه على حافظ المشروع الخاص . كما يجب ان تكون هناك معاملة ضريبية خاصة ويسيرة او اعفاءات لرجال الأعمال الذين يعيدون استثمار أرباحهم داخل اطار النشاط الاقتصادى القومى وفقا لبعض البرامج الاستثمارية او الخطط التاشيرية التى تحددها الحكومة . ( كما سبق الاقتراح في صفحات سابقة ) . وقد يقال ان المشروع العام هو البديل العملى للمشروع الخاص في مثل الظروف المذكورة . فهو كما يقال أكثر قدرة على التجديد من المشروع الخاص ولكن فائضه يستغل لتحقيق الصالح العام . وهذا الاقتراح او الافتراض قد يكون له بعض الصحة من الجانب النظرى - من حيث ان المشروع العام يتميز بإمكانيات مادية أكبر نسبيا وبأنه قابل للتوجيه وفقا لسياسة رشيدة لا تبتغى سوى تحقيق المصلحة العامة - ولكنه بجانب

الصحة الى حد كبير من الجانب العملى ذلك لان تجربة البلدان الغربية المتقدمة فى مجال المشروعات العامة لا تحتوى على اى دأيل يؤكد نجاحها فى عمليات التجديد(٢١) ( دع جانبا مسألة مقارنته بالمشروع الخاص ) . وكذلك فان تجربة البلدان النامية فى نفس المجال تؤكد عجز المشروع العام من القيام بنفس دور المشروع الخاص الذى كثيرا ما وصف بالقصور فى الحقبات الأخيرة(٢٢) . والسبب فى هذا افتقار المشروع العام الى الميكانيكية التى تضمن تجاوبه بشكل ايجابى مع الظروف المتغيرة للنشاط الاقتصادى حيث يعهد اليه غالبا بتنفيذ أهداف كمية محددة وتترك له فرصة محدودة لتعديلها أو تطويرها ، وافتقار ادارة المشروع العام الى المرونة والجرأة المتوفرة لدى المشروع الخاص حينما تلوح فرصة ما للتجديد ، وكذلك الافتقار الى الحافز القوى على المخاطرة فى عمليات تجديدية حيث قد تظل ككفاة الادارة على حالها أو قد تعاقب على بعض أخطاء تقع فيها اثناء هذه العمليات بالرغم من الجهودات الشاقة غير العادية التى تحتاجها . ( ويكفى أن كارل ماركس عدو المشروع الخاص قد اعترف بأن الراسماليين يؤدون دورا تاريخيا فى عمليات التجديد وتركييم رأس المال لا يستطيع غيرهم القيام به .. انه دور تاريخى فى رأيه .. ) (٢٣) .

ليس من الأوفق فى مثل هذه الظروف أن يهيهء المناخ الملائم للمشروع الخاص حتى يتم دوره فى عمليات التجديد وأن نندخل عن طريق الضرائب فقط الى الحد الذى لا يسيء الى هذا المناخ وكذلك بالشكل الذى يحفز على إعادة استثمار أكبر قدر من الأرباح الخاصة المحققة فى المجالات التى ترى الأجهزة الاقتصادية للدولة ان لها أولوية فى ظروف التنمية الاقتصادية ؟ . وتاريخيا نجد ان الأرباح غير العادية ( غير الاحتكارية ) للمشروعات الخاصة فى أوربا خلال العصر الكلاسيكى الذى سادته ظروف المنافسة الكاملة كانت المنبع الأساسى لعمليات الاستثمار والقوة التى دفعت عجلة النمو بصفة مستمرة . وحقيقة أن قدرا كبيرا من سوء توزيع الدخل تحقق خلال العصر الكلاسيكى فى ظل ظروف الأرباح العالية لراسماليين والأجور الحديدية للعمال . ولكن هذه الظروف بدأت فى التغير فى أواخر القرن التاسع عشر ثم تبدلت تماما خلال القرن العشرين وذلك بعد أن تحقق قدر هائل من النمو الاقتصادى على يد المشروعات الخاصة التى نجحت بصورة شبيهة دائمة فى إعادة استثمار النسبة الكبرى من أرباحها العالية . فمن المستفيد ؟ هل هى المشروعات الخاصة وحدها حقا ؟ وكيف يختلف نمط توزيع الدخل القومى حقيقة بين النموذج الكلاسيكى والنموذج المتبع فى البلدان الاشتراكية المعاصرة التى تقطع أكبر فائض ممكن للاستثمار وتضغط استهلاك الطبقات العاملة الى أدنى حد فى المراحل الأولى للنمو(٢٤) ؟ انه يختلف فى مسألة واحدة فقط : لمن ملكية رأس المال ؟ للجماعة أم للأفراد ؟ . فإذا كان هناك ايمان بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج فان المناقشة السابقة تصبح عديمة الجدوى أما اذا تمسك الناس بالملكية الخاصة فيجب أن يروا الحقيقة واضحة . ان من الاهمية بمكان لهذا كله أن يسأل الناس ( فى المجتمعات المتمسكة بالملكية الخاصة ) ما هى الفائدة المتحققة من إعادة توزيع الدخل فى مراحل النمو الأولى ؟ ، ماذا يمكن أن يستفاد حتى اذا تحقق التوزيع

المتساوي المطلق في ظروف التخلف الاقتصادي ؟ في ظل ظروف ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي الى حدود دنيا ؟ أو ماذا يمكن أن يستفاد من التساوي في الفقر مع عرقلة النمو الاقتصادي بشكل حاد ؟؟ وكما يقول هاري جونسون ان البلدان المتقدمة يمكن أن تتحمل عبء خفض ما في معدل النمو الاقتصادي في سبيل هدف إعادة توزيع الدخل ولكن البلدان المتخلفة كيف تستطيع أن تتحمل مثل هذا العبء والفائدة المتوقع تحقيقها من إعادة توزيع الدخل محدودة للغاية ؟ (٢٥) والواقع ان البلدان النامية يجب أن تركز على معالجة سوء توزيع الدخل الناجم عن كافة الأنشطة الضارة بالتنمية الاقتصادية مثال جميع الأنشطة التي يسودها الاحتكار ومثال أعمال السمسرة وبيع الأراضي والعقارات داخل المدن . وكذلك يمكن ان ينشط جهاز الضرائب في وضع حدود على الدخل المرتفعة الناجمة عن الملكية الخاصة ( داخل أي نشاط ) اذا لم يعاد استثمارها بشكل نافع للتنمية الاقتصادية ( وذلك وفق معايير محددة ) . وهناك أمثلة واضحة على ارتفاع دخول ملاك الأراضي الزراعية في البلدان النامية أحيانا ارتفاعا شديدا لمجرد ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية مع أدلة تثبت عدم انفاقها فيما يفيد التنمية الاقتصادية . كما ان هناك أمثلة أخرى في البلدان النامية على تحقق دخول غير عادية في أنشطة التجارة والخدمات وان معظم هذه الدخول قد يبقى مكتنزا أو قد يحول الى خارج البلاد .

ولكن ثمة ملاحظة هامة يجب أن تؤخذ في الاعتبار وهو أنه لا يصح نزع الضرائب العليا من الدخول في البلدان النامية على أساس انها لا تتوجه الى التنمية قبل أن تجتهد الحكومة في تهيئة القنوات الملائمة للاستثمار الخاص والمناخ الملائم له .

### ملاحظات ختامية :

بينما كتب كثيرا عن نجاح المشروع الخاص في دفع عجلة النمو في البلدان المتقدمة سواء في مراحل نموها الأولى أو الحالية ، فقد هوجم المشروع الخاص في البلدان النامية واتهم كثيرا بالقصور وبعدم قدرته على المساهمة ايجابيا في عملية التنمية الاقتصادية . وليس هناك ادعاء بان المشروع الخاص في البلدان النامية خاو من الانتقادات . على العكس من هذا اننا نرى ان هناك انتقادات خطيرة يمكن ان تلحق بنظام المشروع الخاص ان لم يتم توجيهه بما يتفق مع اهداف التنمية الاقتصادية في هذه البلدان . ولكن هناك شروط كثيرة يلزم التمسك بها ( جاء بيانها فيما سبق من المقال ) حتى يمكن توجيه المشروع الخاص بالوسائل التي تزيد من كفاءته وتقوى حافظه بدلا من العكس .

لقد ظهر في معظم البلدان النامية اتجاه واضح للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في الفترة التالية لاستقلالها السياسي بعد الحرب الثانية . وكان الهدف المعلن من هذا التدخل هو الاسراع في تحقيق التنمية

الاقتصادية ، والمعروف حتى الآن — وقد خطونا ثلاث سنوات في الربع الاخير من القرن — ان هذا النهج لم يتحقق الا في حالات معدودة . وقد اختلفت انماط التدخل الحكومى في النشاط الاقتصادى داخل البلدان النامية ، فبعضها لم يتعد كثيرا من حيث الجوهر والشكل عن النمط اسائد في البلدان الغربية المتقدمة ، بينما ان انماط اخرى حاولت تقليد الاسلوب الاشتراكى والذى يتمثل في اتباع اسلوب التخطيط المركزى والاعتماد على المشروعات اسعامة مع انهاء دور المشروعات الخاصة او وضع قيود شديدة على تصرفاتها ونشاطها . ولم يثبت حتى الآن ما يشير الى ان نمطا معيننا من التدخل الحكومى في النشاط الاقتصادى افضل من غيره او ان البلدان النامية التى حاولت ان تكرر تجربة البلدان الاشتراكية قد نجحت فيما كانت تصبو اليه . والفكرة الاساسية التى يجب التركيز عليها هى ان اتباع نظم غربية او شرقية امر غير ضرورى للبلدان النامية بل قد يضرها ويؤخر عملية التنمية فيها ، وان على هذه البلدان فى المكان الاول ان تكتشف امكانياتها البشرية والمادية وتنهى الاطار المناسب لتجميعها وحفزها على تحقيق الانطلاق الاقتصادى . ولهذا فان الدفاع عن المشروع الخاص فى البلدان النامية لا يجب ان يرتبط ابدا بالتمسك بالقيم الغربية او الراسمالية كما ان توجيهه وفقا للوسائل التى ابتدعتها البلدان المتقدمة المؤمنة به قد يثبت فشله فى ظل ظروف التخلف الاقتصادى ان لم تؤخذ هذه الظروف فى الحسبان كذلك فان مهاجمة المشروع الخاص . داخل البلدان النامية على اساس الامل فى الاسراع فى التنمية الاقتصادية عن طريق تكرار تجربة بعض البلدان الاشتراكية المتقدمة مسألة لا تقوم على حقائق علمية مؤكدة او منطق متماسك . فمع سيادة ظروف التخلف الاقتصادى ومع غياب النظم المتشدة التى ابتدعتها البلدان الاشتراكية فى ادارة الملكية العامة ومراقبة المصلحة العامة وتوجيهها ( ايماننا بها وبعدم وجود اى بديل لها ) لم تستطع البلدان النامية التى اتبعت اسلوب التخطيط وانشأت المشروعات العامة ان تحقق نجاحا يذكر فى تجربتها . والدراسات التطبيقية التى تمت بالنسبة للبلدان النامية التى اتبعت اسلوب التخطيط المركزى واعتمدت على المشروع العام بصفة اساسية ( لكن ليس كلية ) تشير الى وجود فجوة ملحوظة بين المخطط والمحقق فى غالبية الخطط الاستثمارية وان التغيرات الهيكلية التى كان ينتظر تحقيقها لم تتم او تمت على اساس كفاءة منخفضة (٢٦) .

ان المرء لا يحتاج ان يقف موقف الهجوم من التخطيط الاقتصادى او المشروع العام كافكار نظرية ( تصلح التطبيق فى ظل ظروف معينة ) ولكن الواضح امامنا ان هناك ظروفا كثيرة شائعة فى البلدان النامية تحد جدا من المكاسب المحققة من جراء التمسك بهما . فالمشروع العام يقوم على اساس فكرة « المصلحة العامة » ويفرض الاتفاق على المفهوم الاقتصادى السليم لهذه الفكرة فاننا لا ندرى كيف يمكن للاجهزة الحكومية او ما ينبثق عنها من مؤسسات عامة تابعة لها ان تؤمن على تحقيق اهداف المصلحة العامة . ان الاجهزة الحكومية فى كثير من البلدان النامية اصبحت موبوءة بالبيروقراطية المتطرفة والرشوة والمجاملات القائمة على القرابة والصدائة او النفوذ . وبالإضافة الى هذا كيف يكون هناك استقرار فى النشاط

الاقتصادي الذي تباشره الحكومات على ادارته بصفة مباشرة بينما ان هذه الحكومات نفسها غير مستقرة سياسيا . وليس من الضروري أن نكلم عن تغير نظم الحكم حتى تثبت عدم استقرار الحكومات بل يكفي أن نشير الى تبدل شخصيات رؤساء الوزارات أو الوزراء بمعدلات سريعة والقول بأن الحكومة شيء والمشروع العام شيء آخر وان نظام ادارة الآخر يختلف عما هو متبع في الحكومة . أو ان اختلاف الاهداف يحتم اختلاف طرق الادارة قول مقبول منطقيا ومرفوض على أساس المشاهدات العملية .

فالتخطيط يتم في وزارة أو جهاز أو معهد يتبع الحكومة مباشرة ويتأثر بكل ما تتأثر به من احوال طالما أخذنا ظروف التخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في الحسبان . والمشروعات العامة سوف تكون تابعة لوزارة معينة أو لعدة وزارات فيسرى عليها ما يسرى على هذه الوزارات من تغيرات ، وكذلك كيف يتصور امكانية مراقبة المصلحة العامة في النشاط الاقتصادي من أجل الحفاظ عليها حينما يتلاشى الفرق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في ظل الحكومات الدكتاتورية التي ظهرت وما زالت تظهر على مسرح حياة البلدان النامية شرقا وغربا . وبلا شك أن وقوع النشاط الاقتصادي تحت سيطرة حكومة ديكتاتورية يزيد من شدة قبضتها على الناس ومن احتمالات عدم قدرة السلطة التشريعية على مراقبة القائمين على المصلحة العامة والمحافظة عليها .

لقد ترتب على الأخذ بأسلوب التخطيط المركزي في عدد من البلدان النامية انشاء وزارات أو معاهد للتخطيط ومباني جديدة لهذه المؤسسات وتضخم الانفاق العام عليها بسبب التضخم في اعداد الموظفين ( كالعادة ) وفي مخصصات خبراء التخطيط خاصة الاجانب منهم وللبعثات والمؤتمرات ، وكل هذا لا يتلائم مع روح فلسفة التخطيط لا نظريا ولا عمليا . وبالإضافة الى هذا فان نجاح أسلوب التخطيط المركزي يتطلب توافر البيانات الاحصائية الدقيقة عن كل ما يخص النشاط الاقتصادي ودرجة عالية من الكفاءة لدى القائمين بالتخطيط ، ومرونة الخطة الاقتصادية في مواجهة التغيرات الاقتصادية وهذا يتطلب كفاءة أجهزة الاشراف والمتابعة ومرونتها . والواقع ان معظم البلدان النامية لا يمتلك هذه الإمكانيات الضرورية للتخطيط المركزي بالشكل الذي يهيء لنجاحه . ولقد شاعت عيوب كثيرة للمشروعات العامة في البلدان التي اتبع أسلوب التخطيط المركزي (٢٧) . ومن أبرز ما يذكر من هذه العيوب : الإفراط في إنتاج سلع لا يستوعبها السوق كنتيجة للالتزام المشروعات بتنفيذ أهداف كمية يحددها رجال التخطيط ولا يحاولون أو لا يتمكنون من متابعتها بشكل فعال اثناء التنفيذ بالرغم مما يظهر فيها من نقائص ، وجود اعداد فائضة من العمال والموظفين نتيجة الالتزام بتحقيق أهداف التوظيف ويتبع هذا انخفاض في الكفاءة الانتاجية وارتفاع في متوسط نقطة الإنتاج ، تحقيق أرباح لا ترتبط بارتفاع الكفاءة الانتاجية بل قد تؤثر فيها عسكيا مثال تحقيق أرباح على أساس استخدام الطاقة الانتاجية بشكل غير اقتصادي وتأجيل استهلاك رأس المال واستخدام خامات أو سلع وسيطة أقل جودة مما يؤدي بالطبع الى خفض جودة الإنتاج . وكذلك أيضا اتضح انخفاض أو عدم قدرة

المشروعات العامة على اجراء عمليات التجديد سواء في النواحي التكنولوجية او في مجال إكتشاف اسواق جديدة أو ابتداع طرق جديدة للتنظيم والادارة وذلك بسبب ائقال كاهل هذه المشروعات باهل الثقة وليس اهل الخبرة وعدم وجود الحوافز الكافية لدى المديرين على تكبد مشاق العمليات المذكورة بالاضافة الى ضرورة الالتزام بأوامر رجال التخطيط مما يفقد الادارة المرونة الكافية لاستغلال الفرص التي تسنح .

وعلى ضوء ما ظهر من نقائص في نظام المشروع العام والتخطيط المركزى- في البلدان النامية يجب ان نقارن بين النفقة الاجتماعية التي يستلزمها التدخل الحكومى لتوجيه المشروع الخاص وتلك يستلزمها انشاء مشروعات عامة وجهاز تخطيط واصلاح مناخ التخطيط وترقية اساليب التنظيم والادارة العامة ومراقبة المصلحة العامة . وعلينا ان نعقد هذه المقارنة في ضوء الظروف الواقعية للبلدان النامية آخذين في الحسبان جميع العوامل الاقتصادية وغيرها التي يمكن ان تؤثر في النشاط الاقتصادى .

ان وجهة النظر التي عبر عنها هذا المقال تتلخص في ان الظروف الواقعية لغالبية ابلدان النامية تشير الى استعداد طبيعى لحماية المصلحة الخاصة والسعى وراء تنميتها ( وهى مسألة بسيطة لا تحتاج لاثبات ) واهذا فمن العملى التمسك بنظام المشروع الخاص . ولكن من ناحية اخرى ان هناك عيوب للمشروع الخاص في البلدان النامية لا يمكن انكارها ، بل لابد من اظهارها وفحصها لعلاجها أو لتلافي آثارها على قدر الامكان . ولعل أفضل ما يمكن افتراضه في هذه الظروف ان تقدم الحكومة على وضع برامج اقتصادية محددة أو خطط تأشيرية تتسم بروح اللامركزية وتستهدف الاستفادة من الحافز الخاص لتحقيق الانطلاق الاقتصادى . وانه عن هذا الطريق وحده يمكن ان تتحقق اكبر فرصة للتنمية ، كما يجرى أيضا تدريب الأجهزة الحكومية القائمة على ممارسة عماية التوجيه في مجال النشاط الاستشارى والانتاجى وتربية كفاءات تستطيع ان تتولى ادارة اعمال بعض المشروعات العامة التي قد تذهب اليها الحاجة في بعض الحالات . كما يمكن أيضا عن هذا الطريق — ولو انى لست رجل سياسة — ان تتحقق اكبر فرصة ممكنة لنمو الديمقراطية حيث نعمل على حفظ نوع من التوازن بين المصلحة الخاصة والبيروقراطية الحكومية أو بين اصحاب المشروعات الخاصة وارباب السياسة في كراسى الحكم ، وهذه فرصة ليست ممكنة في ظل نظام المشروع العام أو التخطيط المركزى حيث توضع كل الاشياء فى كفة ميزان واحدة .

## ● الحواشى والمراجع :

(١) هناك مشاكل عديدة تواجه عملية المقارنة بين النمو الاقتصادى في اقتصاديات السوق والاقتصاديات الجماعية . وهذه المشاكل ناشئة عن عوامل كثيرة من بينها اختلاف درجة التقدم او التخلف ، مفهوم الانتاج وطرق حساب الناتج القومى ، وطرق معالجة الأسعار في سبيل تكوين الأرقام القياسية وتقييم العملات الوطنية عند أسعار رسمية لا تعكس الأسعار الفعلية للصرف الخ . . وعادة ما تحسم هذه المشاكل وغيرها بالاعتماد على تقديرات شخصية أو قيم حكمية Value Judgement . انظر مشاكل المقارنات الدولية بين مستويات الدخل الحقيقى في: عبد الرحمن يسرى احمد، دراسات في التنمية الاقتصادية ، ص ٣٠ الى ص ٣٩ . ( معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٧٣ ) . أما بشأن معدلات النمو التى تحققت في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ للبلدان الشيوعية والبلدان المؤمنة بنظام المشروع الخاص راجع :

Carson, R.L., Comparative Economic Systems, pp. 212 - 217 and pp. 224 - 218 (Macmillan, N. York and London, 1973).

ويلاحظ ان هناك مقاييس اخرى لنجاح المجتمعات اقتصاديا بخلاف معدل نمو الدخل الحقيقى للفرد منها الكفاءة Efficiency والدخل القومى واشباع المستهلك وتوزيع الدخل على اساس انه يعكس توزيع الرفاهة ، انظر : Bela Balassa, "Success Criteria for Economic Systems", Ch. 1 in Bornstein, M, editor, Comparative Economic Systems: Models and Cases (Homewood, III, Irwin, 1969).

(٢) لم يعد نظام القطاع العام قاصرا على الدول الشيوعية بل انه امتد وتغلغل بدرجة واضحة في عدد من الدول المؤمنة بالملكية الخاصة سواء منها المتقدمة أو النامية . راجع : حامد دراز وعلى عياد ، مبادئ الاقتصاد العام ص ٢٨٥ - ٣٠٧ ( مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية ١٩٧٥ ) بشأن أسباب نمو القطاع العام في البلدان الرأسمالية وانها في الغالب لا تستند الى نزعات اشتراكية جماعية . وفي الوقت الحاضر في أوروبا الغربية أصبح معظم نشاط الطاقة ( كهرباء وغاز وغحم ) ووسائل الاتصالات والسكك الحديدية والطائرات يقع في دائرة القطاع العام . وفي المكسيك مثلا حاليا نجد ان نشاط النقل بالسكك الحديدية والاتصالات اللاسلكية وانتاج الطاقة بأنواعها وكذلك بناء السفن كله أصبح في دائرة القطاع العام . وكذلك فان انتاج البترول في ممالك وامارات الشرق الأوسط يقع الآن في معظمه

تحت سيطرة الحكومات الوطنية وهى غير مؤمنة أساسا باى فلسفات اشتراكية .

(٣) انظر دراسة ليتل وسكوفسكى وسكوت فى :

Little, I, Scitovsky, T, Scott, M, Industry and Trade in some Developing Countries (Oxford University Press, 1970).

وكذلك مقالة ليتل «القيود على الواردات والصادرات فى البلاد النامية» المترجمة من مجلة Finance and Development التى يصدرها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وذلك فى ملحق الأهرام الاقتصادى - التمويل والتنمية رقم ١٤ ، ص ٣٦ - ٤٨ . ( الأهرام الاقتصادى - اول ديسمبر ١٩٧٨ ) وبالرغم من أن المقاتلين المذكورتين اختلفتا اصلا بموضوع التجارة الخارجية وتحريرها من القيود الا انها يحتويان على معلومات نافعة وهامة بشأن التقدم الذى احرزته أو يمكن ان تحرزه النظم الحرة فى النشاط الصناعى داخليا والتجارة خارجيا .

(٤) انظر وجهة نظر رودان فى طبيعة قرارات الاستثمار الفردية وانها تقود عادة الى توزيع غير أمثل للموارد الاقتصادية بسبب عدد من العوامل الشائعة فى البلدان النامية .

R. Rodan, P, "Programming in Theory and in Italian Practice", Published in M.I.T., C.I.S., Investment Criteria and Economic Growth, Cambridge, 1955.

(٥) من الممكن أن يقسم هذا الانتقاد الى عدد من الانتقادات ، ولكننا جمعناها كلها فى مسألة واحدة وهى عدم نجاح المشروع الخاص فى تحقيق أعلى معدل ممكن لتكوين رأس المال .

(٦) وفى حالة عدم وجود استخدامات أخرى لعنصر الإنتاج فان نفقة الفرصة البديلة تساوى الصفر .

(٧) انظر مناقشة ليتل وميرلس للأسباب التى تجعل الأسعار الجارية داخل البلدان النامية غير معبرة عن النفقة والمنفعة الاجتماعية .

Little, I.M. D, and Mirrless, J.A., "Social Cost-benefit Analysis" in Meier, G., editor, Leading Issues in Economic Development, pp. 452 - 456, (Oxford University 1976).

(٨) راجع :

Taylor, O.H., A History of Economic Thought, pp. 497 - 499 and pp. 502 - 508 (McGraw-Hill, 1960).

ومع ذلك مازال هناك من يدافع بقوة عن الحرية الاقتصادية بالمعنى التقليدى وان التصرفات الفردية القائمة على المصلحة الخاصة هي التي تحقق مصلحة الجماعة ، انظر : Gordon, H.S.,

The London "Economist" and the High Tide of Laissez faire", Journal of Political Economy, Dec. 1955.

(٩) انظر :

Galbraith, J.K., New Industrial State, Chs. 6-9, (Boston, Houghton, 1967).

وكذلك فلسفة جالبريث لاقتصاديات المجتمع الغربى المعاصر في :

Galbraith, J.K. Economics and the Public Purposes (Andre Deutsch, London, 1974).

(١٠) انظر دراسة تحليلية خاصة بوضع البرامج الاقتصادية والتخطيط التوجيهى للسوق داخل البلدان المتقدمة اقتصاديا مع محاولة اعطاء اكبر قدر ممكن من التصرف الحر للمشروع الخاص ، وعلى الاخص بالنسبة لقرارات الاستثمار في :

Carson, R.L., op. cit., Ch. 20 and appendix. Johnson, H.G., Economic Planning in a Democratic Society, 9th C.I.P.A. Winter Conference (Toronto Univ., Toronto, 1963).

Boeke, J.H., Economics and Economic Policy of Dual Societies (N.York, 1953). : (١١)

Hagen, E.E. An Analytical Model of the Transition to Economic Growth, M.I.T., CIS, Document C/57/12. : (١٢)

ويمكن الاطلاع على عرض لنظرية هاجن - المجتمع القروى - في : عبد الرحمن يسرى احمد ، دراسات في التنمية الاقتصادية ( سبق ذكره ) ص ٢١٩ - ٢٢٧ .

(١٣) انظر مثلا الانتقادات اللاذعة الموجهة للمشروعات العامة في بريطانيا ، علما بان التجربة البريطانية في هذا المضمار تتميز عن تجارب بلدان اخرى رأسمالية بكثير :

Jewkes, J., A Return to Free Market Economics ? (Macmillan, 1978).

(١٤) إذا كان الأمر كذلك فلن يكون لدينا مجال للمناقشة ، بمعنى أنه إذا قررت أغلبية الناس في مجتمع ما تفضيل نظام المشروع العام والاختذ بأسلوب التخطيط بناء على « عقيدة » فإن الأمر يكون كذلك . عندئذ لا يملك الاقتصادى أن يناقش مثل هذا الوضع بمعياره ويجب أن يبحث في أفضل ما يمكن تحقيقه اقتصاديا في ظل الاختيار الذى تقرر .

(١٥) لقد استبعدنا المسألة العقائدية من البداية كحكم في هذه المسألة . ولذلك حينما نقول أن المشروع الخاص أكثر ملائمة لطبائع الناس في البلدان النامية الخ . . فإننا نقصد ما سبق أشرنا إليه وهو بساطة فكرة المصلحة الخاصة للرجل العادى وبساطة منطق الدفاع عنها وتنميتها . وكذلك أيضا يمكن القول أنه إذا كان أفراد المجتمع مؤمنون بالملكية الخاصة فلنبحث لهم عن أفضل الحلول من الناحية الاقتصادية لتوجيهها ولأجل تحقيق رغبة المجموع . وسوف يتضح هذا المعنى من خلال المقال .

(١٦) وليس أراضاء لنزعات أو أهواء سياسية لدى كبار رجال الحكم .

(١٧) انظر وجهة نظر جونسون في :

Meier, G.M. ed., Leading Issues in Economic Development, pp. 789 - 90. (3rd edition, Oxford Univ. Press, 1976).

(١٨) بذكر المعالاة في تقييم النشاط الصناعى وأهميته للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية فإننا نصف ظاهرة عامة ولكنها لا تنطبق في جميع الحالات بطبيعة الأمر ، فهناك اقتصاديات نامية لن تستطيع أن تحقق أى قدر من التنمية الا عن طريق التصنيع . ولكن تشير الدراسات الى أن عمليات التنمية الصناعية في عديد من البلدان النامية خلال الخمسينات والستينات واجهت صعاب جمة بحيث لم يتحقق من ورائها الا القليل جدا بالمقارنة بما كان متوقعا من قبل . كذلك أيضا فإن عددا من الدراسات يلفت النظر الى امكانية التنمية الاقتصادية عن طريق النشاط الزراعى او الأولى بصفة عامة . ولا يعنى هذا الراى الآخر اهمال الصناعة بل اعطائها مرتبة ثانوية . راجع :

Kuznets, S., Economic Growth and Structure, pp. 244 - 251 (N. York, 1965). Also : Johnston, B.F., and Mellor, J.W. "The Role of Agriculture in Economic Development", American Economic Review, Sept. 1961.

(١٩) يلاحظ أن بعض هذه المقترحات ذات اثر غير مرغوب فيه من وجهة نظر توزيع الدخل القومى ، وهذه الناحية ستناقش بعد ذلك في الرد على الانتقاد الخاص بعدالة التوزيع .

(٢٠) انظر تحليل خاص بظروف خلق الوفورات الاقتصادية الخارجية في البلدان النامية في :

Little, I.M.D., Mirrlees, Project Appraisal and Planning for Developing Countries, pp. 335 - 49 (HEB, London, 1977).

(٢١) انظر :

— Maddison, A, Economic Growth in Japan and the U.S.S.R., pp. 23 - 25 (Allen and Unwin, London, 1969). (London, 1957).

Johnson, H, "The Market Mechanism as Instrument of Development" in, Meier, G. op. cit., 789. (٢٢)

Carson, R., op. cit. pp. 509 - 510. (٢٣)

(٢٤) في المجتمعات النامية نجد أن سوق القرية يعقد في مكان معين في يوم معين أو أيام معينة من الأسبوع ولا توجد أية قيود على دخول السوق، ويتواجد بداخله عدد كبير من أهل القرية يعرضون سلعا شديدة التشابه أو التماثل لأن معظمها منتجات محلية خرجت في ظروف متماثلة . . وتتوافر عادة في السوق درجة عالية من المعرفة بما يجري فيه لدى جميع المتعاملين . . كل هذا يتيح درجة عالية من المنافسة تكاد تقترب من الكمال . ولكن يلاحظ بالطبع غياب شكل المشروع الحديث من سوق القرية كما أن جانب من المعاملات قد يتم عن طريق المقايضة . أما في المدن فإن الأمر يختلف كثيرا .

(٢٥) حيث أن الحكومة سوف تقوم بتقديم خدمات اقتصادية خارجية لمناطق التجمع الصناعي فليس من العدالة في شيء أن تستغل هذه في تحقيق أرباح احتكارية .

(٢٦) هناك مخاطر عديدة تترتب على نجاح النقابات العمالية في البلدان النامية في تخفيض ساعات العمل دون مقابل أو زيادة معدلات الأجور فوق الانتاجية مما يؤدي الى التأثير في عملية تكوين رأس المال بشكل مباشر والتضخم . وكذلك فإن الزيادات في الأجور قد لا تتم في هذه الظروف بطريقة متماثلة في كافة القطاعات مما يؤدي الى الاساءة الى نمط توزيع الدخل القومي . راجع أيضا : عبد الرحمن يسرى احمد ، تحليل أثر العوامل الاجتماعية على التنمية الاقتصادية ، ص ٢١ - ٢٣ ، ص ٣٩ - ٤٠ ( دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ١٩٧٢ ) .

(٢٧) يلاحظ أن عدم وجود ضغوط نقابية من العمال في اليابان على نمط مماثل لما يحدث في الغرب أتاح للصناعة اليابانية ميزة نسبية هائلة سواء في نموها أو في تنافسها مع العالم . راجع :

Maddison, A, op. cit., p. 41, 48, 76.

(٢٨) تبعا لعدد من الدراسات نجد أن نمط توزيع الدخل في عدد من البلدان الشيوعية مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا أفضل بشكل عام من نمط توزيع الدخل في البلدان المؤمنة بالمشروع الخاص . غير أن الفرق يتضاءل جدا في بعض الحالات التي تقدمت فيها عملية إعادة توزيع الدخل القومي داخل المجموعة الأخيرة ( غير الشيوعية ) عن طريق الضرائب التصاعدية على الدخل من جهة والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لذوى الدخل المنخفضة من جهة أخرى . . وفي دراسة مقارنة لنمط توزيع الدخل في الاتحاد السوفيتي وبريطانيا مثلا نجد أن هناك فرق ضئيل للغاية حتى أنه باستخدام بعض لمعايير تصبح الأخيرة وهي المؤمنة بالملكية الخاصة أفضل من الأولى . راجع :

Carson, R.L., op. cit., pp. 179- 189.

(٢٩)

— Lipsy, R., Positive Economics, pp. 389- 90 (4th edition London, 1975.

(٣٠) في نموذج شومبيتر نجد التجديد Innovation دالة لعرض المنظمين ، أما الأخير فهو دالة لمعدل الأرباح والمناخ الاجتماعي . ومصطلح المناخ الاجتماعي عند شومبيتر يتضمن الأخذ بكافة العوامل الاجتماعية والسياسية والطبقية ومستوى التعليم والقيم السائدة في المجتمع ونمط توزيع الدخل الا أن شومبيتر يؤكد أن نمط توزيع الدخل هو أهم عامل مؤثر في المناخ الاجتماعي . راجع عرض نظري في : عبد الرحمن يسرى احمد ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، ص ١٣٢ — ١٣٩ (مرجع سابق) .

Jewkes, J, op. cit., Ch. 6.

(٣١)

Penrose, E, The Growth of Firms, Middle East Oil, : انظر : (٣٢) and other Essays, pp. 312- 314 (F. Cass, London, 1971).

والاستاذة بنروز تتكلم في الصفحات المذكورة عن اسلوب التخطيط والطرق التي يدار بها المشروع العام في ظلّه وعن أن حواجز الإدارة لا تسمح اجمالا بخلق منظمين اكفاء يستطيعون — أو يرغبون — القيام بعمليات التجديد ، وهي تعطى امثلة خاصة بمصر .

(٣٣)

Schumpeter, J., Capitalism, Socialism and Democracy, Ch. 3, particularly pp. 31 - 32 (8th impression, Allan and Unwin, London, 1954).

(٣٤)

Maddison, A., op. cit., Ch. 9: "Stalinism and Primitive Accumulation 1928 - 53" particularly pp. 100 - 103.

(٣٥)

Johnson, H. in Meier, G. ed., op. cit., p. 790.

(٣٦) انظر :

Hagen, E.E., ed., Planning, Economic Development (M.I.T.C.I.S. Homewood, Illinois, 1963).

● وانتقاءات لتجربة التخطيط في الهند في :

Phagwati, J.N., India in International Economy, pp. 3 - 12 (Hyderabad, 1973).

● وتعليق الأستاذة بنروز على التجربة المصرية في :

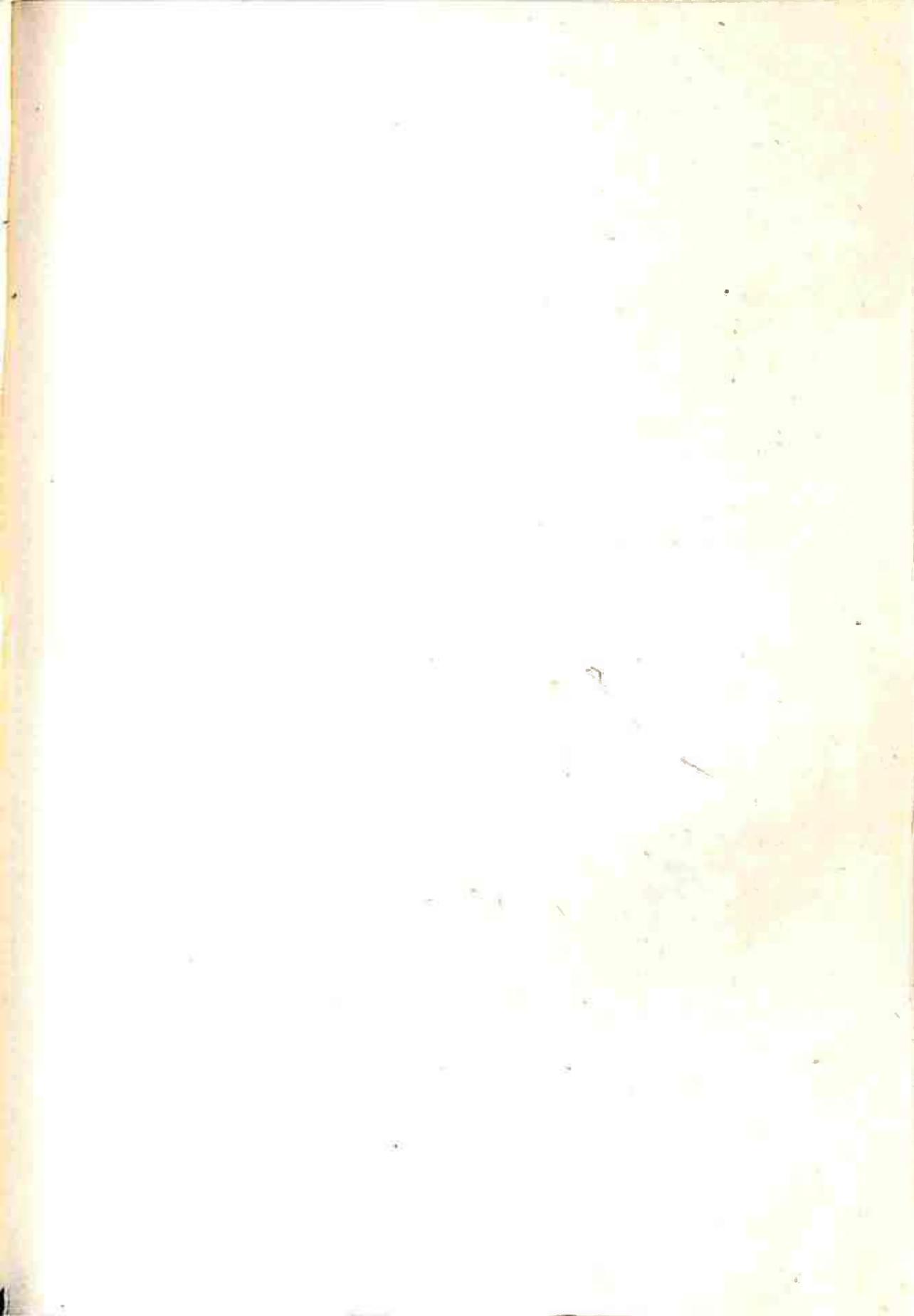
Penrose, E., op. cit., pp. 302 - 16

● وكذلك انظر :

Millikan, M.F., Comments on Methods for Reporting and Evaluating Progress Under Plan Implementation, in U.N., Dept. of Econ. and Soc. Affairs, Planning and Plan Implementation, N. York, 1967 (67 - II - B. 14).

(٣٧)

Penrose, E., op. cit., p. 309.



## الأيديولوجية السياسية

ماهيتها . دورها . علاقتها بالحقائق والقيم

دكتور محمد محمود ربيع

من الفروض المثيرة للجدل القول بأن الصراع الأيديولوجي سمة بارزة من سمات عالمنا المعاصر . وتتضاءل إمكانية الاتفاق على صحة هذا الفرض نظرا لأن الكثيرين ينظرون اليه من منظور أيديولوجي . إلا أن هذا الفرض ليس هو الموضوع الرئيسي لبحثنا . وإنما أردنا القول بأن النظر الى ذلك الصراع كمجرد نزاع أو مواجهة بين أفكار ومعتقدات مختلفة هو اتجاه يجانبه الصواب ، لأن تلك الأفكار والمعتقدات هي بدورها تعبير عن تصورات ورؤى ومصالح متعارضة (١) . ونظرا لما هو معروف من تعذر التوفيق بين مصالح الدول الكبرى أو بينها وبين الدول النامية ، فإننا نفترض أن تلك الأيديولوجيات لازالت — خلافا لما يراه البعض — تمارس تأثيرات كبيرة على النظم السياسية وعلى ما تتبناه من سياسات داخلية وخارجية .

إن أول ما تحتاجه الدراسة العلمية للأيديولوجية السياسية هو توفير أقصى قدر ممكن من الوضوح لتجاوز الضبابية المحيطة بها والنتيجة جزئيا من كثرة المدارس والتيارات التي عالجتها . لهذا ، لن نتناول في هذا البحث أيديولوجية بعينها بقدر ما سنركز على بعض النقاط الأساسية المرتبطة بدراستها . من تلك النقاط : ماهية الأيديولوجية ، ودورها ، والمصاعب التي تكتنف الاستعانة بها ، والتحفيزات التي ترد عليها في الاستخدامات العلمية ، وعلاقتها بمشكلة الموضوعية وبالجدول الذي لا يهدأ حول الحقائق والقيم .

### ١ — جذور ذلك المفهوم :

يعتبر اصطلاح الأيديولوجية اصطلاحا حديثا نسبيا بدأ استعماله منذ أقل من قرنين . وكان أول من ابتكره هو المفكر الفرنسي أنطوان دوتراسي (٢)

(١) محمد محمود ربيع ، مناهج البحث في السياسة ، بغداد ١٩٧٨ ، ص ٢٣١ .  
(٢) Antoine Louis Claude Destutt de Tracy, 'Mémoire sur la faculté de penser', Mémoires de l'Institut National des Sciences et des Arts pour l'an IV de la République: Sciences morales et politiques, tome 1er, Paris, Thermidor an IV, p. 324, cited by, H.M. Drucker, The Political Uses of Ideology, London 1974, p. 3.

في مايو آيار من عام ١٧٩٧ ليدشن به علما جديدا اسماء علم الافكار "Science of ideas"، وليشير في الوقت نفسه الى انه وان كان الاصطلاح جديدا فان لذلك العلم جذور قديمة، اما لماذا اختار مصطلحا جديدا لهذا الفرض فيرجع في رايه الى ضرورة وفائدة التفرقة بين « العلم الجديد » وبين « ما وراء الطبيعة » .

وقد يكون التفكير مجديا بأن المرحلة التي عاصرها دوتراسى كانت مرحلة الغليان التي أعقبت الثورة الفرنسية، وأنه كان واحدا ممن حاولوا القيام بعمل ثوري مماثل في مجال الفكر والعلوم انطلاقا من مقولته بأن المفاهيم الفلسفية التي سادت قبل الثورة الفرنسية - ولعله قصد الفترة المدرسية من العصر الوسيط - كانت خاطئة لاستنادها الى ما وراء الطبيعة، وأن بناء النظام الاجتماعى الجديد على حقائق العلم كفىل بتقضى الأخطاء الماضية. قد يتفق هذا مع ما ذهب اليه أحد المؤرخين الفرنسيين (٢) من أننا قد نجد صلة أقوى بين افكار عصرين متباعدين مما قد نجده بين افكار حقيتين متقاربتين تاريخيا رغم انه كان على حق أيضا في تحذيره من أنه ليست هناك مذاهب قديمة بشكل مطلق، ولا مذاهب جديدة تماما .

على كل حال، لابد من التنويه بفضل المفكرين العظام الذين ساهموا في اثناء الفلسفة الانسانية ومهدوا للثورة الفرنسية من امثال فرانسيز بيكون (١٥٦١ - ١٦٢٦) ورنيه ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠) وجون لوك (١٦٣٢ - ١٧١٤)، الذين اثروا على من أصبحوا يسمون «الأيديولوجيون» Idéologues أى المؤمنين بقوة الافكار. فقد تبين أن هؤلاء الآخرين اعجبوا بصفة خاصة بالنقد الحاد الذى وجهه ديكارت للفلسفة المدرسية، وبقدم بيكون على تحطيم أوثانهم التى كبلوا بها فكر الانسان، وباسهام لوك الذى اعتبروه منشئ اعظم ثورة فلسفية وأكثرها فائدة، كما ابدوا اعجابهم بكتابه الذى « أوضح مدى وحدود معرفتنا وجدد الإدراك الانسانى كلية » (٤) .

## ٢ - مصطلحات وتعريفات اولية :

لكن الحديث عن الأيديولوجية السياسية لابد وأن يؤدي الى استخدام مصطلحات أخرى مثل الافكار والفلسفات والنظريات والمذاهب السياسية مما يحتم ضرورة التمييز بينها وشرح العلاقات التى تربطها ببعضها توخيا للوضوح الذى استهدفناه من كتابة هذه المقدمة العامة .

A. Sudre, Histoire de la souveraineté ou tableau des institutions et (٣) des doctrines comparées de l'antiquité, Paris 1864, cité par: Marcel Prélot, La Science Politique, Que sais-je ?, Paris 1963, pp. 74, 75.

C.H. van Duzer, Contributions of the Ideologues to French Revolu- (٤) tionar, Thought; Baltimore 1935, p. 17; L. Lévy-Bruhl, History of Modern Philosophy in France, London 1899, p. 272, quoted by, H. Drucker, The Political Uses of Ideology, op. cit., pp. 4, 5.

فالفكرة السياسية *political idea* تصور عقلى لظاهرة سياسية أو شيء سياسى بمعنى حصول صورة الظاهرة أو الشيء فى الذهن . وقد عرف الانسان منذ قيام حضاراته الأولى أفكارا سياسية متعددة كانت تمثل الأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والدينية التى كانت سائدة فى تلك الحضارات .

فى مرتبة اعلى من الفكرة السياسية تأتى الفلسفة السياسية *Political philosophy* والفلسفة بصفة عامة تعنى تلك الرؤية المتعمقة أو النظرة الشاملة أو مجموعة النظرات الشاملة التى تحاول تفسير العالم ولطبيعة المجتمع والانسان . بالتالى ، تكون الفلسفة السياسية هى المعالجة المنهجية من جانب الفيلسوف لتلك النظرات والأفكار السياسية التى تدور حول تلك المسيمات .

والفلسفة السياسية قد تنسب لموضوعها أو للطبيعة الغالبة عليها فيقال مثلا فلسفة سياسية مثالية أو مادية أو توفيقية أو ليبرالية أو اشتراكية . الخ . كما قد تنسب الفلسفة السياسية لاسم صاحبها أو للمفاهيم أو المبادئ التى يعالجها فيها كما نجد مثلا فى مبدأ الخير العام فى كتابات أرسطو ، ومفهوم العضوية لدى ابن خلدون ، ومبدأ السيادة لدى جان بودان أو مبدأ الحرية لدى جون لوك (٥) .

أما النظرية السياسية فهى من وجهة النظر العلمية أرقى تلك المصطلحات المستخدمة قاطبة من حيث أنها أهل كل باحث فى محاولته للتدليل على صحة مجموعة من الفروض التى توصل إليها أو توصل إليها غيره ، والنظرية كما يراها الفلاسفة هى قضية تثبت ببرهان ، وهى تركيب عقلى مؤلف من تصورات منسقة تهدف الى ربط النتائج بالمبادئ .

إلا أن هناك فرق بين الفلسفة السياسية والنظرية السياسية يتجلى فى محاولة توفير أعلى قدر ممكن من الحجية لهذه الأخيرة بحيث تصبح نظرية سياسية علمية قامت البراهين على صحتها مما يؤهلها للوقوف على قدم المساواة مع النظريات العلمية الأخرى فى حقول الرياضة والطبيعة على سبيل المثال .

ويرى بعض علماء السياسة المتأثرين بالفلسفات الوضعية والوضعية المنطقية أن صعوبة التحقق من صحة المقولات والظواهر السياسية عن طريق التجارب الحسية يجعل النظرية السياسية فلسفية أكثر منها علمية ، وهذه نظرة متطرفة سنتناولها بالشرح والتعليق فيما بعد ، ويكفى لحض ذلك مؤقتا الكشف عن العلاقة الجدلية بين النظريات السياسية والواقع ، إذ أنها تتبثق من ذلك الواقع ثم تعود لتؤثر فيه .

(٥) جميل صليبا ، المعجم الفلسفى ، بيروت ١٩٧٢ ، المجلد الثانى ، ص ١٥٧ ، ١٦٠ ، حسن صعب ، علم السياسة ، الطبعة الرابعة ، بيروت ١٩٧٦ ، ص ٤٧ ، ٤٨ .

« فالنظرية الأفلاطونية حول تعاقب نظم الحكم مأخوذة من التجربة السياسية اليونانية ، ونظرية لوك حول حقوق الانسان الطبيعية مأخوذة من التجربة الثورية البيوريتانية ، ونظرية مونتسكيو حول فصل السلطات مأخوذة من ملاحظته للنظام السياسى الانجليزى . وقد انتبه لينين لهذه العلاقة الضرورية بين النظرية والواقع واكد انه لا ثورة بدون نظرية ثورية» (٦) .

يلتزم عالم آخر بالتصنيفات التى أرساها علماء السياسة عام ١٩٤٨ فى اطار اليونسكو فيقول ان المعنى الاول للنظرية السياسية هو دراسة تاريخ الافكار السياسية والظروف التى انضجتها وتأثير تلك الافكار على الممارسة السياسية . والمعنى الثانى هو الدراسة المنهجية للمؤسسات والسلوك السياسى فى عالمنا المعاصر مع التركيز بصفة خاصة على الابتعاد عن اية احكام اخلاقية او قيم معيارية ، ومحاولة التوصل الى احكام عامة بواسطة طرق ومناهج جمع المعلومات والتحقق من صحتها بالبرهان وليس بالحس ، ثم يستطرد ليوضح خطأ وضع المعنيين فى مواجهة بعضهما البعض نظرا لأن كلا منهما يحوى عناصر من الآخر (٧) .

يختلف المذهب السياسى Political doctrine عما سبق بسبب الموقف الذى يتخذه الانسان نفسه ، فقد يتخذ انسان ما من اية فلسفة او نظرية عقيدة له بمعنى أن يؤمن بها ولا يرضى بمناقشتها عقلانيا او طبعا لنهج علمى ، عندئذ تصبح تلك الفلسفة او النظرية بمثابة مذهب بالنسبة له يسعى الى اقتناع الآخرين بصحته والعمل بموجبه او وفقا لتعاليمه ، وفى هذا يقول العالم والفيلسوف كلود برنارد :

« ان النظرية هى الفرض الاختبارى الذى خضع لرقابة العقل والنقد التجريبي ... ولا تظل النظرية صحيحة الا اذا تعطلت على ضوء التقدم العلمى ونقدت نقدا اختباريا على هدى ما يظهر من وقائع جديدة ، اما اذا اعتبرت النظرية كاملة ، ووضعت فوق الاختبار العلمى فانها تصبح حينئذ مذهباً» (٨) .

يعرف المذهب بأنه مجموعة من الحقائق المنظمة والتماسكة والمتصلة غالبا بالسلوك ، لهذا فهى اقرب الى الايديولوجية منه الى الفلسفة او النظرية ، واذا عقدنا مقارنة بين المصطلحات السابقة لوجدنا ان الفكرة

(٦) المصدر السابق ، ص ٤٩ ، ٥٠ ، جميل صليبا ، المعجم الفلسفى ، مصدر سابق ، ص ٤٧٧ ،

Arnold Brecht, Political Theory (The Foundations of Twentieth Century Political Thought), Princeton, New Jersey 1959, p. 17.

Andrew Hacker, Political Theory (Philosophy, Ideology, Science), (٧) New York and Chicago 1961, pp. vii, viii.

Claude Bernard. Introduction à la médecine expérimentale, Paris (٨) 898, p. 349 ;

استشهد به د. حسن صعب ، علم السياسة ، مرجع سابق ، ص ٥٠ - ٥٢ .

هى أكثرها بساطة وشمولا ، والفلسفة هى فكرة منهجية ، والنظرية فكرة تحولت الى فرض علمى ، بينما المذهب فكرة أصبحت عقيدة .

### ٣ - ماهية الأيديولوجية السياسية :

تعتبر الفترة التى أعقبت القرن السابع عشر فى أوروبا ( والمسمى بعصر العقل ) والى انتهاء القرن التاسع عشر من أخصب الفترات الفكرية التى عرفها تاريخ البشرية وذلك بسبب كثرة ما ظهر فيها من نظريات وتصورات حول طبيعة الانسان وتفسير علاقاته بالأوضاع الاجتماعية آنذاك ومستقبلا . وقد ساعد على ذلك التنوع والخصوبة غنى المرحلة بالثورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أعقبت خروج أوروبا من ظلام الاقطاع فى العصر الوسيط ودخولها فى النظام الرأسمالى الصناعى وما أدى اليه من ارتفاع وعى الانسان بالوسائل المتعددة والطرق البديلة التى يمكن ان يسلكها فى تنظيمه للمجتمع وتغيير معتقداته وانتماءاته الفلسفية والدينية والسياسية ، لهذا كان طبيعيا ان تسمى الفترة كلها بعصر الأيديولوجيا وأن يصل الأمر بالبعض الى اعتبار القرن الثامن عشر المعروف بعصر التنوير داخلا فى تلك الفترة ايضا .

نتيجة لكل ذلك ، كثرت بشكل ملحوظ التعريفات حول ماهية الأيديولوجية ، وتنوعت الاجتهادات تبعا لحقل اهتمامات الكاتب فظهرت تعريفات تركز على الجانب الفلسفى وأخرى تهتم بالمضامين الاجتماعية وثالثة بالأبعاد النفسية ، كما تلونت نفس التعريفات وفقا لعقيدة المفكرين ونظرتهم للحياة والانسان وموقعهم من القيم المادية او الروحية بحيث صار من المتعذر وربما من المستحيل أن يتفق المفكرون حول ماهية الأيديولوجية السياسية وما اذا كانت ضارة أم نافعة والاسباب الداعية الى تغليب رأى او موقف على آخر ، « فأفكارنا العامة ومفاهيمنا المتعددة حول ماهية الأيديولوجية يناسب كل منها أيديولوجيتنا نحن ، بمعنى أننا نختلف لأننا ننظر الى الأيديولوجية من وجهة نظر أيديولوجية ، أى نبحث فيها من منطلق أفكارنا كمحافظين أو ليبراليين أو ماركسيين » (٩) .

منذ أيام الأيديولوجيين الفرنسيين الذين اشرنا اليهم اعلاه فان التعريف المتفق عليه بشكل واسع هو أن الأيديولوجية منظومة من الأفكار ، ويضيف قاموس ويبستر الانكليزى أن تلك المنظومة من الأفكار « تعنى بالظواهر ، خاصة تلك التى تتعلق بالحياة الاجتماعية ، وبأسلوب التفكير الذى يميز الفرد أو الطبقة » . وينتقد أحد الكتاب (١٠) هذا التعريف بسبب ما فيه من خلط ، فقسمة الأول يوحى بأن الأيديولوجية نظرية عن الظواهر الاجتماعية بشكل خاص وبالتالي يميل الى اقناع العقل بأنها قضايا

H. Drucker, The Political Uses of Ideology, op. cit., p. XII. (٩)  
Henry D. Aiken, The Age of Ideology (The 19th Century Philoso- (١٠)  
phers), New York, 1956, p. 14.

موضوعية تصف شيئاً موجوداً في هذا العالم ، أما القسم الثانى من التعريف فلا يوحى بأن الأيديولوجية نظرية وإنما أسلوب للتفكير أو نسق من المواقف وبذلك تنسم بالذاتية وتعبر عن الأسلوب الذى ينظر به الفرد أو الجماعة الى الواقع .

يتفق مع هذا التعريف ويختلف معه في نفس الوقت ما ذهب اليه مفكر آخر (١١) من أن الأيديولوجية السياسية هي « نظام متسق من الأفكار والمعتقدات يفسر موقف الانسان من المجتمع ويؤدى الى اعتماد نسق من السلوك يجسم تلك الأفكار والمعتقدات ويتفق معها » . والتشابه مع التعريف السابق واضح ، أما الاختلاف فيبدو من أن هذا الأخير أبرز الجانب السلوكى وركز على عامل الفعل الذى يقوم به الانسان تجسيدا لما يؤمن به من أفكار ومعتقدات .

ثم نلاحظ اختلافاً كبيراً بين ما سبق وبين مفهوم ثالث « (١٢) يرتب الأولويات الواجب الأخذ بها عند بحث ماهية الأيديولوجية فيقول انه من الناحية الواقعية « يجب النظر الى الأيديولوجية على أنها تشتمل على معتقدات في المرتبة الأولى ، وعلى أفكار في المرتبة الثانية . ان التمييز الأساسى بينهما هو أن الأفكار يمكن أن تخضع للبحث العلمى ( مثل الاختبار والتحقق من مدى صحتها ) ، وليس كذلك العقائد » .

ويحدد صاحب ذلك التفسير أبعادا خمسة لمفهوم الأيديولوجية يبدو متأثرا في الثلاثة الأولى منها حسب قوله بمفهوم تالكوت بارسونز عن الثقافة ، ويمكن تلخيص تلك الأبعاد فيما يلى :

- البعد الإدراكى : المعرفة والعقيدة
- البعد الأثرى : المشاعر والعواطف
- البعد التقييمى : المعايير والقيم
- البعد المنهجى : الخطط والبرامج
- الأساس الاجتماعى : التنظيمات والجماعات المشاركة

ويهتم عالم آخر (١٢) بالفرقة بين الأيديولوجيات المختلفة عن طريق التمييز بين أربعة أوجه يعتبرها هامة بالنسبة لكل منها وهى : مصادرهما التى استقيت منها ، وظائفها وخاصة تلك المتعلقة بمدى سيطرتها وشرعيتها،

(١١) Karl Loewenstein, «L'Influence des idéologies sur les changements politiques», Bulletin International des Sciences Sociales, 1953, p. 55 ;

أورد النص د. حسن صعب ، علم السياسة ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .  
(١٢) Mustafa Rejai, ed., Decline of Ideology, Chicago/New York 1971, p. 3.

(١٣) Roy C. Macridis, The Study of Comparative Government, New York 1954, cited by : M. Rejai, Decline of Ideology, op. cit., p. 12.

انتشارها ، علاقتها بتنظيم السلطة السياسية ، ولا شك أن مثل تلك المقارنات تفيدنا فائدة كبيرة في التعرف على ماهية كل منها مما يسهل عملية تصنيفها وفق معايير يمكن استنباطها .

هذا وقد سبق أن ذكرنا (١٤) أن معانى الأيديولوجية وماهيتها يمكن فهمها إذا أدخلنا في اعتبارنا أن للبشر معتقدات حول ما يمكن اعتباره حقائق وقيم ، فهم يعتقدون أن بعض التعبيرات أو الفروض تمثل أوصافا صادقة للواقع الحى ، كما يعتقدون أن هناك تعبيرات وفروض أخرى تشير الى ماهو حسن وحقيقى وعادل ، اى انهم يحتفظون بمعتقدات حول ما هو قائم فعلا، وحول ما يجب أن يكون .

فمن ناحية ، لا يمكن تسمية المعتقدات التى تقتصر على الواقع بالأيديولوجية وهو ما يعنى أن تلك الأخيرة لا يمكن أن تكون وصفية خالصة ، من ناحية أخرى ، يجب أن يشتمل البناء الفكرى على معتقدات تدور حول قيم حتى يمكن القول بوجود أيديولوجية ، وهو ما يعنى فى هذه الحالة الثانية أن الأيديولوجيات معيارية دائما - على الأقل فى جانب منها - اى أنها تعكس أو توحى بمفاهيم حول « ما يجب أن يكون » (١٥) .

من هذا المنطلق ، يطلق اصطلاح أيديولوجية على أية مجموعة من المعتقدات تدور حول « ما يجب أن يكون » بشرط أن تكون تلك المعتقدات متماسكة ومترابطة منطقيا ، وبالتالي فانه يمكن اطلاق هذا الاصطلاح على اى بناء فكرى ذو صفة معيارية ، هذا ويرتبط الايمان بمجموعة من القيم عادة بالاستعداد لتقبل بعض فروض وصفية ذات طابع نسبى .

فهؤلاء الذين يؤمنون بالأيديولوجية الليبرالية مثلا يؤكدون - من منطلق انها قيمة من القيم - أن شخصية الانسان جديرة بالتبجيل وأن كرامته يجب أن تصان وتحترم . فى نفس الوقت يعتقدون أن البشر قادرون من الناحية الواقعية على حكم انفسهم ديمقراطيا ، وأن الحكومة الديمقراطية غالبا ما تحترم الفرد وتحافظ على كرامته . بمعنى آخر فان قبول الناس الخضوع لنظام ديمقراطى مشروط بتحقيق قيمة من القيم .

أما الناقدون للأيديولوجية الليبرالية من كل المشارب فينتقدون القيم الرأسمالية للحكم على أساس أن العبرة بالأفعال وليس بالأقوال . اذ ما فائدة النصوص الدستورية أو الشعارات التى تتحدث عن احترام الفرد وصور كرامته اذا لم تكفل حرية التعبير عن الراى وفقا للمفهوم الليبرالى . ان الاغتيالات التى يتعرض لها زعماء حركة الحقوق المدنية فى الولايات المتحدة على سبيل المثال ، والمعاملة التى لقيها المعارضون لحرب

(١٤) محمد محمود ربيع ، مناهج البحث فى السياسة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ - ٢٣١ .  
Vernon van Dyke, Political Science (A Philosophical Analysis), (١٥)  
London 1960, pp. 172, 173.

فيتمام لا يمكن بحال أن تنهض كأدلة على احترام النظم السياسية الليبرالية للفرد أو صيانة كرامته ، ومثل هذا يمكن أن يقال عن كثير من لايدولوجيات الأخرى المعاصرة بما في ذلك لايدولوجيات العالم الثالث .

لقد أدخل كارل مانهايم تعديلات على المفهوم السابق للايدولوجية وأضاف إليه أن المعتقدات ترتبط بوضع المشاهد الذي يعيش في بيئة ما . فخبيرة الناس التي يكتسبونها في المعيشة في المجتمع هي التي تصوغ مفهومهم لطبيعة مصالحهم ، وبالتالي فإنهم ينظرون الى المشاكل الاجتماعية على ضوء مصالحهم ، فمعتقداتهم وأن لايدولوجياتهم هي انعكاسات لمصالحهم ولا يصح تناولها كشيء واقعي (١٦) .

إن الجدير بالملاحظة أن النتيجة التي انتهى إليها مانهايم من أن كل المعتقدات تتأثر بمصالح معتنقيها وبوضعهم الاجتماعي تتفق مع رأى كارل ماركس القائل بأن الأفكار هي من خلق ظروف الحياة المادية المتغيرة . ويقر مانهايم أن المعيار الأسمى للخطأ والصواب يكمن في اختبار الشيء ذاته وإن كان يستدرك بأن ذلك الاختبار ليس عملاً منعزلاً بل يتم في وضع يتأثر بالقيم والدوافع الإرادية (١٧) .

وبغض النظر عن المفهوم الذي سيؤخذ به لاصلاح الايدولوجية ، فإن ما يمكن أن يسمى بمعتقدات لايدولوجية تزود معتنقيها بدوافع ومبررات للعمل مع ما يصحب ذلك من قواعد وتعاليم ، وعندما تشتمل تلك المعتقدات على لايدولوجية فإنها — أى المعتقدات — لا تكون عشوائية فجأة وإنما ترتبط ببعضها في بناء فكري متماسك .

#### ٤ — دور الايدولوجية السياسية :

وقد يكون من الصعب تغطية كافة جوانب الأدوار التي تقوم بها الايدولوجية وذلك لأن كل نظام سياسى أو جماعة أو فرد قد يستهدف من الايدولوجية المتبناة أهدافاً معلنة كما قد تكون له أهدافاً أخرى غير معلنة تتعدد وتتنوع بقدر ما في هذا العالم ونظمه السياسية وجماعاته من تعقيد وتشابك . رغم ذلك نستعرض آراء بعض العلماء والكتاب حول مفاهيمهم للدور الذي تقوم به الايدولوجية .

نلاحظ بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث — وهي التي تهتمنا هنا — التي استقلت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أن الايدولوجيات الجديدة التي تبنتها تتعدى مجرد كونها أطراً سياسية لتحقيق الاستقلال السياسى (١٨)

(١٦) Karl Mannheim, *Ideology and Utopia (An Introduction to the Sociology of Knowledge)*, London 1960, first publ. 1936, pp. 49 ff.

Ibid., p. 4.

(١٧) Paul E. Sigmund, Jr., ed., *The Ideologies of the Developing Nations*, New York and London, 1963, pp. 3 ff.

والمحافظة عليه في مواجهة الاستعمار الجديد ورفع شعار الحياذ الإيجابي . . الخ . ويجد الدارس لتلك الأيديولوجيات أنها تحتوي في الأغلب على خطوط عريضة أو تصورات لما تطمح إليه قيادات تلك الشعوب في تحقيق ثورات مماثلة أو على الأقل اصلاحات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي سعيا وراء بناء الدولة الحديثة والتغلب على عوامل التمزق والتشرذم وبقايا الثقافة التقليدية وان كان كل ذلك محكوم بالطبع بمدى تقدم أو تخلف البيئة واخلاص النخبة التي تتصدى لهذه المهام الثقيلة من خلال الشعارات المطروحة والأيديولوجيات المتبناة .

ويعتبر تحقيق الأيديولوجية لحد أدنى من النجاح في قيامها بالانجازات الاقتصادية والاجتماعية المرجوة وتحديث نظم التعليم والارتقاء بالثقافة وتوغير الأسس لتنشئة سياسية سليمة شرطا أساسيا لاستقرار النظام السياسي وزيادة الاتجاه نحو بناء الأمة وتدعيم الولاء للنخب الجديدة التي تعتبر الأيديولوجية واجهة لها .

ليس أقل أهمية سواء بالنسبة للدول النامية أو للدول المتقدمة ما تقوم به الأيديولوجية في مجال التغير الاجتماعي (١٩) وخاصة اذا تذكرنا الظروف الخاصة للقرن العشرين وما يتميز به من حدة المشاكل الاجتماعية وسرعة ايقاع الأحداث مما زاد من العلاقة الجدلية بين الحركات الأيديولوجية وبين التغيرات الاجتماعية . بالمثل، زاد الصراع الأيديولوجي نتيجة لعمليات الاحلال الاجتماعي التي حدثت في أعقاب الثورات والحروب العالمية التي عرفها القرن العشرون والتي أدت فيما أدت إليه الى تغيرات مماثلة في قدرة الطبقات الاجتماعية المختلفة . ويترتب على تلك التغيرات الأخيرة تخلخل في مراكز وقدرات بعض النخب وتدعيم لمواقع نخب أخرى في تلك المجتمعات . وغنى عن البيان ما تؤدي إليه عمليات التخلخل تلك من آثار بعيدة المدى على مصالح كل طرف منها وتنعكس بالتالي على الأيديولوجيات التي يتبناها كل جانب بعد تفليها طبعاً بشعارات ديمقراطية أو دينية أو اجتماعية حسب مقتضى الحال .

تلعب الأيديولوجية دورا هاما أيضا في الصراع من أجل السيطرة على عقل وفكر الجماعات والشعوب ليس فقط من أجل كسب حرب نفسية تدور حول مشكلة معينة وإنما للضغط على الحكومات من الداخل أو لتحييد بعض الجماعات المعادية أو للترويج لتيار انهزامي يتوقف على انتشاره حسب

Carle C. Zimmerman, "Ideological Movements and Social Change" in : (١٩)  
Joseph S. Roucek, ed., Contemporary Political Ideologies, New Jersey  
1961, pp. 3 - 19 ;

كذلك : محمد أحمد الزعبي ، التغير الاجتماعي ( بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ٨ .

نتيجة حرب أو صراع معين . ويضيف البعض (٢٠) ان الثورة المذهلة في وسائل الاتصال قد مارست تحديا لا يقاوم لكثير من التقاليد الراسخة ، وقلبت بعض العقائد والمسلّمات راسا على عقب ، واضفت طابعا ايدولوجيا فريدا على الصراع الثقافي بين الحضارات المتنافسة بحيث لم تعد هناك اية منظومة فكرية أو عقيدة بمنأى عن المنازعات الايدولوجية الراهنة .

ثم نأتى الى ما يسمى بايدولوجية الـ : Mass Society (٢١) والتي نسميها مؤقتا ايدولوجية مجتمع الجماهير لتعذر ترجمة عربية دقيقة . وللكتاب رأى غريب في هذا الموضوع حول دور تلك الايدولوجية نمهد له بايجاز حتى يصير واضحا ، فقد كان خوزيه أورتيجا هو اول من استعمل هذا المصطلح *mass man (hombre masa)* عام ١٩٢٦ ليشرح به الى نمط أو نموذج جديد للفرد المتوحد غير المشخص الذي أنتجته الأوضاع المعاصرة . وهو مدين في تنظير هذا النمط الى نظريات التحلل الثقافي والحضارى وان كانت آراءه أكثر تعبيرا عن مخاوف المفكرين المحافظين من المخاطر الحالية التي تهدد النخب السياسية والثقافية من قبل ما اسماه بالحركات الجماهيرية والايدولوجيات المتطرفة ، لقد كان أورتيجا - شأنه شأن شبنجر - ينظر الى التكنولوجيا بانعدام ثقة بالغ . كما كان أورتيجا بالذات يتخوف من الأوضاع المخيفة المؤدية الى التماثل والتي تولد ذلك النمط الانسانى الجديد .

ولعل أكثر ما يدعو الى قلق محلى تلك الايدولوجية هو ان الاتجاه العام للبشرية يسير نحو المساواة الاجتماعية وانهيار التمايز والتفرد ، وان الثقافات المختلفة تتجه هي الأخرى أكثر فأكثر نحو فقد طابعها المميز . والمجتمع الحديث في رأيهم هو محصلة الانهيار العام لعناصر الفصل أو العزل التي كانت تميز المجتمعات السابقة ، وهو النتيجة الموازية أيضا لفقد الشعور بالقداسة .

ي صاحب النظرية الجديدة تطوير فكرة معاكسة للنظرية الليبرالية للفرد . ان النقيض للانسان الفردى العقلانى الحر ليس عضو القبيلة وانما هو ذلك النمط الانسانى الجديد . ورغم أن المفروض أن هذا الآخر يعيش في الوسط أو البيئة المتقدمة لحضارة حديثة فانه في الحقيقة لا ينتمى الى المجتمع المدنى فهو غير حر ويمكن خداعه واغترابه ، وهم يعرفون ذلك النمط الجديد بميله المفترض الى « المجموع » أو « الجماهير » وهو صورتها المصغرة . انه يفتقر الى الفردية ( بمعنى التمايز والتفرد ) ، والحسن الأخلاقى ، وسلامة التوجه . لهذا فهم يرون فيه البربرى الهمجى في صورته الحديثة وان كان يختلف عن سابقه الذين عرفهم التاريخ في أنه لا يهدد الحضارة من الخارج وانما يتربص داخلها بشكل غادر وينخر أبدا رحمها الرقيق . .

J. S. Roucek, ed., Preface to: Contemporary Political Ideologies, (٢٠)

op. cit., p. IX.

Salvador Giner, Mass Society, London 1976, pp. 258, 259.

(٢١)

أما الدور الشاذ للأيديولوجية الذي يراه المحللون والناقدون لهذا التيار فيستند إلى أن التكنولوجيا والرفاهية الاقتصادية والمساواة السياسية خلقت مجتمعا متجانسا أصبح الناس فيه ضحية للقوى غير المشخصة للبيروقراطية بينما صارت الأيديولوجية أو ما أسماه التعصب الأيديولوجي هو ملجأهم الوحيد والمدمر من الخواء الأخلاقي الناتج من الإلحاد وفقدان الإحساس (٢٢) .

يبقى الدور الهام الذي تقوم به الأيديولوجية بصفاتها أحد المكونات الهامة في التحليل المقارن للنظم السياسية (٢٣) . وقد اعتبر روى ماكريدس أن العناصر الثلاثة الأخرى التي تساعد على تلك المقارنة هي صنع القرار ، والقدرة ، والمؤسسات .

#### هـ - المصاعب والتحديات التي تعترض استخدام الأيديولوجية السياسية :

هناك ولاشك مصاعب وتحديات تعوق الاستعانة العلمية بالأيديولوجية في المجالات السياسية نذكر منها :

— تعذر معرفة عدد المؤمنين بحقيقة بأيديولوجيات سياسية ، وهل يفهمون فعلا معنى تلك الأيديولوجيات ومدى ذلك الفهم . كما يتعذر معرفة مدى تأثير الإيمان بالأيديولوجية ما على الفرد أو على سياسة ما (٢٤) .

— تتسم المعتقدات التي تتكون منها الأيديولوجية بأنها ليست دقيقة دائما وإنما على العكس من ذلك فإنها غالبا ما تكون مبهمه وقابلة للتشكيل بطرق مختلفة حسب اختلاف العصر والأشخاص المؤمنين بها .

— قد يكون مفهوم شخص ما للأيديولوجية التي يعتنقها في طريقه إلى التغير ، هنا يتعين معرفة وقياس مدى التغير وسببه والاتجاه الذي يسير فيه .

— قد يفسر الأفراد الأيديولوجية التي يؤمنون بها تفسيرات متعددة قد تنتهي بالاتفاق أو قد تنحرف عن مفهومها ومسارها . وتبدو أهمية ذلك عندما تكون الأيديولوجية دليلا تسترشد به حركة سياسية ما حيث يصبح للاتفاق أو الاختلاف في التفسير مغزى خاصا .

ويعتبر تاريخ الأديان والأيديولوجيات السياسية مجالا خصبا لمثل تلك الدراسات حيث يدعى كل حزب أو تكتل أو فريق أن مفهومه للدين أو

Ibid., pp. XI, XII, 74 - 76.

M. Rejai, ed., Decline of Ideology, op. cit., p. 12 ; also Roy Macridis, (٢٢)

"A Survey of The Field of Comparative Government", in : H. Eckstein and D. Apter, eds., Comparative Politics (A Reader), New York and London 1963, pp. 43 ff.

H. Drucker, The Political Uses of Ideology, op. cit., p. XI.

(٢٤)

المذهب هو المفهوم الوحيد الصحيح وما عداه مروق عن تعاليم السماء أو انحراف عن الخط السليم للمذهب السياسى مع ما يتبع ذلك من انقسامات وظهور فرق جديدة وحجج مضادة قد يصل الصراع بينها الى حد القطيعة أو اللجوء الى العنف .

لا يقتصر المفوض فقط على الأيدولوجيات نفسها وقابليتها للتفسير بطرق متعددة ، وإنما ينسحب أيضا على الأوضاع التى تطبق فيها من حيث ما قد يشوبها من ارتباك وخط . مثال ذلك وجهة النظر الماركسية التى ترى أن الأحداث التاريخية تتعرض لحركات مد وجزر ثورى . لمواجهة ذلك يخطط الماركسيون بوضع استراتيجيات معينة لمواجهة الأوضاع التى تسودها حالة من المد الثورى . كما يضعون استراتيجيات أخرى لمواجهة أوضاع الجزر الثورى ، لكن يثور الخلاف حول المعايير التى استخدمت للحكم على أوضاع ما بأنها تمثل حالة من المد أو الجزر الثورى ، ومدى إمكانية الاعتماد على تلك المعايير ، وهو ما تعكسه الآراء المتباينة للماركسيين أنفسهم حول الموضوع .

لهذا يتحتم على غير الماركسيين الذين يحاولون استخدام الأيدولوجية كطريقة للتفسير أو التنبؤ أن يهتموا ليس فقط بالطريقة التى يفسر بها الماركسيون — باتجاهاتهم المتعددة — المذهب الماركسى ، وإنما أن يهتموا أيضا بأسلوب تعريفهم للوضع والخلفية للذين يتم فيهما تطبيق ذلك المذهب .

قد تظهر مشكلة أخرى نتيجة انتماء الشخص لايدولوجيات متعارضة مثل الليبرالية والماركسية من جانب علاوة على القومية من جانب آخر ، ورغم أن تلك الأيدولوجيات قد تتفق من عدة أوجه إلا أنه من المؤكد أن تظهر بعض التناقضات خلال الممارسة اليومية مما يدفع الفرد بشكل ما الى الاختيار بينها . فى تلك الحالة ، يجب أن يشمل تفسير سلوك ما أو التنبؤ به تفسيراً أو تنبؤاً بالاختيارات التى تمت بين الأيدولوجيات التى تتنافس على ولاء الفرد .

قد يكون من المستحسن تجنب الافتراض الذى يرى أن الاعتبارات الأيدولوجية تؤثر وتتحكم فى « كل الأفعال » ، فمشاعر الطموح أو الرغبات الشخصية مثلا ليست لها طبيعة أيدولوجية ومع ذلك فهى تحل أحيانا محل الأيدولوجية فى التأثير على سلوك الفرد لدرجة أن الدوافع الشخصية للأشخاص الذين يحتلون مراكز سياسية حساسة قد تكون لها أهمية كبيرة فى تشكيل سر الأحداث . أى أنه مع الاعتراف بأن معرفة الأيدولوجية أو الأيدولوجيات التى يؤمن بها الفرد مفيدة غالبا فى تفسير سلوكه أو التنبؤ به ، فإن تلك المعرفة ليست دائما سهلة عند التطبيق (٢٥) .

## ٦ - علاقة الأيديولوجية بالموضوعية وبالصراع بين تيارات الحقائق والقيم :

كما يتعذر أن تتخذ العلوم الاجتماعية بصفة عامة موقف الحياد من الأحداث والصراعات والقوى في عالمنا المعاصر ، فإنه يتعذر أيضا قبول الادعاء بقدره المفكر على الالتزام بالموضوعية المطلقة لأن ذلك يفترض إمكان تجرد الإنسان تماما من الاعتبارات البيئية والانتماءات الشخصية . هذا مع التسليم طبعا ، بأن الحكم على قيمة الإنتاج الفكري يظل معلقا بمدى تمتعه بالحد الأدنى من الحياد المتعارف عليه وهو ما أدى في النهاية إلى الاعتراف بأن الموضوعية لا يمكن أن تكون مطلقة وإنما نسبية (٢٦) .

لهذا فإن المثقف الذين يستعين بالأيديولوجيات السياسية المعاصرة كأداة هامة من الأدوات التي تساعد على دراسة وفهم الظواهر السياسية ، يجد نفسه مضطرا إلى تحديد موقفه من الصراع المستعر بين تيارين ينادى أولهما ( ممثلا أساسا في الفلسفتين الوضعية والموضوعية المنطقية ) باستقلال العلم عن القيم كالحق والخير والجمال والحرية والإيمان والسلام ... الخ، ويرفض الثاني ذلك للأسباب التي سنشرحها فيما يلي .

فالتيار الأول ينادى بعدم الاعتراف بما تعجز التجارب الحسية عن إثبات صحته أو وجوده . كما ينظر إلى العلم نظرة جامدة تفصله تماما عن كل القيم التي يعتز بها الإنسان السوى سواء أكانت قيما روحية أو أخلاقية أو جمالية . ويرفع لواء ذلك التيار علماء السياسة المحافظون وبعض الليبراليين الذين ينكرون دور العقل ولا يعترفون إلا بما تسفر عنه التجارب

(٢٦) حول نسبية الموضوعية والقيود التي تحد منها وموقف التحليل العلمي من « الحقائق والقيم » والانفصال المنطقي بينهما والذي لا يمكن تجاوزه لإمكان إطلاق اللفظ مثل موضوعي ومنهجي على الفروض والنظريات المبنية على أو المتأثرة بقيم معينة ، حول هذه الموضوعات انظر :

A. Brecht, Political Theory, op. cit., pp. 298 - 301 ; Carl J. Friedrich, Man and His Government (An Empirical Theory of Politics, New York 1963, pp. 67, 68 ; Max Weber on The Methodology of the Social Sciences, trans. and ed. E.A. Shils, H.A. Finch, New York 1949, pp. 1 - 47 ; T. Parsons, The Structure of Social Action, N.Y. 1937, pp. 593 - 597.

والرجوع إلى مصادر أحدث حول تطور ذلك الجدل انظر :  
W.D. Hudson, ed., The Is-Ought Question, N.Y. 1969, especially John Searl's Article : «How to derive Ought from Is» pp. 120 - 134.

تكن أهمية هذه المقالة الأخيرة في أنها تحتوى هجوما مباشرا على الأسس الفلسفية لما يسمى بحياد العلوم الاجتماعية .

Cited by Fred M. Frohock, "Notes on the Concept of Politics : Weber, Easton, Strauss" in : The Journal of Politics, Vol. 36, No. 2, Gainesville Florida, Max 1974, pp. 379 - 381 ; cf. D.C. Schwartz, "Toward a More Relevant and Rigorous Political Science" in The Journal of Politics, Vol. 36, No. 1, Feb. 1974, p. 119 ; also Bernard Crick, In Defence of Politics, Middlesex England 1973, p. 190.

المعملية ، وان كانت تلك الاخيرة كما هو معروف لا تستطيع بحكم طبيعتها التحقق من وجود أو صحة تلك القيم .

يرفض التيار الثانى ذلك التعسف وينادى بدرجات متفاوتة بصعوبة الفصل التحكمى بين العلم والقيم . ويندرج تحت هذا التيار الثانى كثير من اتباع العقائد الايمانية ، والماركسيون ، وبعض الليبراليين الذين اكتشفوا عقم التيار الاول .

ادت تلك الصراعات فيما ادت اليه الى تعرض الفلسفة السياسية لاشكال كثيرة من الهجوم والنقد وخاصة في اوائل القرن الحالى على ايدى اصحاب التيار الاول المطالبين بالتححرر من سطوة القيم فى الدراسات العلمية، من امثال هؤلاء ماكس غير الذى وجدت كتاباته صدى كبيرا لدى عدد من علماء السياسة كارنولد بريشت(٢٧) الذى يعد من ابرز من عبر عن اتجاه غير القائم على ضرورة استقلال العلم عن القيم اى التمييز بين عمليات التفسير والتقييم فى العلوم الاجتماعية وما يترتب عليه من الدعوة الى الحياد ازاء القيم .

كان من اهم اوجه النقد ان الفلسفة السياسية ما هى الا سلسلة من التفسيرات للايديولوجيات ، وانها تحمل تبريرات لاغكار مسبقة تمثل فى الغالب طبقة معينة أو أية مصالح اخرى . أى ان الفلسفة السياسية لا تقوم على الاسس العلمية للمشاهدة والوصف والقياس والتحليل وانما هى معيارية تشتمل فى رأيهم على قيم ومعايير مستهلكة .

الا انه ليس هناك اتفاق على هذا الموقف حتى بين المفكرين الليبراليين انفسهم . فكارل يواكيم فريدريش مثلا ، رغم تسليمه باخطاء بعض الفروض التى وردت فى كتب افلاطون الثلاثة الجهورية والسياسة والقوانين ، يتساءل متعجبا : هل كان افلاطون مخطئا فى اصراره على ان القانون والحق هما المشكلتان اللتان تواجهان كل مجتمع سياسى ؟ يطرح ذلك موضوع العدالة ، ويفتح الباب على مصراعيه للتساؤل : ما هى الفضيلة وما هو المعيار؟ (٢٨)

ويمكن القول انه بعد تجارب طويلة فى حقول دراساتهم الاكاديمية ، فان اعدادا متزايدة من هؤلاء المفكرين يبتعدون اكثر فاكثرا عن الاتجاه المتطرف الذى ساد الاحقاب الاولى من القرن الحالى وبدأوا يسلمون باستحالة الفصل التحكمى بين حقلى التجريب والقيم .

A. Brecht, Political Theory, op. cit., pp. 3-162. (٢٧)

C. J. Friedrich, Man and His Government, op. cit., pp. 4, 5; cf. (٢٨)

B. Crick, In Defence of Politics, op. cit., pp. 198, 199, 190 ff.

يحتل الأدب السياسي بالكثير من المراتفات في هذا الشأن ، فقد جرت العادة على التمييز بين النظريات التي تقوم على التجريب وتلك التي تعتمد على القيم ، أو بين السلوكية - وهو التعبير الذي يستخدمه البعض في الولايات المتحدة للأسلوب التجريبي - وبين الفلسفة السياسية ، ويحلو للبعض أحيانا أن يميزوا بين ما هو كائن ، وبين ما يجب أن يكون وهو شكل آخر لنفس الخلاف .

يسلم بعض المفكرين بأن طوفان الكتابات حول هذا الخلاف المستعر بين المثقفين إنما يعكس تمييزا مصطنعا بين وسائل المعرفة المختلفة لأن القرارات السياسية هي بطبيعتها تتأثر بقيم صانعيها .

لهذا فانه لا داعي لافتراض وجود انقسام أو تعارض بين النظريات التجريبية وتلك المستمدة من القيم حيث انها متكاملة وتعتمد كل منها على الأخرى ، ان التفرقة بين مجالات التفسير والتقييم ليست بالوضوح الذي يتصوره البعض ، كما وأن الفصل بينهما ليس في صالح أى منهما (٢٩) .

توضح كتابات أخرى نفس التمرد على المغالاة في اتجاه النسبية حول هذا الموضوع وهو ما يهمنى في علاقته بدراسة الأيديولوجيات كما سبقته الإشارة . وينصح هؤلاء بضرورة الاستفادة من الأسلوبين والدمج التام بينهما في عملية تطوير نظريات تجريبية تسترشد بالقيم . يضيفون الى ذلك مزية أخرى وهي أنه بتطوير تلك النماذج التجريبية ذات القيم يساعد كل أسلوب منهما على كشف قصور الأسلوب الآخر ومن ثم يلفت الانتباه الى ضرورة تعديله وتحسينه (٣٠) .

ثم يصل النقد أقصاه بتعرية الادعاء بإمكان وجود موضوعية كاملة في البحث العلمى وعدم تأثر الباحث بأية اعتبارات بيئية أو قيم ذاتية كما سبق أن ذكرنا . نفى الواقع العلمى ، يقوم علماء السياسة باختيار وتنظيم المادة التي يستعملونها في بحوثهم أو محاضراتهم ، وهم يحتاجون من أجل ذلك الى اجراء عمليات انتقاء حقيقة مادون حقيقة أخرى أو شكل تنظيمى معين دون شكل آخر أو خطة بحث دون أخرى وهكذا ، قد تكون عملية الانتقاء عشوائية ولكنها في الأغلب الأعم ليست كذلك وإنما تحكمها معايير يأخذ بها كل باحث .

Frey M. Wirt, Morey, Brakeman, Introductory Problems in Political (٢٩) Research, Englewood Cliffs, N.J. 1970, pp. 2, 3; Stephen L. Wasby, Political Science, The Discipline and its Dimensions, An Introduction, New York 1970, p. 303.

Robert T. Golembiewski, et. al., A Methodological Primer for Political (٣٠) Scientists, Chicago 1969, pp. 450 - 455

وقد عبر عالم آخر عن ذلك بقوله انه رغم المطالبة ببحوث محايدة أو خالية من القيم ، فان عدم وجود معيار متفق عليه لاختيار الموضوعات الهامة للدراسة يدفع العلماء الى اختيار موضوعات أخرى تتفق مع مصالحهم الخاصة ، واختيار المتغيرات التي يدرسونها من تلك الموضوعات .

« وإذا كنا عاجزين عن تنحية قيمنا جانبا بشكل كامل في اختيار ماندرس فان ذلك يبرز نقدا هاما هو ان التفرقة بين الحقائق والقيم تتناقض مع تجربتنا الذاتية » (٢١) .

في ختام هذا البحث نقول انه رغم التحفظات التي ترد على استخدام الأيديولوجيات السياسية ، ورغم الخلافات الحادة بين التيارات المدافعة عن أولوية الحقائق أو القيم ، يجب عدم المغالاة في الصعوبات التي تعترض الباحث أو رجل السياسة عند الاستعانة بها ، خاصة وانها اثبتت فائدة كبيرة في تفسير الأسباب والخلفيات وراء قيام نظم الحكم في الدول الرأسمالية والاشتراكية ، وكذلك شرح أسباب الحركات القومية التي اجتاحت أوروبا ثم بقية أنحاء العالم بعد ذلك .

ولاشك أنه سيكون من دواعي الاستغراب أن يقوم باحث بتفسير مواقف القوى الكبرى في المنظمات الدولية ، أو وصف التطورات السياسية الهامة التي حدثت في العالم خلال الاحقاب الماضية دون أن يشير مباشرة أو بشكل غير مباشر الى واحدة أو أكثر من الأيديولوجيات السياسية لعالمنا المعاصر .

## التقدم التقنى والديمقراطية الليبرالية

د. عبد الله سيد هدية

كلية التجارة - جامعة أسيوط

تدعى كثيرا من الدول المتخلفة الواقعة في آسيا وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط ، أنها تأخذ بالنظام الديمقراطى الليبرالى وتطبقه في حياتها على كل مؤسساتها وأجهزتها .

ومع تسليمنا بأن النظام الديمقراطى الليبرالى لا يأتى من فراغ وإنما هو نتاج شرعى لبيئة معينة ، تفاعلت فيها عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية متعددة ، ومريت بمراحل مختلفة ، حتى أنتجت هذا النظام ، ومع ادراكنا بأن البلاد المتخلفة لتي أخذت سمات الديمقراطية الليبرالية، أسفرت تجربتها عن ديمقراطية شكلية وسطحية ومع تسليمنا بأنه لا يجوز الادعاء بممارسة هذه الديمقراطية دون تطوير أساسى في هيكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مع تسليمنا بكل ذلك ، الا أن هذا اقتضى أن نوضح في هذا البحث بيئة هذه الديمقراطية الليبرالية بأن حددناها في الفصل الأول . بأنها مجتمعات رأسمالية ومجتمعات متقدمة تقنيا مع توضيح أثر التقدم التقنى على هذه الممارسة الديمقراطية .

ثم وضعنا في فصل ثان : حدود العلاقة بين هذا التقدم التقنى وبين هذه الديمقراطية الليبرالية مع ابراز رأينا .

وإذا كان هذا البحث يدور أصلا حول التقدم التقنى وعلاقته بالديمقراطية الليبرالية فإن هذا اقتضى أن نتعرض لهذه المجتمعات الليبرالية ونعرض للتقدم التقنى كأحد عناصرها ، وكإنتاج أساسى لتجربتها عبر المراحل الاقتصادية والاجتماعية . . التى اجتازتها لأنه من الصعوبة بمكان أن نعرض لهذا التقدم التقنى مستقلا عن البيئة التى نشأ فيها ومنفصلا عن الأرض والظروف التى نبت فيها ، لذلك خصصنا الفصل الأول للعنصر الأول - وأن كان في عجلة - في هذه المجتمعات وهو الرأسمالية ثم العنصر الثانى وهو التقدم التقنى وأثره في ممارسة الديمقراطية الليبرالية . وفي الفصل الثانى : عرضنا لحدود هذه العلاقة بين هذا التقدم التقنى وبين الديمقراطية الليبرالية .

وهكذا تكون الصورة كالتالى :

**الفصل الأول :** البنيان الاقتصادى والاجتماعى للمجتمعات الليبرالية .  
Les Structures Socio-économiques des sociétés libérales.

وعرضنا فيه لنقطتين :

Le Capitalisme Industriel

( ١ ) الرأسمالية الصناعية

Le Développement Technique

( ١ ) الآراء المتعددة .

**الفصل الثانى :** حدود العلاقة بين التقدم التكنى والديمقراطية الليبرالية  
Les limites de la liaison entre développement et démocratie li-  
bérale.

وعرضنا فيه لنقطتين :

( ١ ) الآراء المتعددة .

(ب) الوضع فى الدول المتخلفة

La situation en pays sous-développés.

## الفصل الأول

### البنيان الاقتصادى والاجتماعى للمجتمعات الليبرالية

#### أولا - الرأسمالية الصناعية :

تمتلك الأنظمة السياسية والليبرالية سمات خاصة تميزها عن غيرها :  
مجتمعات رأسمالية تقوم على حرية المشروع ، الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ،  
مجتمعات صناعية ذات تقدم تكنى متطور جدا ، مجتمعات فردية تستند على  
أطار فلسفى هو الايدولوجية الليبرالية .

وإذا كان الجديد ينبثق من قلب القديم ، فهذه الأنظمة الليبرالية - لم تأت  
فجأة - وإنما تطورت من داخل الأنظمة الملكية الارستقراطية التى ميزت  
أنظمة القرون الفائتة فى أوروبا ، ولهذا - لا عجب - ان حملت هذه الأنظمة  
الليبرالية الى اليوم بعض سمات هذه الأنظمة الارستقراطية ، وان ادخل  
عليها بعض التعديلات الحديثة مثل احلال الملكية الوراثية بدلا من الملكية  
المستمدة سلطاتها من الله ، تأليف الحكومات من الصفوة élites بدلا من  
الارستقراطيين التقليديين . . . وتظهر هذه السمات فى الملكية فى انجلترا ،  
فى السويد ، هولندا ، بلجيكا ومجلس اللوردات فى بريطانيا . . .

وإذا كانت هذه المجتمعات مجتمعات رأسمالية ، فقد شهدت شكلين  
للمرأسمالية الصناعية ، الشكل الأول الذى ازدهر واتخذ طابعه فى الفترة من  
١٨٤٨ حتى ١٩١٤ ، أى بداية القرن التاسع عشر - بالتقريب - ثم كانت

فترة الانتقال وهى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية — الى الرأسمالية المعاصرة (١) .

واهم سمات هذه الرأسمالية الصناعية فى شكلها الأول اعتمادها على الفحم كمصدر أولى للطاقة وتعد — بالتالى — آلة البخار قوة الإنتاج الرئيسية، وتميز بكثرة وحدات الإنتاج أو بتعبير آخر ، بقرية هذه الوحدات أى أن كل وحدة من هذه الوحدات لم يكن فى مقدورها أن تسيطر على السوق ، بل كانت تخضع له ، شأنها فى ذلك شأن ، الذرة الصغيرة التى لا تؤثر باستبعادها أو اضافتها فى الشيء الذى تدخل فى تكوينه ، ويقود هذا الوضع حتما ، الى أن تستمر المنافسة بين هذه الوحدات ، لذلك يطلق عليها أحيانا — رأسمالية المنافسة أو الرأسمالية « الذرية » ، إلا أن روح المبادرة والمنافس بين الأفراد فى هذه الرأسمالية تبلغ درجة عالية فى البنيان الاقتصادى (٢) .

وعلى صعيد علاقات الإنتاج ، كانت تتميز هذه الوحدات — غالبا — بطابع الملكية العائلية ، وقد لعبت البنوك فى هذه الفترة دورا هاما لاسيما فى مجال الائتمان وأن كانت تتسم بالتعدد والضعف .

### نوع الديمقراطية الليبرالية فى هذه المرحلة :

استطاعت هذه الرأسمالية — بخصائصها السالفة — أن تفرز ايدولوجية وبنينا فكريا يتطابق معها ويعبر عنها ، تؤثر فيه ، ويؤثر فيها ، وقد أنتجت على صعيد النظم السياسية تنظيمات وأساليب تتوافق معها ، فقد عرفت منافسة المرشحين فى الانتخابات شأنها فى ذلك شأن منافسة البائعين فى السوق ، وتقضى هذه المنافسة القيام بمجهود كبير على صعيد الاعلان والدعاية ، تماما مثل الاعلان والدعاية لسلعة ما فى السوق لجذب المستهلكين اليها ، وتتشابه المناقشات البرلمانية والتسويات التى تقوم بين ائفئات والكتل داخل البرلمان مع مناقشات الأعمال واتفاقات السوق والبورصة ، كما أن معظم الاحتياجات متروكة للاشباع الفردى الخاص وللعبة المنافسة فى السوق ، وبالتالي كان دور الدولة ضعيفا ، وينحصر فى الجيش والبوليس والقضاء .

(١) نقصد بالمجتمعات الرأسمالية — بالمعنى الواسع للكلمة — تلك المجتمعات التى تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، ونقصد بها — بالمعنى الضيق — تلك المجتمعات التى تعتمد فيها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج على الصناعة والتجارة كعناصر رأسمالية وجوهرية فى الإنتاج ، وذلك بعكس المجتمعات الزراعية حيث تكون الأرض هى وسيلة الإنتاج الجوهرية. ويرتبط على هذا ، أن المجتمعات الزراعية يمكن أن تكون مجتمعات رأسمالية إذا كانت تستند على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، ولهذا وتجنبنا لكل خلط نعى بالرأسمالية هنا الرأسمالية الصناعية — المعنى الضيق للكلمة .

(٢) المحجوب رفعت — النظم الاقتصادية ص ٤٨ .

## الراسمالية المعاصرة :

تفتقر هذه الراسمالية عن الاولى افتراقا كبيرا ، سواء من حيث السمات العامة لها او من حيث ماهية الديمقراطية الليبرالية التى تتطابق معها (١) .

ومن الزاوية الاولى ، نجد ان الكهرباء والبتترول ، وقريبا الطاقة الذرية ، حلت محل الفحم كمصدر للطاقة ، وغدت الاختراعات التقنية للالات اكثر تعقيدا واكثر كمالا ( الطائرات ، الكرونيك ، مولدات المفاعلات الذرية ، العقل الآلى .. ) وبلغت الاستثمارات الصناعية درجة هائلة من التركيز ، تخرج عن نطاق قدرة الأفراد ، بحيث اصبح يقوم بها شركات عملاقة او مجموعة من الشركات الهائلة الحجم والتي تبنت اساليب حديثة في العمل والانتاج منها الترشيد او العقلنة ، والتنظيم والتخطيط والتنسيق والاتفاقات بخصوص السوق او الانتاج او الثمن ، بحيث اصبحت تلعب دورا كبيرا ملموسا في حياة المجتمع بكل افراده .

واذا كانت الراسمالية في نشأتها الاولى ، تكيّف وسائل الانتاج سلعا تتمشى مع رغبة واحتياجات المستهلكين ، اصبحت الراسمالية المعاصرة ، تكيّف وتصوغ رغبة المستهلكين وأذواقهم وميولهم مع ما تنتجه من سلع وبضائع ، وذلك عبر نفقات الدعاية الهائلة التى تقوم بها من خلال أجهزة الاعلام والاعلانات بحيث تخلق خلقا الميل والرغبة لدى المستهلك في شراء السلعة التى تنتجها (٢) .

وتجاوزت شركات كثيرة مرحلة الاتفاقات الى مرحلة الاندماج مما اعطاها حجما هائلا وقوة جبارة ساعدتها على الاحتكار وتعزيز سيطرتها الاقتصادية .

ولم تكن البنوك بدور منح الائتمان ، وانما عدت بنوكا مشاركة في ملكية هذه الشركات واجهزة قيادية في ادارة اقتصاد المجتمع بأسره .

ومن الزاوية الثانية ، وهى الديمقراطية الليبرالية التى تتطابق مع هذه الراسمالية الصناعية في ثوبها الجديد ، نلاحظ انها اختلفت كثيرا عن صورة الديمقراطية الليبرالية في المرحلة الفائتة .

## صورة الديمقراطية الليبرالية المعاصرة :

كان من الطبيعى ، أن تدخل هذه الراسمالية المعاصرة بخصائصها وسماتها السالفة في تنافس وتعارض مع أنظمة الديمقراطية الليبرالية في المرحلة الراسمالية السالفة ، فهى بحاجة الى دولة قوية لا تقنع بوظيفة

(١) M. Niveau, Histoire des faits économiques contemporains, 2ed. 1969, p. 188.

(٢) F. Peraux, Le Capitalisme, Coll. "Que sais-je ?" p. 37.

« الدولة الحارسة » وانما يتعين أن تتدخل الدولة لفرض تنظيمات واساليب معينة ، وتقوم بعمل التخطيط الفردى للحفاظ على النظام الرأسمالى من الأزمات ، ولذلك ظهر الميل واضحا الى أضعاف البرلمان وتقوية الحكومة وتركيز السلطات فى يدها ، وعدم اطلاق حرية الانتخابات وانما تقيدتها بجملة من الشروط ، تتلاءم مع الحفاظ على مصالح هذه الاحتكارات ، كما تطورت أجهزة الاعلام بحيث لم تعد تعبر عن فرد واحد أو جماعات صغيرة وانما عن الاحتكارات العملاقة ومسالحتها لاسيما بعد أن أصبحت الصحافة كصناعة تستلزم رؤوس أموال هائلة فى الطباعة والتوزيع (١). وغدا الأمر أنه لا يستطيع أن يلبى هذا ويوفره سوى هذه الشركات العملاقة ، ولذا بات يطلق اليوم على الصحافة فى أوربا « صحافة الصناعة » (٢) . فمن النادر أن لا تجد مؤسسة صناعية عملاقة تملك صحيفة تعبر عنها وتدافع عن مصالحها ، فمن شركة « فيات » فى ايطاليا الى مصانع مارسيل داسو فى فرنسا الى احتكارات البترول والسيارات والصلب فى أمريكا (٣) .

### ثانيا - التطور التقنى :

إذا كنا قد قلنا أن الديمقراطية الليبرالية هى نتاج للمجتمعات الرأسمالية الصناعية فانها أيضا ترتبط بالتقدم التقنى ارتباطا وثيقا ، حيث نلاحظ أن هذه المجتمعات الرأسمالية التى نشأت فيها هذه الأنظمة الديمقراطية هى مجتمعات متقدمة كثيرا تقنيا ، حتى مال الكثير من الكتاب الى اعتبار هذا الارتباط السبب بالنتيجة ، إذ لا توجد أنظمة الديمقراطية الليبرالية الا فى البلاد المتطورة تقنيا ، ويدل على ذلك طبيعة تلك المنطقة التى قامت فيها هذه الأنظمة ، فحول هذه المنطقة دولا صناعية أكثر تطورا وتقدما من سائر البلاد الأخرى ، كما أن البلاد المتخلفة عندما طبقت هذه الديمقراطية ، أسفرت تجاريها فى ذلك عن تطبيق سطحى وشكلى لهذه الديمقراطية ، وتظل السلطة الحقيقية محصورة فى يد فرد واحد أو عدة أفراد قلائل .

وتنعم شعوب البلدان المتقدمة بأثار التطور التقنى ، الذى عمم الوسائل المادية المربحة فى الحياة اليومية ، إذ لا تخلو المنازل والمباني من أكثر من آلة للقيام بالشئون المنزلية ، وشئون العمل فى الإدارات والمكاتب ، وآلات أخرى حديثة تساعد فى البناء وفى الانتاج ، الأمر الذى انعكس أثره على أفراد هذه المجتمعات ، فوغروا كثيرا من الوقت والجهد .

والشئ الجدير بالذكر أن هذه الآلات التى تستعمل فى الحياة اليومية ليست مقصورة على طبقة معينة أو فئة بعينها ، بل معممة فى كل أنحاء المجتمع ، يستعملها مجموع أفرادها تقريبا - سواء فى الريف أو فى الحضر ، وفى تناول كل فرد وبتكاليف ميسرة .

J. Strachey, Contemporary Capitalism, Londres, 1956, p. 69. (١)

Maurice Duverger, Sociologie Politique, Thémis - Paris, p. 170. (٢)

R. Aron, Dix-huit Leçons sur la société industrielle, 1968, p. 176. (٣)

ونلاحظ أن هذا التقدم التقنى وآثاره في حياة الأفراد يغيب عن الدول المتخلفة حيث تستعمل أدوات قديمة وبالية وتتطلب تكاليف باهظة وتستغرق وقتا كبيرا وتأخذ مجهودا شاقا ، وإذا وجدت آلات التقدم التقنى فهي عند فئة قليلة مترفة حيث تتطلب نفقات كثيرة باهظة ، فهي غير معممة ولا تشمل معظم مجالات الحياة .

كما يميل البعض الى ان هذه الدول المتقدمة هي في وضع احتكار لهذه التقنية تحجبها عنها ولا تنقلها لها الا في قطاعات محدودة جدا ، تدار بواسطة هذه الدول المتقدمة (١) .

وعلى العموم ، فان الكثير من الكتاب الغربيين يربطون بين انظمة الديمقراطية الليبرالية وبين التقدم التقنى (٢) . ونوضح هنا في السطور التالية جوهر هذه العلاقة ثم حدودها وتناولها من ناحيتين :

**أولها :** أثر التطور التقنى في تخفيف التناقضات عن طريق رفع مستوى الحياة العام للأفراد وتقليل الفوارق الاجتماعية بينهم ثم اثر ذلك على الممارسة الديمقراطية .

**وثانيها :** اثر التقدم التقنى في ارتفاع الوعى عن طريق رفع المستوى التعليمى والثقافى واثرت ذلك على الممارسة الديمقراطية .  
ثم ثالثا : نبين حدود هذه العلاقة مع توضيح رأينا .

### ١ - التطور التقنى وأضعاف التناقض :

لا تقوم هذه الديمقراطية الليبرالية - بكل مظاهرها المميزة التي ذكرناها سلفا - الا في البلاد ذات التناقضات غير العميقة وغير العنيفة بين مختلف طبقاتها الاجتماعية اذا التقدم التقنى وارتفاع مستوى الحياة يخفف من حدة هذه التناقضات ، برفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لكافة الطبقات ، ويقلل من الفوارق الرهيبة بين الطبقات بحيث تكاد تتقارب في نمط الحياة الاساسى والسلوك اليومى العادى ، وحدة المأكل والملبس والسكن والتعليم والصحة .. وتبقى الفوارق في قضاء اوقات الفراغ والتسلية وقضاء الاجازات الصيفية . ويتضح ذلك على النحو التالى :

#### (١) ارتفاع مستوى الحياة العام :

زود التقدم التقنى انسان هذه البلاد بوسائل فعالة للسيطرة على الطبيعة ، سمحت له بزيادة انتاجه بنسب معقولة ، مبشرا بوضع نهاية لظاهرة أساسية - طبعت معظم مجتمعات القرن الفائت - ، وتضرب - بدون رحمة - مجتمعات البلاد المتخلفة ، وهي القحط وقلّة الموارد ، حيث عاشت المجتمعات آثار المشكلة الاقتصادية بكل حدتها ، والتي تكمن في حاجات متعددة وتزايد باضطراد وموارد محدودة غير كافية لتلبية هذه الطلبات المتزايدة لانسان البلاد المتخلفة .

Amin, Samir. Le Développement inégal, Paris, 1974, p. 99. (١)

R. Aron et Duverger, Ibid pp. 67-88-91. (٢)

ويرى «دوغرجه» أن كل المجتمعات - بدون استثناء - كانت قبل القرن العشرين غير قادرة على تلبية كل احتياجات مواطنيها الضرورية - حتى في البلاد التي يطلق عليها اليوم «بلاد صناعية متقدمة» - من المسكن والمأكل والملبس . . . ولكن تعدل هذا الوضع بعد انتهاء عصر الثورة الصناعية الأولى وما صاحبها من آلام ضربت الطبقات العاملة والفقيرة وعانت منها أشد المعاناة ، فبعد انتهاء هذه الفترة ودخول هذه البلاد عصر التصنيع وما جلبه من زيادة الإنتاج ، بدأت تضمن هذه المجتمعات لمواطنيها الحاجات الأساسية تقريبا ثم اقتربت من تغطية الحاجات الثانوية ، وتكاد - الآن - أن تضمن لغالبية مواطنيها الحاجات الكمالية من الراحة وأوقات الفراغ والثقافة (١) .

ويميل الكثير من أن هذا الرخاء الذى تشهده هذه البلاد الصناعية المتقدمة ساهم فيه الى حد كبير انسان البلاد المتخلفة ، فبعد فترة الاستعمار المباشر ونهب المستعمرات وتراكم رؤوس الأموال في الدول المستعمرة ، وانعكاس ذلك على هذه البلاد الاستعمارية (الصناعية المتقدمة) من تقدم وتحقيق معدل نمو مرتفع ، جاءت هذه الفترة التي غير فيها الاستعمار شكله وأساليبه ، وربط المستعمرات السابقة (البلاد المستقلة حديثا) بروابط اقتصادية متعددة عبر الأسواق الرأسمالية ، حيث مازالت هذه البلدان تتخصص في محصول زراعى واحد أو مادة خام واحدة أو مادتين ثم تتجه هذه المواد الى البلدان الرأسمالية مقابل ثمن بخس ، ثم تصدر الى هذه البلدان مواد مصنعة بثمن عال ، يقود الى الاضطراب والخلخلة في موازين مدفوعات هذه البلدان مما يجعلها بلاد مدينة على الدوام كما تصبح هذه البلدان سوقا رخيصة للأيدى العاملة ، وفائض القيمة الذى يجنى من وراء العمال البائسين لهذه البلاد ، لا يستثمر مرة أخرى في هذه البلاد وإنما يتجه صوب هذه البلاد المتقدمة ليزيد من تراكم رؤوس الأموال لديها ، أو يستثمر في جهة أخرى . . . وهكذا دواليك .

ولاشك أن هذه النظرة الأخيرة تحمل قدرا كبيرا من الصحة ، حتى أن «شارل تبهليم» يفضل اطلاق لفظ البلاد «المستغلة» على هذه البلاد بدلا من المتخلفة .

### ( ب ) اضعاف التناقض :

يخفف التقدم التقنى واحدا من المصادر الأساسية لتفجير التناقضات في قلب المجتمع ، فوضع القحط والمجاعات تنتج أساسا من قاعدة أساسية هى عدم التساوى في توزيع الموارد المتاحة : حيث توجد أقلية محظوظة تكاد تستأثر بنصيب الأسد من هذه الموارد المحدودة بينما الأغلبية الساحقة من المواطنين تعاني من شظف العيش وتقاسى من حرمان خطير . . . ويقود

Maurice Duverger, Institutions politiques et Droit Const. Paris, (1) 1971, p. 64.

عدم التساوى هذا الى خلق تناقضات في منتهى العمق : الحقد والكراهية في قلوب الاغلبية ضد هذه الاقلية المحظوظة ، وتزايد التناقضات وتتصاعد الكراهية ويضطرد الحقد ويدفع هذا الاقلية التي في يدها زمام السلطة السياسية الى العنف وممارسته ضد الفئات الواعية من هذه الاغلبية ، ويدفعها احساسها بعدم الأمان الى تحويل ثرواتها الى اماكن أخرى في العالم أكثر امانا وأكثر استقرارا ، في نفس الوقت — الذى تصعد فيه العنف ضد شرائح كثيرة من الاغلبية ، التي سرعان ما تنظم نفسها للدفاع والرد اولا ثم الى التقدم التقنى الذى وفر هذه الأشياء المادية بكثرة (٢) .

لاشك أن التقدم التقنى يخفف كثيرا من هذا الوضع سالف الذكر ، انه لا يلغى عدم التساوى الاجتماعى ولكن يخفف من حدته ويكسر قسوته ، فبالرغم من تعدد فرص العمل في المجتمعات المتقدمة وتنوع الدخول الا ان التقدم التقنى ساهم الى حد كبير في سد الفجوات القائمة في مستويات الحياة الموجودة لأنه ضمن الأشياء الأساسية بل والكمالية أيضا — الى حد ما — للفرد من مواطني هذه البلاد . ان الهوة القائمة بين « روكفلر » مثلا وبين عامل يدوى في الولايات المتحدة ، أقل بكثير من تلك الهوة التي كانت قائمة بين « بارون » العصر الاقطاعى وبين عبدة او رقيق الأرض . ان هذه المجتمعات الصناعية تتطور اليوم نحو اختفاء مظاهر البؤس والحرمان في جانب ، ومظاهر الثراء المخيف في جانب آخر ، فهى تسير نحو تحقيق التوزيع العادل النسبى لشروط الحياة (٢) .

لقد وفر التقدم التقنى الأشياء الضرورية والكمالية لغالبية السكان ، وخفت الشعور بالحرمان والاحساس بالعوز ، وقلل التوتر في المجتمع ، فعندما تكون الغالبية بائسة رثة الثياب تسكن في أكواخ قذرة بالية ، وتعانى من الجوع ، وتلطخ — وهى ممددة في الشوارع — بالطين على اثر مرور عربات الاقلية الثرية بجوارهم ، تحمل هذه الاقلية الى قصورها . . ان وضعا كهذا يعد ظرفا مناسباً لكى تمتلئ الصدور بالحقد والكراهية ، ويدفعها الى استخدام العنف لاستخلاص حقوقها ، وذلك بعكس الوضع الذى يوغر للانسان الأشياء الضرورية ، فعندما تسبق سيارة أحد الاغنياء « المرسيديس » سيارة أحد العمال أو المواطنين ماركة « فيات » سيشعر الأخير بالفيظ والحسد ولكنه لن يكون مطلقا مثل الحقد والفيظ الناتج عن الوضع الاول ، وبذلك يغدو الصراع السياسى أقل عنفا وأقل حدة ، والفضل في ذلك يعزى الى التقدم التقنى الذى وفر هذه الأشياء المادية بكثرة (٣) .

### ( ج ) امكانيات تحقيق الديمقراطية الليبرالية في البيئة الفنية :

لا مراء أن اضعاف التناقض وتطور الوعي وارتفاعه ، تمثل شروطا ضرورية لعمل الأنظمة السياسية الليبرالية ، وتستند هذه الأنظمة الى مبادئ

H. Marcuse, Eros et civilisation, 1968, p. 134.

J. Ellul, La technique ou l'enjeu du siècle, 1954, p. 108.

M. Duverger, Ibid., p. 65.

(١)

(٢)

(٣)

اساسيين : يتمثل اولهما في احترام احزاب السلطة احزاب المعارضة وسماحها لها بالعمل واستخدام الوسائل المادية المعروفة للدعاية لنفسها ومحاولة جذب المواطنين حولها .

ويقضى المبدأ الثانى بتنافس احزاب المعارضة مع احزاب السلطة من خلال الانتخابات وتستطيع الاولى عبر هذه الانتخابات - ان تطرد الثانية وتفوز عليها وتحتل مكانها .

ويوجب « ميكائزم » هذه المبادئ ان يعمل في بيئة خالية من التوترات الاجتماعية العنيفة ، والتناقضات فيها بين الطبقات الاجتماعية ليست عميقة وانما يمكن ان تحل هذه التناقضات داخل اطار الأنظمة الليبرالية ، بوسائلها الشهيرة والانتخابات ، الاستفتاءات المناقشات البرلمانية ، التصويت ..

ولكن عندما يصبح الانقسام الطبقي عميقا ، يكون من الصعوبة حل هذا الانقسام عن طريق « الرخى واللين » وتفقد الأساليب الديموية العنيفة هي الطريق لحل هذا التناقض .

ان للتعايش السلمى بين الطبقات وبعضها يعد امرا معقولا في البيئة الاولى ، وتتصارع هذه الطبقات صراعا سلميا عبر الوسائل المشروعة التى كفلتها هذه الأنظمة الليبرالية ، ولكنه يستحيل الى حرب لا هوادة فيها هذا التعايش في ظل انقسامات عميقة وفوارق رهيبه بين طبقات المجتمع ، تماما مثل الأمم ، تتعايش مع بعضها اذا تقاربت مستوياتها ويصبح هذا التعايش مستحيلا اذا شعرت احداها بظلم الأخرى لها ، وقد طبع هذا الشعور الأمم المستعمرة في بداية هذا القرن ، حيث تطورت الحركة الوطنية بها هادفة الى الانعتاق من ربة المستعمر ، وتم لها ذلك بالفعل عقب الحرب العالمية الثانية .

واذا كان المحافظون في السابق يخشون من أن تأتى الانتخابات الحرة داخل اطار أنظمة الديمقراطية الليبرالية باليسار الى السلطة ، مع ما يترتب على ذلك من تأميم المشروعات الخاصة واحتمال تصفية المعارضين جسديا ، فان اليوم وازاء هذه التطورات العديدة التى حدثت في بنية هذه المجتمعات الديمقراطية وحصول العمال على مكاسب كثيرة مادية ومعنوية ، فان اليسار ( الأحزاب الشيوعية ) الفرنسية والىطالية عدلت كثيرا من تعاليمها الكلاسيكية ومواقفها للحفاظ على هذه الأوضاع وكل ما حققه المجتمع الليبرالى من مكاسب وانهار الكثير من دعواهم ومطالبهم ولم يعد له مبررا اليوم أمام الوضع المادى الجيد الذى يعيشه العامل الأوربى اليوم (١) ، اذ يوجد في منزله الضروريات ويستمتع بالكماليات بجانب حريته السياسية في التحدث والاجتماع وتكوين الأحزاب . وذلك من خلال نقابات قوية وتجمعات ضاغطة ، وتتمتع هذه

(١) مجلة السياسة الدولية - العدد ٥٠ - أكتوبر سنة ١٩٧٧ ص ٧٥ .

المؤسسات باستقلال نسبي عن القوى الاحتكارية التي تملك السلطة الاقتصادية والسياسية ، بحيث أصبحت هذه القوى لا تنفرد بصنع القرار الاقتصادي أو السياسي وإنما تعمل حسابها لهذه القوى التي تعبر عنها الأحزاب السياسية ذات الاتجاهات الاشتراكية والنقابات العمالية القوية .

وغنى عن البيان ، أن الطبقات المقهورة إذا لم يكن يسمح لها بالتعبير عن نفسها وتحديد مسارات لها تمتص غضبها وكبتها ، فلن يكن أمامها — بعد حين — سوى العنف تستخدمه لنيل حقوقها وإعادة التوازن في المجتمع ، والمجتمعات المتقدمة صناعيا هي التي تسمح لهذه الطبقات بالتعبير عن نفسها مما يهيء عمل هذه المؤسسات للعمليات الديمقراطية ويربط الديمقراطية الليبرالية بالمجتمعات المتقدمة صناعيا الفنية .

## ٢ - التقدم التقنى وارتفاع الوعى :

تفترض الديمقراطية الليبرالية حدا ادنى من الوعى لغالبية المواطنين ، يكفل لهم الاشتراك في المسائل السياسية والتصويت على المسائل الدستورية الهامة وفهمها وفهم جوهرها ومغزاها ، كما تتمتع بمستوى ثقافى عام يسمح له بفهم المشاكل الأساسية في بلده وفي العالم المحيط به .

ولا شك أن التقدم التقنى هو الذى يزوده بوسائل عديدة للمعرفة ويضعها في متناول يديه من طباعة وتلفاز ومذياع ، ويسهل له الحصول عليها واستعمالها . ونبين هنا ارتفاع المستوى التعليمى والثقافى في البلاد الصناعية المتقدمة عنه في البلاد المتخلفة واثره في امكانية تطبيق الديمقراطية الليبرالية .

## ( ١ ) ارتفاع المستوى التعليمى والثقافى :

تمثل نسبة الامية في البلاد المتخلفة ما يقرب من ٧٠ الى ٨٠٪ من نسبة عدد السكان وترتكز تقاليد المواطنين على أسس تحتوى على قدر كبير من الخرافات وتتسم بالاتكالية والبعد عن المنطق ، وتسود حياة المواطنين — عادة — ثقافة متأخرة سلفية لا تسمح لغيرها بالنمو والتعايش بجانبها ، يساعد على ذلك ، شروط الحياة المادية التي يحياها أغلبية السكان لا تسمح لهم بالخروج من هذه الدائرة المغلقة ، بمعنى أن غالبية العاملين في هذه البلدان المتخلفة تقنيا ، الفقيرة في الثروة ، مجبرين على العمل أغلب ساعات النهار من أجل توفير لقمة العيش فقط ، لهم ولأولادهم ، وبالتالي ليس هناك وقت للاطلاع والثقافة وليس هناك فائض مادى يكفل لهم السفر والترحال ورؤية الدول الأخرى (١) .

أن التقدم التقنى الذى يتيح للفرد تحرره من ثقافة واحدة ، اذ يخلق طباعة متقدمة تنتج مئات المطبوعات والكتب يوميا في شتى صنوف المعرفة ، ويتيح قيام محطات تليفزيونية واذاعية تستخدم أفضل أساليب التقنية من حيث

Y. Saccoust, Les pays sous-développés, 2e éd., 1962, p. 37.

(١)

الانتشار ونقاء الصوت ووضوح الصورة ، بحيث تخلق رابطة مستمرة بين المواطنين وبين هذه المحطات . . ان هذا التقدم كفيلا بأن يهيئ للفرد شروط المعرفة ويسهل له فهم العالم وما يدور فيه من أحداث وييسر له ادراك المشاكل السياسية والاقتصادية التى تدور وتحديث فى العالم .

ونرى ان هذه النظرة السالفة تشكل جزءا من الحقيقة وليس كل الحقيقة فالتطور التقنى بمفرده ليس كافيا لارتفاع وعى المواطنين ، بل يجب ان يتفاعل هذا التطور مع الأنظمة الديمقراطية السائدة التى تسمح بالتعدد والتنوع لوسائل المعرفة التى ينتجها التقدم التقنى ، فلا شك أن نظام هنتر « النازى » استخدم تقنية متقدمة فى وسائل الاعلام ولكن هذا النظام لم يسمح بايدولوجيات أخرى وآراء أخرى سوى الأفكار والمفاهيم النازية .

ويمكن القول ان التقدم التقنى يساهم فى استغلال المجتمع لموارده استغلالا أفضل مما يعود على أفراد المجتمع بالرفاهية ، حيث يرتفع المستوى المعيشى للمواطنين ويعود هذا الى اقبالهم على التعليم والثقافة ، وبالتالي يرتفع وعيهم ، مما يؤهلهم لممارسة الديمقراطية الليبرالية بدون ان تقترب عواقب وخيمة على ممارستها .

#### (ب) امكانية تحقيق الديمقراطية الليبرالية :

عرضنا فيما سبق ، ان هذه البلدان المتخلفة يسودها نمط انتاج اقطاعى أو شبه اقطاعى ومازال أغلب أفرادها يعتمدون على الزراعة فى نشاطهم الرئيسى وتعتمد الزراعة على اساليب بدائية متخلفة ، وتهيمن علاقات انتاج اقطاعية حيث تتركز معظم ملكية الأرض والحيوانات والأدوات فى ايدى طبقة محدودة من السكان . وتعتمد الزراعة على انتاج محصول واحد - فى العادة - يتوجه الى السوق الرأسمالية .

أما فى المدن فتنتشر الوكالات التجارية للاستيراد والتصدير ، التى تكون غروعا للشركات الأصلية فى العالم الرأسمالى ، وتسيطر هذه الوكالات على مجمل الحياة فى المدينة وتطبعها بطابعها حيث تهدف الى تسويق السلعة المستوردة ويقتضى هذا أن تقوم بعمل الدعاية اللازمة لها عبر وسائل الاعلام وبكل الطرق ، ويقتضى - أيضا - محاربة أى سلعة وطنية شبيهة بهذه السلعة المستوردة - ويكون - ترتيبا - على ذلك ، من المصلحة أن تدمر اية صناعات وطنية منافسة ، وهكذا ، يتميز القطاع الصناعى فى هذه البلدان بالتخلف وافتقاره الى التقنية المتطورة التى تحتكرها الشركات الرأسمالية وتحجبها عن الصناعات الوطنية .

إذا كانت هذه الحال هى الخريطة الاقتصادية للدول المتخلفة ، فكيف اذن تمارس العمليات السياسية التى تشكل معالم الديمقراطية الليبرالية ؟

إذا أخذنا عملية الاقتراع العام فى هذه البلدان وكيف تجرى ولصالح من نتائجها العملية ؟ سنجد أن غالبية السكان أعطوا أصواتهم للعناصر التى

تمثل السلطات الاجتماعية التقليدية : للملاك العقاريين الكبار وللسادة ، ولرؤساء القبائل ، وللشجرة وللزعماء الدينيين . . ويقود هذا الاقتراح ونتائج الى الحفاظ على الهياكل الاجتماعية الارستقراطية القائمة (١) أما في المدن فتحمل هذه الانتخابات بعض السمات الموضوعية وان كانت قليلة ولكنها في - النتيجة النهائية - تكون لصالح الطبقة البورجوازية التجارية والصناعية القائمة ويعزز هذا الوضع وجود نقابات عمالية ومهنية مثلولة وعديمة الفعالية يسيطر عليها عناصر تدين بالطاعة والولاء للسلطة السياسية الحاكمة ، ولا تقوم هذه النقابات بالوظائف التي تقوم بها نقابات دول الديمقراطية الليبرالية ، وانما يكون من مهامها الأساسية تأييد أنظمة الحكم ومرشحين السلطة من الطبقة البورجوازية وتنظيم الاستقبالات واقامة الولائم .

وهكذا يصبح هذا الاقتراح العام ذا سمة شكلية محضة ، ويفقد البرلمان مؤسسة من مؤسسات السلطة الحاكمة لا يمثل تمثيلا حقيقيا للشعب في البلد المتخلف ، ولا يملك سلطة حقيقية ، وتظهر المؤسسات «الديمقراطية» «البرلمان والنقابات» مجرد واجهات مفرغة من أى مضمون .

ويتضح لنا اذا راجعنا خريطة الدول المتقدمة صناعيا نجد انها هي دول الديمقراطية الليبرالية والعكس ، واكبر مناطق متطورة صناعيا وتقنيا تعتنق الديمقراطية الليبرالية نجدها في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا . وفي المقابل ، نجد ان المناطق المتخلفة تقنيا تسود فيها أنظمة سياسية استبدادية ، وتقع هذه المناطق في قارتي آسيا وأفريقيا وقارة أمريكا اللاتينية، بل نرى انه كلما ازدادت البلد تقدما في التقنية والصناعة كلما أوغلت تقدما في تطبيق الديمقراطية الليبرالية ، حيث تبلغ هذه الديمقراطية أوجها في بلاد صناعية متقدمة مثل بريطانيا والنرويج والسويد والدانمرك وتندرج في النزول الى فرنسا ثم الى ايطاليا الاقل تقدما في التقنية .

وتاريخيا ، تطابق نشأة هذه الأنظمة الليبرالية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية مع تزايد الانتاج المادى والثقافى تحت تأثير التقدم التقنى في القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

ولا مرء ، في أن ارتفاع الوعى والمستوى الثقافى يقود المواطنين الى ممارسة هذه الديمقراطية حقيقة ، ويكونوا حريصين على ذلك ، اذ يعطوا أصواتهم للبرامج التي تحقق مصالحهم فتقل النظرة الشخصية للأمور والعصبية والروح القبلىة .

حقيقة ، لا يخلو الأمر في الدول المتقدمة أن يعطى الأفراد أصواتهم لمن دفع لهم ، ولكن نظل الظاهرة في نطاق محدود بالنسبة لما يجرى في الدول

M. Duverger, Introduction à la politique, 1964, p. 158.

(١)

المتخلفة ، اذ تسود النظرة الموضوعية والعلمية للأمور في الدول المتقدمة، ويتعلق المواطنين حول المرشحين ذو البرامج التى تحقق مصالحهم بعيدا عن العصبية والعشائرية .

### « الفصل الثانى »

#### ٣ - حدود العلاقة بين التقدم التقنى والديمقراطية الليبرالية :

**الآراء المتعددة :** ويرى البعض أن هذه المفاهيم السالفة التى تربط بين التقدم التقنى وبين الديمقراطية الليبرالية ، انما تتطابق مع بعض الحقيقة وليس كل الحقيقة ، فقد قامت ديمقراطيات مزدهرة في بلاد لم تصل الى هذه الدرجة من التقدم التقنى السائد في الدول الصناعية الغربية ، فالديمقراطيات الغابرة التى قامت في المدن اليونانية والمدن الرومانية المنذرثة لهى خير شاهد على امكانيات قيام ديمقراطية حقيقية في بلاد غير متقدمة تقنيا ، ففى هذه المدن كانت سلطة اتخاذ القرارات السياسية تتركز في جمعيات عامة تضم كل المواطنين مما يترتب عليه أن نطلق عليها « ديمقراطيات مباشرة » بالمعنى التقليدى للاصطلاح . كما أن النظام السياسى يقوم على التعددية السياسية واحترام رأى المعارضة السياسية ، وانتخاب السلطة القضائية من قبل المواطنين مع وجود وكفالة الحريات العامة. ويضيف هذا الرأى : أن المدن البربرية التى قامت في أفريقيا الشمالية، اقامت نظما سياسية ديمقراطية تقوم على الانتخاب التام وفصل السلطات، كما قامت هذه الديمقراطيات في بلاد شمال أفريقيا مثل فنلندا واطاليا في نهاية العصر الوسيط ، ويرى هذا الرأى أن هذه الأنظمة هى نوع من الأنظمة الليبرالية نستطيع أن نطلق عليه « ديمقراطية المدن » وان كانت تحتاج الى دراسة عميقة مقارنة (١) .

ويرى البعض الآخر ، تأسيسا على هذه الآراء السالفة ، أنه وجدت أنمطة أخرى من الديمقراطيات الغابرة في بعض القبائل الأفريقية ، كانت الآراء كلها تطرح في اجتماع عام وتتخذ القرارات السياسية جماعيا في « جمعية أعضاء القبيلة » ، ويمكن أن يطلق على هذه الديمقراطيات « ديمقراطيات القبائل » ، وكانت تتميز هذه الديمقراطيات بالاحساس القوى بالانتماء للجماعة لدى الفرد ، بحيث تذوب فرديته داخل القبيلة وتأتى القبلية قبل الفرد .

ونتحفظ كثيرا على هذه الآراء المتقدمة ، ولا نستطيع أن نذهب مع هذه الآراء الى مداها ، فهى تنطوى على قياس غير دقيق ، وعلى مبالغة التشابه، فهذه الديمقراطيات القديمة التى أطلق عليها «ديمقراطية المدن» كانت تقتصر على قلة ضئيلة من السكان ، أى ديمقراطية طبقة قليلة العدد بالنسبة لعدد سكان المدينة ، اذ تقتصر هذه الجمعيات الوطنية على السكان الأحرار أما العبيد وهم عصب الانتاج في المدينة فقد كانوا محرومين تماما من أية

Maurice Duverger, Institutions Politiques et Droit Const. Paris, (1) 1971, p. 68.

حقوق مدنية وسياسية ، هذا ، بالرغم من أن عدد المواطنين الأحرار كان يمثل نسبة ضئيلة من عدد سكان المدينة ، ففي مدينة أثينا في القرن الخامس ، بلغ عدد المواطنين الأحرار الذين تمتعوا بكل الحقوق المدنية والسياسية ٤٠ ألف شخص من جملة عدد السكان البالغ عددهم ٤٠٠.٠٠٠ شخص ، فإذا كان ذلك كذلك ، فإنه من الشطط في القول أن نطاق بين هذه الديمقراطيات في المدن وبين الديمقراطيات الليبرالية في دول أوروبا الغربية اليوم حيث تتسع يوما غيوم دوائر المواطنين الذين يمارسون حقوقهم السياسية عبر وجود أحزاب متعددة قوية ونقابات عمالية ضخمة تتمتع بإمكانيات مادية هائلة وتشكل قوى ضاغطة لا يستهان بها على مجموعة الرأسماليين والاحتكاريين بحيث لم يعد يستساغ القول بأن أصحاب الشركات والمصانع في أوروبا اليوم يملكون السلطة الاقتصادية والسياسية في نفس الوقت ، فإن كانوا يملكون الأولى إلا أن السلطة السياسية ، لم يعدوا في مركز الاستثناء بها ، ولم يبقوا منفردين باتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية ، إذ يعملون حسابهم للأحزاب السياسية المعارضة اليسارية ولنقابات العمال التي تضم آلاف العمال ، تضغط بهم على أصحاب الأعمال عبر الإضرابات والمظاهرات والتنديد في الصحف ، وبالتالي لم تعد القرارات السياسية والاقتصادية تنفيا مصلحة طبقة الملاك الرأسماليين الصناعيين أو العقاريين فقط .

وان كانت « ديمقراطيات المدن » هي ديمقراطية طبقة المواطنين الأحرار ، فذلك « ديمقراطيات القبائل » هي ديمقراطية مشايخ القبيلة ورؤسائها والسحرة ، ولا توجد أية شواهد عملية أو أدلة مادية تؤكد اشتراك كل أفراد القبيلة في صنع القرار السياسي ، وان كانت توجد مساواة اقتصادية تقريبية في « ديمقراطيات القبائل » حيث كانت ملكية وسائل الإنتاج ملكية جماعية في الغالب الأعم وبالذات في طور جمع الثمار والصيد والرعى والزراعة المتنقلة (١) .

وفي المقابل ، نجد مجتمعات حققت مستوى عاليا من التقدم التقني ولكن قامت فيها دكتاتوريات مرعبة ، لم تقتصر ويلاتها على شعوبها فقط بل امتد أثرها لتشمل بلدان أخرى من العالم ، يكتبون بناها ويصيبه من غطائها الكثير ومن ويلاتها الثبور والنشور ، فقد قامت في المانيا دكتاتورية « هتلرية » أذقت العالم الأهوال وأودت بحياة الملايين من البشر ، بالرغم من أن المانيا كانت في مستوى تقني متقدم — حينذاك — بالنسبة للدول الأخرى .

وتفريعا على هذا ، يرى البعض أيضا ، أن المجتمعات المتقدمة تقنيا ، استطاعت أن تخفف حدة العنف ولكنها لم تستطع أن تلغيه تماما بمقولة أنها ذوبت الكثير من التناقضات الاجتماعية القائمة في قلب المجتمع ولكنها لم تقض على هذه التناقضات كلية ، ويندرج تحت هذا الإطار تلك التناقضات العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية وثورة الطلبة في فرنسا ١٩٦٨ ،

J. Ellul, Histoire des institutions, Thémis, Paris 1972, p. 483.

(١)

وبالرغم من أن التناقضات الأولى تعزى الى ظرف تاريخى خاص بالولايات المتحدة وتعود الأخرى لأسباب خاصة بقطاع معين من قطاعات المجتمع الفرنسى ، وإن كان شد عطف الكثير من قطاعات الأمة الفرنسية اليه .

بجانب هذه الأسباب الخاصة ، فلاشك أن هناك سبب عام ، يتبلور فى أن القسم الأكبر من مواطنى هذه البلاد يكونوا فى منتهى الحساسية تجاه الأزمات الاقتصادية الخطيرة ويخشون باستمرار أن يفقدوا هذا المستوى المرتفع الذى يعيشون فيه فى هذه المجتمعات المتقدمة ، ويخافون على الدوام من أية انعكاسات فى الأزمات الاقتصادية على شعورهم بالأمان عن طريق انخفاض أجورهم ودخولهم . . وهذا الصراع الطبقي الراقد بسبب التقدم التقنى الذى حقق مجتمع الوفرة ، يعود يستيقظ من جديد فى ظل هذه الأزمات التى ستصيب الأغلبية بأضرارها ، وحينئذ سيجبرون على التصادم مع الأقلية المترفة وفى نفس الوقت ، تعمل الأقلية على حماية نفسها ضد هذه الأغلبية العددية للحفاظ على امتيازاتها وذلك باللجوء الى اتخاذ أساليب استبدادية من قمع واعتقال وتصفية جسدية ويقود هذا الى ظهور الديكتاتوريات فى هذه البلدان المتقدمة .

ومن جهة أخرى ، توجد أسباب تستمد من دراسات التحليل النفسية ، فهى تقوم على أن التقدم التقنى وإن ساهم مساهمة كبيرة فى اضعاف التناقضات الاجتماعية والاقتصادية إلا أنه يزكى التناقضات النفسية للإنسان الذى يقع فريسة الصراع بين حاجاته الأساسية ورغباته العميقة فى تلبيتها وبين الحاجات الثانوية التى تخلق خلقا فى نفسه بواسطة أجهزة الاعلام وفن الدعاية والاعلان ، وضرورة المجتمع تدريجيا : سطحيا واصطناعيا ، ولعل أكبر مثال نسوقه فى هذا الصدد المثال المشهور المتعلق بالفرق بين « انسان ديكارت وبين انسان بافلوف » ، ففى المجتمع الاستهلاكى يشعر الفرد على الدوام بأن حاجاته الحقيقية غير محققة بينما حاجاته السطحية والثانوية فى متناول يديه ، وذلك بخلقها عن طريق أجهزة الدعاية والاعلان ، ويظل - هكذا - غير قادر على التكيف مع نزعاته الحقيقية وتلبيتها .

ويدفع هذا التناقض النفسى انسان الدول المتقدمة الى سلوك سبيل العنف لحل هذا التناقض .

ويذكر البعض الآخر ، أن التقدم التقنى وإن كان يرفع مستوى ادراك الفرد ووعيه إلا أنه من جهة أخرى ، يخلق مشاكل معقدة وتتطلب خبرة خاصة ومهارات معينة لحلها ولا يستطيع أن يساهم الجمهور فى حلها لأنها تفوق ادراكه وإنما تحتاج الى متخصصين يتخذون قرارات صعبة ومعقدة فى هذا السبيل ، أى نصل هكذا الى حكم «التكنوقراط وسيادة التكنوقراطية» "Technocratie" (١) .

ويستطرد بعض المنظرين الغربيين قائلين أن المشاكل السياسية تبدو سهلة وبسيطة ولكن مع الاقتراب منها يتبين أنها ليست كما تبدو للعامّة وأن لها جوانب متعددة وتحتاج الى دراسات وآراء مسبقة ، بالرغم من أن العامّة أكثر ثقافة وأكثر علما من أسلافهم في العصور الوسطى ولكن لا تخرج هذه المعرفة عن الخطوط العامّة للمشكلة السياسية أو الاقتصادية ومن هنا، تظل الحاجة قائمة الى هؤلاء المتخصصين ويستمر خطر « التكنوقراطية » قائما (١) .

وتضيف هذه الآراء ، بالقول بأن التقدم التقنى يزود السلطة السياسية بأدوات ووسائل للردع لا تقاوم، تستخدمها السلطة في قهر الجماهير ، ويصعب على هذه الأخيرة المقاومة لاسيما وهى جرداء من السلاح ، ويصدق هذا مع قول تروتسكى المشهور « لم يعد اليوم في الامكان القيام بثورة ضد الجيش » . كما أن التقدم التقنى في مجال وسائل الاعلام يمد السلطة السياسية بقوة رهيبه للسيطرة على عقول الناس ورغباتها وتستطيع أن تتحكم في نزاعاتها وأهوائها بما تعرضه من برامج وحلقات تمثيلية وأحاديث على مستوى عال من المهارة التكنيكية . الانسان الأخير هو انسان المجتمعات الاستهلاكية الذى ينفق كثيرا من دخله على سلع ليس هو في حاجة حقيقية لها وانما يسيل لها لعبه وتخلق عنده الرغبة في اقتنائها بعد مشاهدته للاعلانات لها والدعاية المخصصة لها التى تقوم على الاثارة والمبالغة (٢) .

ويمد التقدم التقنى السلطة السياسية أيضا بوسائل فعالة تسهل لها السيطرة على كل أقاليم الدولة دون عناء ، بحيث تختصر المسافات وتحكم قبضتها على أدنى بقعة في الدولة ، وتمهد لقيام مركزية قوية تشكل خطرا على المحليات وعلى حريات الناس (٣) .

كما يحول التقدم التقنى للدولة واداراتها وفروعها ، والأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والمشروعات الخاصة الى تنظيمات عملاقة تمارس تأثيرا هائلا على أعضائها ، وتسحق تماما شخصية الفرد وكيانه داخلها ، وتستقر السلطة الحقيقية — وراء واجهة المؤسسات الليبرالية — وفي أيدي البيروقراطية ، وهذا مما لاشك فيه يضعف هذه الديمقراطية ، ويدل على أنه ليست هناك علاقة حتمية بين التقدم التقنى وبين الأنظمة الديمقراطية الليبرالية .

ونحن لا يسعنا أمام هذه الآراء الا أن نقف منها موقف المتأمل الفاحص، ثم نسجل وجهة نظرنا ازاء هذه الرؤى .

وفي حالة ألمانيا « الهتلرية » ، نحن نعتقد أن التقدم التقنى ليس مسئولا عن النظام الديكتاتورى « النازى » ، بقدر الأفكار الأيدولوجية التى

J. Meynaud, La technocratie, mythe ou réalité 1964, p. 92. (١)  
 M. Crozier, Le phénomène bureaucratique, 1963, p. 183. (٢)  
 M. Duverger, Institutions politiques et Droit R. Const. p. 72. (٣)

تسيطر على هذا التقدم ، وطبقا لهذه الأفكار ونوعها يوجه هذا التقدم التقنى لخدمة حفنة من الأشخاص أو لخدمة الفالسية العظمى من الأمة أو شعوب العالم قاطبة وخدمة البشرية ، والتقدم التقنى فى ألمانيا النازية لعب دورا كبيرا فى زيادة الإنتاج وبدلا من أن يوزع هذا الفائض فى المواد والسلع بالعدل بين الشعب الألمانى نفسه ثم مساعدة الشعوب الأخرى ، عملت الرأسمالية الألمانية على البحث عن أسواق جديدة خارج ألمانيا من أجل التصدير والربح ودفعها هذا الى الاعتداء على الشعوب المجاورة ثم الدخول فى حرب مع الدول الاستعمارية القديمة « بريطانيا وفرنسا .. » لانتزاع أسواقها ومستعمراتها منها . . . . . وبالطبع قاد هذا بالضرورة الى قيام نظام ديكتاتورى عنصرى حاول أن يسيطر على شعوب العالم ويتخذها مستعمرات وأسواقا له ، وأنتج فى سبيل ذلك أفكارا عن تفوق الجنس الأرى و « ألمانيا فوق الجميع » وضرورة استعباد الشعوب الأخرى لأن هذه رسالة الله وحكم الطبيعة . . .

وهكذا - يتضح أن التقدم التقنى لا يقود الى الديمقراطية أو الديكتاتورية وإنما يساهم فى تهيئة المناخ لقيام أنظمة ديكتاتورية أو ديمقراطية ليبرالية ، وذلك بحسب الأيدولوجية التى تسيطر على قادة الدول التى حققت هذا التقدم التقنى .

ومن المستحسن لكى نتبين هذه المسألة بدقة وهى الربط بين التقدم التقنى والأنظمة الديمقراطية أن نعود قليلا الى الوراء ونبحث فى ظروف نشأة هذه الأنظمة الديمقراطية الليبرالية .

من المؤكد أن شعارات الليبرالية السياسية والاقتصادية أمثال الحرية والمساواة و « دعه يعمل دعه يمر » دلالة على حرية الإنتاج وحرية التجارة، ارتبطت بظهور وصعود الطبقة البورجوازية التجارية ثم الصناعية ، التى دخلت فى معارك طاحنة مع الطبقة الاقطاعية والاستقرارية القديمة فى أوروبا، التى اقامت بنيانا وأنظمة اقطاعية تحد الطبقة البورجوازية الصاعدة من الانطلاق وتحقيق فوائض من رؤوس الاموال ، فنظام الاقطاعيات القديم عرقل انسياب وحرية حركة مرور السلع بها من مقاطعة لأخرى ، وكلفها أموالا كثيرة كضرائب ومكوس للسماح لها بالمرور من اقطاعية الى أخرى ، كما رفع أثمان السلع وعرضها للركود وعدم التصرف . . لذلك كان من الطبيعى أن تتبنى شعارات مثل « دعه يعمل دعه يمر » أى حرية الاقتصاد ، ولتأمين هذه الحرية الاقتصادية كان من الضرورى تأمين السلطة السياسية برفع شعارات سياسية تخدم هذا التوجيه الاقتصادى ، وتصفى الطبقة القديمة وتنزع اسلحتها منها ، فشعار المساواة l'égalité وجه ضربة قاصمة لطبقة الاقطاع القديمة بأن ساوى أفرادها ببقية أفراد الطبقات الأخرى فالإنسان ولد حرا ومتساويا مع غيره فى الحقوق والواجبات . وجاء شعار الحرية ليتطابق مع حرية الاقتصاد ، فكما أن هناك حرية اقتصادية فى الإنتاج والبيع ، ومنافسة فى جذب المستهلك من حرية فى الإعلان والدعاية ، يتعين أن تكون هناك حرية سياسية فى تكوين الأحزاب والمنظمات والدعاية

للمرشحين في المعارك الانتخابية والاعلان لهم والدعوة الى هدم البنيان القانونى القائم الذى يعطى امتيازات شتى للطبقة الاقطاعية القديمة واقامة نظام قانونى جديد يتضمن المبادئ والقوانين الجديدة التى تعبر عن روح هذه الطبقة وتكرس امتيازاتها .

وهكذا ، كان افضل نظام يفتت الطبقة القديمة ويضع الاساس للطبقة البورجوازية الجديدة هو نظام الديمقراطية الليبرالية، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن هذه الطبقة استخدمت وسائل فنية متعددة لجذب الطبقات الشعبية لها وتأييدها في صراعها مع الطبقة القديمة والانظمة السياسية والقانونية القديمة ثم بعد ذلك غيرت هذه الأساليب والوسائل لكي تبعد هذه الطبقات الشعبية عن الاشتراك في الأمور والشئون السياسية . من ذلك مثلا نظرية سيادة الشعب أو سيادة الأمة مع اختلاف النتائج المترتبة عليهما ومبادئ الانتخاب العام والانتخاب المقيد بالثروة أو بالتعليم . . (١) .

ومع بداية الثورة الصناعية ، كانت هذه الديمقراطية الليبرالية ديمقراطية البورجوازية الصناعية فقط ، فقد ظهرت مآسى عديدة من جراء تشغيل الرأسمالية الصناعية للنساء والأطفال بهدف الربح والمزيد منه ، فانتشرت البطالة بين الرجال وحرمان الأطفال من أبسط حقوق الحياة وعاشت هذه الطبقات الشعبية — في ظل الديمقراطية الليبرالية — عيشة البؤس والاضطهاد والحرمان حيث لم تتوفر لها الضروريات من مسكن ومأكل وملبس .

ومع تطور الفن الإنتاجى ، وتقدم التطور التقنى ، وزيادة السلع الإنتاجية وخوفا عليها من التكس ، راحت الرأسمالية تبحث عن أسواق خارجية بشكل محموم ، وانتجت لها لتأمين هذه الأسواق ، ترسانات من أسلحة الدمار ، تقتل بها الشعوب وتفزوها وتستعمرها ، تصدر لها مانتنتجه آلتها الرأسمالية وتنزح منها المحصول الوحيد أو عدة محاصيل من المواد الخام بثمن بخس لكي تصنع هذه المحاصيل أو المواد الخام ثم تعيد بيعها مرة أخرى . .

ومع تزايد صيحات العمال وآلامهم وتعدد ظهور الكتابات الاشتراكية في محاولة لاصلاح أوضاع البؤس والفساد ، والاختلال الخطير في توزيع الثروات ، أغلبية محرومة وأقلية مترفة ، وانتشرت التنظيمات والحركات الاشتراكية والثورية بين الطبقة العاملة وأصبحت تهدد هذه الأنظمة الديمقراطية الليبرالية ، وأدى ذلك الى أن تسارع الرأسمالية بالقيام باصلاحات اقتصادية واجتماعية متعددة رغبة منها في احتواء هذه الحركات والتنظيمات وتخفيف حدة التناقضات الطبقيّة ، وساعد الرأسمالية في ذلك تراكم رأس المال وزيادة أرباحها زيادة كبيرة ، وكان من الضروري أن توجه جزءا من هذه الفوائض في الاصلاحات الاجتماعية والثقافية وبناء المرافق

M. Duverger, Ibid, pp. 77 - 84. (١)

الأساسية Infrastructure للتطور : اعتراف الرأسمالية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية *droits économiques et sociaux* مثل حق العمل وضمان حد أدنى من المعيشة اللائقة ، ضمان الاخطار الاجتماعية ( المرض ، الحوادث ، العجز ، الأمومة .. ) حق السكن والتعليم ، الحق في الراحة .. وتحولت الدولة من دولة حارسة الى دولة الرفاهية *Welfare states* l'Etat de bien-être — وأطلق الفقه على هذه الليبرالية ، الليبرالية الجديدة *néo-Libéralisme* توكيدا منه بالتحويلات الكبيرة التي طرأت على ليبرالية القرن التاسع عشر .

وهكذا ، حصلت الأغلبية في الدول الأوروبية على حقوق وامتيازات اقتصادية وسياسية لم تكن متواجدة في بداية الرأسمالية ، وأقامت هذه الرأسمالية دولة مزدهرة ذات مرافق أساسية على درجة عالية من الكفاءة: طرق ، نقل ، مواصلات ، كهرباء ، مياه ، مجارى ، تليفونات ، وعممت الخدمات الكثيرة للشعب ونظمت الحياة اليومية ، فأرست تقاليد مفيدة في تحديد ساعات العمل في المدينة ، وساعات النوم ، وساعات تناول الغذاء وأقامت أحياء سكنية معقولة ومستقلة للعامه بحداثتها وملاعبها وحوالياتها ومدارسها .... وعزلت المصانع في مناطق نائية بعيدة عن المساكن .. وهكذا ، أقامت حياة يومية مريحة بحيث نظم الشعب نفسه وحفظ مجهوده وصحته من الضياع والتبديد ، فازدادت قدرته على الإنتاج والعطاء .

وهكذا ، نرى أن النتيجة الأساسية التي يتعين استخلاصها من هذا العرض السالف هو ارتباط هذه الديمقراطية الليبرالية بظهور وتصاعد الطبقة البورجوازية الأوروبية ولم يحد هذه الطبقة في أوروبا أية حدود وانما كانت طبقة مبتكرة ، خلاقة ، وطنية رائدة أقامت دولا مزدهرة ، وشيدت قطاعات زراعية وصناعية قوية في دولها .

### الوضع في الدول المتخلفة :

وتختلف — بطبيعة الحال — درجة ونوعية التطور الذي حدث في البلاد المتخلفة حيث أنها كانت دولا مستعمرة وظلت لفترة طويلة خاضعة لاستغلال الاستعمار ونزحه لمواردها ، فعرقل تطورها وعرقل قيام طبقة بورجوازية وطنية مستقلة في هذه الدول ، ومنع تطورها الطبيعي ، وتركها في تخلف عام يشمل كل المجالات عند اعلان استقلالها ثم ربط في معظم هذه الدول المتخلفة التي نالت استقلالها السياسى عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية ، الطبقة القائدة به ، بحيث أصبحت في مجمل شرائحها تابعة له اقتصاديا لاسيما تلك الشريحة التي تعمل في وكالات الاستيراد والتصدير .

وإذا كانت البلدان الأوروبية الغربية قد تطورت بقيادة الطبقة البورجوازية ، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية : تقدم تقنى ، ارتفاع نسبة التعليم وزيادة الوعى والثقافة، وارتفاع الدخل الفردي،

وبناء هيكل اقتصادية متناسقة ، وزيادة المخدرات وارتفاع معدلات تكوين رؤوس الأموال، وارتفاع معدلات طول العمر وانخفاض عدد المواليد والوفيات . . فان البلدان المتخلفة لم تحقق شيئا من ذلك ، وتبرز بجلاء فيها سمات التخلف على كل المستويات : هيكل اقتصادها مفككة بمعنى عدم ترابط بين القطاعات المختلفة من صناعية وزراعية وخدمات ، ارتفاع نسبة الأمية ، انخفاض الوعي ، انخفاض التقدم التقنى، واستعمال ادوات بدائية تقريبا . انعكاس ذلك كله في الدخل المنخفض أو المتدنى للفرد في السنة ، كذلك التخصص في المواد الأولية والتبعية الاقتصادية ، وارتفاع عدد المواليد ووجود مشاكل سكانية ، وعدم التناسب بين الريف والمدينة والهجرة المستمرة من القرية الى المدينة ، وتتميز أيضا هذه البلاد بوجود بطالة مقنعة وغياب المناخ الملائم للنمو سواء على صعيد الثقافة أو القيم .

ويترتب على هذا ، انه من المستحيل نقل سمات الديمقراطية الليبرالية وزرعها في هذه البلدان المتخلفة ، فالديمقراطية الليبرالية بكل سماتها واشكالها ومظاهرها نبت تطور تاريخي معين للمجتمعات الأوروبية في انتقالها ومرورها من عصر الاقطاع الى عصر الرأسمالية التجارية ثم الصناعية ، بقيادة طبقة محددة في عمليات التطور ولا يمكن انكار دورها في تطوير هذه المجتمعات ، ثم تطورت هذه المجتمعات وتطورت المفاهيم الليبرالية بالسمت الذى هي عليه اليوم ، وهكذا ، يصبح أن أى محاولة لزرع بعض سمات هذه الليبرالية في البلدان المتخلفة دون تطوير هيكلها الاقتصادية نحو التحرر من التبعية، والقيام ببرامج للقضاء على الأمية وزيادة التعليم والثقافة ورفع الدخل الفردى ضربا من المستحيل ، وسيلفظ جسم هذه البلدان هذه السمات ولا يتقبلها .

وعلى هذا تصبح المسألة ليست في الربط « الميكانيكى » بين الديمقراطية الليبرالية وبين التقدم التقنى ، مع وجود بعض الاستثناءات ، فالمسألة أبعد من ذلك وأعمق كما بينا سلفا ، ولكن لا ينفى هذا أن التطور التقنى أحد العوامل الفعالة في وجود هذه الديمقراطية الليبرالية ونجاحها ولكن مع عوامل أخرى متعددة منها مدى النمو الاقتصادى ونسبة التعليم وارتفاع الثقافة والوعي والايولوجية أو الافكار التى تسيطر على هذا التقدم التقنى وكل الاختراعات المادية وتوجهها . . ان كل هذه العوامل تشكل بيئة مناسبة لسير عمليات الديمقراطية الليبرالية ، فلا يجدى عامل واحد ولا يجوز الربط بينه وبين هذه الديمقراطية الليبرالية ، فمجموع هذه العوامل تساهم في ضمان وتأمين حد أدنى موحد للمعيشة يتناسب مع الحياة المعقولة وتذوب الفوارق الضخمة بين الطبقات ، إذ تختفى الفوارق الهائلة التى تتخذ صورة أناس لا تجد القوت الضرورى وتموت من الجوع واناس متخمة . . وانما تصبح الفوارق بين الطبقات في الكماليات والراحة والاستجمام ويظهر الشعب متعلما مثقفا . . وممارسة الديمقراطية الليبرالية في هذا المناخ ، حيث تعدد الآراء وتعدد الأحزاب والتعبير عن هذه الآراء ، وحق الاضراب والمظاهرات لا تتخذ اشكالا أو ممارسات عنيفة دموية وانما تتم في اطار التقدير واحترام كل الآراء المعارضة والحفاظ على حرية كل المواطنين ، فدرجة الغل والحدق

بين السلطة السياسية أو الحكام وبين المحكومين ليست شاسعة وكبيرة ، والضعيفة ليست مستحكة ، والحفاظ غير مثارة فالكل يأكل ويسكن ويلبس بشكل معقول ومتناسب مع مستويات الحياة العامة ، والاستغلال الذى تمارسه الطبقة التى تملك وسائل الانتاج على الغالبية التى لا تملك ليس كبيرا وإنما يقوم بنوع من التقنين المعقول . .

ان وضعا كهذا يعد الوعاء المناسب والشكل الملائم لممارسة عمليات الديمقراطية الليبرالية ، أما فى بيئة البلاد المتخلفة التى لا تتوفر فيها هذه الشروط ، نعتقد - انه سيؤدى « ميكائزم » ممارسة عمليات الديمقراطية الليبرالية الى العنف وقيام الأزمة السياسية التى لن تحل الا بقمع فئة للفئات الأخرى .

بقيت نقطة أخيرة وهى تنفيذ الرأى القائل بأن التقدم التقنى يزود السلطة السياسية بوسائل متعددة للردع لا تقهر ، ويصعب على الجماهير مقاومتها . . اذا قصد بهذا الدول المتقدمة أى دول الديمقراطية الليبرالية، فنحن نعتقد ان استخدام العنف فى هذه الدول من قبل السلطة السياسية ، فضلا عن أنه يبعد عن الممارسات الديمقراطية ويفقد السلطة السياسية شرعيتها القائمة على الانتخاب الحر ، فان رد الفعل من جانب العامة سيكون عنيفا أيضا لأن شعوب هذه البلدان التى عاشت فترة طويلة فى ظل الديمقراطية الليبرالية ، يصعب عليها ان تسلب منها مكاسب هذه الديمقراطية وتعود تحكم من جديد بالارهاب والديكتاتورية ، لذلك لابد أن تكون المقاومة شديدة وعنيفة لاسيما وأن هذه الشعوب تملك وعيا مرتفعا ومنظمة تنظيميا جيدا داخل الأحزاب المتعددة القائمة .

صحيح أنه عندما تواجه الطبقة الرأسمالية بخطر يهدد الليبرالية الاقتصادية وحريتها فى التملك والملكية الفردية لوسائل الانتاج ، فهى لن تتوانى وتعصف بالليبرالية السياسية أى الحريات المدنية والحريات العامة فى سبيل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية وملكيته وحريتها فى الملكية والتعامل . والقمع الدامى الذى مارسه « كافينال "Cavaignal" فى فرنسا فى يونيو ١٨٤٨ وتير Thiers فى مايو ١٨٧١ يدل على التضحية بالديمقراطية السياسية والحريات من أجل بقاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (١) .

بيد أنه نعتقد أنه من الصعب أن يتكرر ذلك فى هذه البلدان بعد هذه التجربة الطويلة من الديمقراطية ، وتمرس شعوب هذه الدول عليها ، وارى أن السلطة السياسية فى هذه الدول تتجنب الاصطدام بالعامة ، وفى نفس الوقت ، تحاول الأحزاب السياسية المعارضة أن تمنع المجابهة الدامية بين الطرفين لاسيما فى فرنسا وفى ايطاليا ، واذا حدثت مجابهة وعنف فانه لن يستمر الا أيام قليلة تعود بعدها الوسائل السلمية أى المفاوضات بين العمال وأصحاب العمل للتوفيق بين وجهتى النظر المتعارضة .

أما فيما يتعلق بالشعوب المتخلفة ازاء القمع والأسلحة الحديثة المتطورة ، فإننا نعتقد أنه عند زيادة الضغط واتساع مساحات الاستغلال ونشر البؤس بين العامة واقفار الطبقة المتوسطة ، وازدياد المواد الضرورية : المسكن والغذاء والملبس .. ستدفع الشعوب الى محاولة تنظيم نفسها ومقاومة الكبت والاستغلال والارهاب مهما ملكت السلطة السياسية من أسلحة القمع ، وتدل « ثورة ايران ١٩٧٩ » على صحة رأينا ...

وبعد هذا العرض نحاول أن نلخص نتائج هذا البحث في النقاط التالية :

١ - الديمقراطية الليبرالية نتاج للمجتمعات الغربية ، افرزها تطور المجتمع من العصر الاقطاعى الى عصر الرأسمالية التجارية والصناعية .

٢ - ارتبطت هذه الديمقراطية الليبرالية بالطبقة القائدة المسيرة هذا التطور الا وهى الطبقة البورجوازية ، التى استطاعت ان تقيم مجتمعا رأسمالية تجاريا وصناعيا .

٣ - تبنت هذه الطبقة البورجوازية الرائدة النظام السياسى والقانونى المستند الى الديمقراطية الليبرالية وايدولوجيتها ، كأفضل بنيان سياسى وقانونى يعبر ويحافظ على مصالحها مع ملاحظة تطور هذا البنيان من القرن التاسع عشر الى الوقت المعاصر .

٤ - يعتبر التقدم التقنى احد عناصر هذه المجتمعات الليبرالية ، الذى ساعد فى تعزيز وترسيخ هذه الديمقراطية الليبرالية ، عن طريق الوفرة والوعى الذى يشيعه بين المواطنين وانعكاسه فى تخفيف التناقضات الاجتماعية .

٥ - من المستحيل ، تطبيق مظاهر الديمقراطية الليبرالية فى البلاد المتخلفة عن المجتمعات المتقدمة فى تطورها التاريخى وفى غياب الطبقة البورجوازية الرائدة .

٦ - يتطلب تطبيق مظاهر هذه الديمقراطية الليبرالية فى البلاد المتخلفة تطوير أساسى لهياكل المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية وسيؤدى هذا بدوره الى التغيرات السياسية .

